

للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "IRENA"¹ الموقع بيون في 26 يناير 2009، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

5- مشروع قانون رقم 33.12 يوافق بموجبه على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الموقع بفيينا في 8 يوليو 2005، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

6- وأخيرا مشروع قانون رقم 34.12 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 23 يونيو 2011 بين حكومة المملكة المغربية والمجلس الفيدرالي السويسري بشأن النقل الجوي المنتظم، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين: توصلت الرئاسة بـ 17 مشروع قانون يوافق المغرب بموجبه على عدد من الاتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات، وكذا مشروع قانون رقم 83.12 يتم بموجبه القانون رقم 37.80 المتعلق بالمراكز الاستشفائية.

كما توصلت الرئاسة بقرار للمجلس الدستوري يحمل رقم 911/12 يقضي بتجريد السيد أحمد حاجي من عضويته في مجلس المستشارين دون إجراء انتخابات جزئية لشغل هذا المقعد الشاغر.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، نخب من خلالها المجلس طلب السيد وزير الصناعة والتجارة بتقديم السؤالين الموجهين إليه في بداية الجلسة، وكذا طلب السيد الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بتقديم السؤال الفريد الموجه إليه مباشرة بعد قطاع الصناعة والتجارة، وكذا طلب السيد وزير الاقتصاد والمالية بتأخير إدراج السؤالين الشفهيين الموجهين إليه إلى آخر الجلسة.

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 8 يناير:

- عدد الأسئلة الشفهية: 13 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛

- وعدد الأجوبة الكتابية: 3 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة في إطار.. واش يتعلق الأمر بنقطة نظام في تسيير الجلسة؟ لكم الكلمة في إطار نقطة نظام السي الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

محضر الجلسة رقم 858

التاريخ: الثلاثاء 25 صفر 1434 (8 يناير 2013)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس، ثم المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات واثنتان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثانية والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

حضرات السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عنها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين الجلسة.. أمين الجلسة غير موجود؟ أعطي الكلمة للسيد أمين الجلسة ليطلعنا جميعا على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

1- مشروع قانون رقم 120.12 يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات والعمالات والأقاليم والجهات؛

2- مشروع قانون رقم 138.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

3- مشروع قانون رقم 31.12 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في 25 ماي 2011 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

4- مشروع قانون رقم 6.12 يوافق بموجبه على النظام الأساسي

¹ International Renewable Energy Agency

الأمن، نحييه لأنه عبر بالفعل عن أسلوب الممارسة الديمقراطية البرلمانية كما يريده المغاربة، وبالخصوص الشباب.

لم يتركه، أو كان من السهل عليه، وجد صفة أمام البرلمان فلاحظ فعلا شنيعا يمارس بالحرية الفردية للأشخاص، كان عليه أن يمر أو أن يجتبي ولا أحد سيطلب منه أن يعود، ولكن شجاعته وجرأته وشعوره بالمسؤولية جعله يتدخل، فأعلن عن صفته ووظيفته وأدلى بالوثائق بأنه برلماني، فطالب وقف الاعتداء وإهانة كرامة الإنسان علنا، فكان الجواب هو الشنق عليه وجره واعتقاله ولم تفكه صفته البرلمانية على الإطلاق.

ما معنى البرلمان؟ ما معنى أن يفتح المغرب كله مشروعا إصلاحيا كبيرا بقيادة جلالة الملك؟ ما معنى مسؤولية الحكومة التي أخذت على عاتقها أن تبني قاعدة للتنافس الديمقراطي في المستقبل، على أسس انتخابات نزيهة، بناء مؤسسات، وجود الدستور، تحقق الدستور لابد أن يتحقق البرلمان، ولا بد أن تتحقق الانتخابات. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. أعتقد بأنه مجلس النواب أعطى لهذه النقطة ما تستحقه من عناية، ولقد بلغنا أن مكتب مجلس النواب اجتمع في حينه، وسيعطي لهذه النازلة ما تستحقها من عناية، ونحن في مجلس المستشارين بدورنا نتبع الحدث، وسنتبع ما ستصل إليه الأمور إن شاء الله. الكلمة الآن للفريق الحركي في إطار المادة 128 من القانون الداخلي أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس. يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي في قضية طارئة لتنوير مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني حول ما يشهده قطاع الرمال جراء التضريب الذي طاله بموجب المادة 14 من القانون المالي للسنة الحالية، والمتعلقة بمساهمة استغلال مقالع الرمال برسم تضامني، حدود القانون المالي في 50 درهم لبعض أنواع الرمال.

وجراء هذا الإجراء كنشهد واحد العدد ديال المقالع، السيد الرئيس، في مجموعة من مناطق المملكة واحد الشلل شامل وتوقف عن الاستغلال، بعد إقدام بعض المقاولين على الرفع من أسعار هذه المادة الحيوية بنسبة 100% بقيمة الرسم المسطر في القانون المالي اللي ارتفع الثمن ديال المتر مكعب بـ 100 درهم، مما جعل الثمن في حمة الغرب الشاردة بني حسن على سبيل المثال كينتقل من 152 درهم للمتر مكعب إلى 252 درهم للمتر مكعب.

هذا، السيد الرئيس، إضافة إلى إقدام المقاولين في بعض المناطق الأخرى في المملكة إلى توقيف النشاط دياهم وإغلاق العمل بالمقالع رفضا

السيد الرئيس،

استمعنا يامعان لما جاء على لسان الأخ المحترم، لكن كنا ننتظر لأن كان القيل والقال على هذا المجلس الموقر، لأن سبق لوزير العدل والحريات أن تكلم وقال أن هذا المجلس ليست له صفة دستورية، ولكن سمعنا أيضا أنه المجلس الدستوري راسلكم السيد الرئيس أو راسل الرئاسة، ولكن لم نسمع شيئا عن هذا الموضوع.

ولهذا، نطلب منكم، السيد الرئيس، أن توضحوا للرأي العام الوطني، لأن هذا السلوك الذي سلك أن يوضح للمغاربة ولا تتكرر هذه السلوكات غير المسؤولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الراضي. جوابا على هاذ نقطة نظام، أخبركم بأن المجلس الدستوري ضمن قراره الأخير بأن مجلس المستشارين يدخل في إطار المادة 176 من الدستور، وهي مؤسسة دستورية تدخل في نطاق المؤسسات التي تشتغل إلى حين التجديد، إلى حين الانتخاب.

إذا مجلس المستشارين مجلس دستوري، ولقد أفتى المجلس الدستوري في هذا الموضوع وعمل حد لكل التأويلات في هذا المجال. إذا نشكركم على إثارة هذا الموضوع، ونخبركم بأن المجلس الدستوري قد حسم في الموضوع، وأصبح مجلس المستشارين على غرار مجلس النواب مؤسسة دستورية، يشتغل طبقا لمقتضيات المادة 176 من الدستور. أعطي الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي في إطار المادة 128 من القانون الداخلي لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة، تفضل الأخ الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء، أظن أنه إذا كان من معنى للمادة 128 في عمق مفهوم هذه المادة إحاطة علما المجلس بقضية طارئة هو هذه القضية بالذات. طراً في البلاد سابقة خطيرة مست في الصميم قواعد الحكامة وقواعد الإسنادية الدستورية وقواعد الدستور.

إن ما حصل يوم 28، الجمعة الماضي، من إهانة وضرب وسب وشم للآستاذ عبد الصمد الإدريسي، البرلماني في الغرفة الأولى ومسؤول نشيط في المنظمات الحقوقية ومحامي، من طرف رجال القوات العمومية، وهو بصدد القيام بمهمته البرلمانية في إطار المادة الثانية من الدستور وفي إطار السهر على احترام القانون، يعد خرقاً وإهانة للدستور أولاً ثم إهانة للمؤسسة الدستورية ألا وهو البرلمان، ثم إهانة للبرلمانيين كلهم.

وأحيي، بعد أن أعلن تضامننا في فريقنا مع الأستاذ عبد الصمد الإدريسي، وهو يقوم بمهمته وندين ما تعرض له من اعتداء على يد قوات

بالإنصات. تفضل، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

فبعد معاناة الساكنة مع المكتب الشريف للفوسفاط لأزيد من 50 سنة جراء تخليهم عن أراضيهم بأثمان زهيدة، ها هم اليوم يفاجؤون بهدية سامية من المجمع الشريف للفوسفاط لفائدة الإقليم وعلى حساب جماعة المفاسيس والدواوير المجاورة، إذ تم التنازل على قطعة أرضية من أجل استغلالها، كمطرح للنفايات، فعوض أن ترجع الأراضي إلى أصحابها بعد استغلالها، تعتمد الوزارة المكلفة بالبيئة على جعل مطرح النفايات لـ 26 جماعة و5 بلديات بالقرب من الساكنة، دون مراعاة الجانب الصحي لهذه الساكنة ولأطفالها، مما يعني أن السكان المجاورين محددین بأمراض الجهاز التنفسي والأمراض التعفننية، كالكلوليرا التي تحصد ضحاياها هذه الأيام، والأمراض الجلدية، وغيرها من الأمراض الذي يعرفها الإقليم بين الفينة والأخرى.

فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا تنازل المكتب الشريف للفوسفاط عن هذه الأرض القريبة من السكان وهو الذي يملك آلاف الهكتارات بالمنطقة؟ ولماذا لا يتم نقل هذا المطرح بعيدا عن التجمعات السكنية؟ فإلى متى ستظل هذه الوقفات الاحتجاجية للساكنة قائمة والأشغال متواصلة معززة برجال الدرك والقوات العمومية؟ فأين هي جهود المبادرة الوطنية للتنمية التي ما فتئ جلالته نصره الله يوليها أهمية قصوى من أجل خلق عيش كريم لرعاياه؟

ومن هذا المنبر، تتوجه إلى الحكومة من أجل إيقاف الأشغال، وإرسال لجنة طبية لمعاينة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.. شكرا، شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فيلتفضل الأستاذ كريم.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

سنخصص موضوع إحاطة المجلس علما بفريق الأصالة والمعاصرة اليوم لورش محاربة الرشوة الذي تزامن مع 6 يناير كيوم وطني و9 يناير اليوم العالمي لمحاربة الرشوة لنقف اليوم جميعا حول تعثرات هذا الورش، الذي لازال يراوح مكانه بالرغم من أن الحكومة اعتبرته إحدى المحاور الرئيسية التي أطرت البرنامج الحكومي وقدمت من أجله التزامات وتعهدات دقيقة تجعل المغرب ينتقل إلى الرتبة 40 في غضون الخمس سنوات المقبلة.

لقمة الرسم المحدد والمشار إليه سابقا. وتأتي هذه المستجدات، السيد الرئيس، لتضع تنزيل مقتضيات القانون المالي على المحك بعد أسبوع على دخوله حيز التنفيذ.

وفي نفس السياق، وتحسبا لهذه الوضعية، عمل مجلس المستشارين مشكورا في تعديلاته المدخلة على القانون المالي على تخفيض قيمة هذا الرسم وتعميمها في نفس الوقت على مختلف أنواع الرمال، وذلك أخذا بعين الاعتبار للتأثيرات السلبية المتوقعة على المنتجين والزبناء، وعلى المواطنين بصفة خاصة وعلى قطاع البناء والتعمير عموما، لكن رغم إجماع مجلسنا الموقر على هذه التعديلات لاعتبارات موضوعية وليس لحسابات أخرى كما زعم البعض، فإنه لم يحظ بقبول زملائنا في مجلس النواب.

ولكل هذه الأسباب، السيد الرئيس، نطلب من الحكومة السهر على ضبط أسعار الرمال ووضع حد لكل التلاعبات التي يكون المواطن هو الضحية الأول والأخير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة. إذا تنتقل للفريق الدستوري، الكلمة للفريق الدستوري من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

يشرفني أن أحيط المجلس الموقر بقضية طارئة ومن خلاله الرأي العام الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

في الحاضر الذي نعيش فيه أصبحت البيئة وقضاياها تشغل بال العالم أجمع، حيث ظهرت الكثير من مشاكل التلوث البيئي وأبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية تهدف إلى حماية البيئة، وهو ما خلفته وزارتنا المكلفة بالبيئة بعدما قامت بتنصيب مطرح للنفايات بجماعة المفاسيس إقليم خريكة، دون استشارة السكان والمنتخبين، بحيث لا يبعد هذا المطرح سوى بـ 30 متر عن ساكنة تفوق 100 أسرة. الأمر الذي جعلنا نتساءل: هل هذا التصرف سوف تحل معضلة النفايات التي لازالت تشكل نقطة تؤثر بإقليم خريكة؟

فبعد معاناة الساكنة مع المكتب الشريف للفوسفاط لأزيد من 50 سنة، جراء..

السيد رئيس الجلسة:

المرجو من الإخوة المستشارين المحترمين تكريم الأخ المستشار

المستشار السيد عبد العزيز عزائي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما هو في علم الجميع، فقد قررت الحكومة الهولندية بشكل مستفز وغريب حرمان المهاجرين وذوي الحقوق منهم من المتقاعدين بالديار الهولندية سابقا من نسبة كبيرة من التعويضات التي كانوا يتقاضونها بناء عن الخدمة التي قدموها لهذا البلد.

وكما هو في علمكم أيضا أن هذه التعويضات تصرف للأبناء والأرامل المقيمين بالمغرب، غير أن الحكومة الهولندية قررت حرمان المتقاعدين وأبنائهم وزوجاتهم ممن يقيمون في المغرب من هذه التعويضات المستحقة، وهذا الأمر يتنافى مع المواثيق الدولية والأعراف الإنسانية، حيث أن المعاش هو حق وليس امتياز، ذلك أنه عبارة عن تعويض عن سنوات خدمة، ولا يحق بكل المواثيق الاجتماعية الدولية حرمان العامل مما ادخره ولسنوات من أجل معاشه.

السيد الرئيس،

وللإشارة فقط، فقد ناهز عدد سكان مملكة الأراضي المنخفضة 16,7 مليون نسمة يعيشون على مساحة تقدر بـ 41528 كيلومتر مربع.

وعلى الرغم من صغر حجمها، فإنها تعتبر من الاقتصاديات القوية عالميا، ذلك أن هولندا تحتل المرتبة الخامسة عالميا على مستوى التصدير والمرتبة الثانية فيما يتعلق بتصدير المنتجات الفلاحية، كما أنها التاسعة عالميا فيما يخص الاستثمار المباشر.

وحسب الإحصائيات الهولندية، فقد بلغ عدد السكان من أصل مغربي عند بداية 2009 ما يناهز 342 ألف نسمة، وبذلك احتل هؤلاء المرتبة الثانية بعد الجالية التركية أي 378 ألف نسمة، وهي أول مرة يتجاوز فيها عدد السكان ذوي الأصول المغربية لعدد السكان المنحدرين من أصول سورينامية.

السيد الرئيس،

وكما تعلمون، السيد الرئيس، أن الحكومة الهولندية غلفت هذا القرار بدعوى عدم إقامتهم فوق التراب الهولندي، وهذا فيه خرق لحرية التنقل والإقامة كما يؤمن به الهولنديون أنفسهم، وقد قررت خصم 40% مما يتقاضاه المتقاعد أو أبناءه أو ذوي حقوقه.

ولعلمكم، فإن هذا التقاعد لا يتجاوز 4000 درهم في أحسن الحالات، بمعنى أن الخصم لن يبقى إلا على 1500 درهم، وهذا سيخلق مشاكل اجتماعية لا حصر لها.

شكرا.

اليوم وبعد مرور سنة من هذه الحكومة وأمام ما ينضح به واقع الحال من مؤشرات تؤكد استفحال ظاهرة الرشوة واستمرار المغرب ضمن اللائحة الحمراء للدول الأكثر رشوة في العالم، وخاصة رشوة الموظف العمومي والرشوات في إطار الصفقات العمومية واختلاسات الأموال العمومية، يحق لنا أن نتساءل عن مدى وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الحكومة الحالية للتصدي لهذه الآفة، خاصة وأن ما سجلناه من خرجات رسمية للحكومة تجعلنا غير متفائلين لتكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب، ونخص بالذكر هنا شعار "عفا الله عما سلف" الذي سيضلل إحدى النقاط السوداء في مسار الحكومة اتجاه ورش محاربة الفساد.

وكذلك الحملة التواصلية الحجولة والتي ستظل دون جدوى ودون فعالية مما شكلته من خيبة أمل لدى عموم المواطنين الذين كانوا ينتظرون من الحكومة الإقدام على مبادرات وإجراءات شجاعة وملموسة من أجل الحد من الإفلات من العقاب، الذي يعتبر أول خطوة يجب القيام بها من أجل الحد من آفة الرشوة، بالإضافة إلى تشديد الرقابة وسن إجراءات قانونية والعمل على تخليق الحياة العامة وكل ذلك في إطار خطة إستراتيجية واضحة.

السيد الرئيس،

وعلاقة بارتباك الحكومة وتعثرها في مباشرة إصلاح العديد من القطاعات الحيوية، نثير من جديد المشاكل المتعلقة بفشل تجربة جمعية دعم مدارس النجاح التي أضحت كوسيلة لإنتاج الجهل والكسل وضرب جودة التعليم بناء على المذكرات الوزارية التي تحث مديري المؤسسات التربوية الابتدائية على ضمان تحقيق نسبة نجاح بـ 98% و 100%، دون استحضار للمستوى الحقيقي للتلاميذ وملاحظات الأطر التربوية، الذين نجحهم من هذا المنبر بصفتهم جنود الحفاء والمُرغمين والمُلمزين باحترام مذكرة مصلحة التخطيط الصادرة على النيابة الإقليمية للمملكة.

وهذا ما عايناه إبان العديد من الزيارات الميدانية التي جعلتنا نقف عن كذب على المستوى المتدني للتلاميذ بخصوص جميع المستويات الابتدائية الذين يجهلون الكتابة والقراءة، وهو ما يطرح العديد من الأسئلة الحارقة لدى الحكومة التي تفتقد إلى رؤية إصلاحية للمنظومة التعليمية، تضع ضمن أولوياتها بناء أجيال الغد والنهوض بالأوضاع المادية والمعنوية للأطر الإدارية والتربوية.

ولنتمس، كفريق الأصالة والمعاصرة، من السيد رئيس لجنة التعليم بمجلس المستشارين عقد اجتماع طارئ واستدعاء وزير التربية الوطنية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. آخر إحاطة سنستمع إليها للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضلوا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تتواجد معنا مجموعة من تلامذة الثالثة إعدادي عن مجموعة المدارس الخصوصية المبادرة بالرباط، نرحب بهم، ونتمنى لهم التوفيق في مساهمهم الدراسي والمستقبلي.

الآن سنشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 21 سؤالاً، 6 منها آنية موجهة لقطاعات: التربية الوطنية، الصحة، الاتصال، الصناعة التقليدية، 15 سؤالاً عادياً، موزعة على قطاعات: الصحة، الصناعة التقليدية، العدل، الأوقاف، المالية، السكني، الشباب والرياضة، الصناعة والتجارة، العلاقات مع البرلمان، الوظيفة العمومية.

أول سؤال موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة حول مآل القانون التنظيمي لغرف التجارة والصناعة والخدمات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد جمال سكاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

السيد الوزير، من بين الأوراش التي التزمت بها الحكومة في برنامجها الحكومي الإقرار المبدئي لإعادة النظر في تنظيم عمل الغرف المهنية، وجعلها شريكا أساسيا في كل المبادرات الحكومية باعتبارها مؤسسات دستورية، لها دورها الأساسي في تنظيم المهن ذات البعد الاقتصادي لبلادنا والاعتناء بهيئاتها والتنظيم المهني وتأطيرهم حتى يكونوا شريكا أساسيا واستراتيجيا لعمل القطاعات الحكومية الوصية عليها.

في هذا الإطار، نتمن غالبا إخراج القانون التنظيمي للغرف الفلاحية الذي يصاحب اليوم مخطط المغرب الأخضر والقانون التنظيمي لغرفة الصناعة التقليدية ومخطط الائتلاف الصناعي، وغيرها من البرامج الحكومية الإستراتيجية في التجارة والصناعة والخدمات.

سؤالنا، السيد الوزير: ما هو مآل هذا المشروع القديم الجديد؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عبد القادر اعامرة، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ القانون الذي تفضلتم، السيد المستشار، بطرح السؤال حوله يتعلق بتنظيم غرف التجارة والصناعة والخدمات. كما في علمكم الوزارة أعدت، بتعاون مع المصالح المختصة للأمانة العامة للحكومة وبتشاور مع جامعة غرف الصناعة والتجارة والخدمات، هاذ المشروع قانون 38.12 الذي يتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات.

وهاذ المشروع كان يستجيب لثلاث انشغالات أساسية، نذكر بها، السادة المستشارين في علمهم:

- سد الثغرات التي اعترت تطبيق الظهير الشريف بميثاق قانون 1.77.42 ديال 28 يناير 1977 الذي يتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات؛

- ملاءمة هاذ القانون مع المقتضيات المنظمة لبعض الهياكل المنتخبة التي تمثل الغرف داخل حظيرتها؛

- ثم دعم دور غرف التجارة والصناعة والخدمات في ظل المستجدات التي يعرفها الاقتصاد المغربي، عبر عصنة أجهزتها المؤسساتية وتوسيع مجال تدخلها وكذا توسيع اختصاصاتها.

بطبيعة الحال التعديلات التي كانت أساسية في هاذ المشروع هو منح الغرف حق إحداث وتدير المنشآت ذات النفع الاقتصادي وتسيير المناطق الصناعية، وتناكد على هاذ القضية ديال تسيير المناطق الصناعية وإحداث مشاتل المقاولات.

ثم كانت بعض الإجراءات التي تتعلق بـ:

- تحديد أعضاء المكتب بالنظر للعدد الإجمالي لأعضاء الغرفة؛

- الزيادة في مدة انتداب المكتب من 3 سنوات إلى 6 سنوات؛

- ثم إدخال بعض المقتضيات التي ترتبط بالاستقالة والإقالة.

وأنا نتذكر، السيد المستشار، أنه ما فتئت تؤكد على الدور الاستراتيجي الذي يجب أن تلعبه الغرف كشريك لوزارة الصناعة والتجارة بشكل خاص ولكن بشكل عام في الإطار الاقتصادي.

هاذ المشروع تمت المصادقة عليه في مجلس الحكومة في 29 مارس 2012، وتمت المصادقة عليه بالإجماع في مجلس النواب في الجلسة العامة المنعقدة في 13 غشت 2012.

إذن هو موجود الآن في مجلس المستشارين وفي آخر جلسة كانت عندنا مناقشة مشروع قانون المالية أعدت طرح القضية على السادة أعضاء اللجنة على أساس أن تتم مدارسته والبت فيه في هذه الدورة إن شاء الله تعالى.

شكرا السيد المستشار. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هل لكم تعقيب؟ تفضلوا.

فبالتالي بالنسبة لنا احنا هذا أساسي في تصورنا، وأنا طرحت إمكانية أنه يكون عندنا عقد برنامج مع الغرف، ناخذو فيه بعين الاعتبار الدينامية والحركة ديال كل غرفة على غرفة، باش ما يتجمعوش كلهم ربما في سلة واحدة، باعتبار أن هناك بعض الغرف اللي حققت واحد التطور يجب أن تتم الإشادة به.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الموالي موجه إليكم أيضا، يتعلق بدعم القطاعات التصديرية بعد تراجع الطلب الخارجي بسبب الأزمة العالمية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة، فليفضل.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
أخواتي المستشارات،
الإخوة المستشارين،

تعرف بعض القطاعات التصديرية مشاكل كثيرة بسبب تراجع الطلب الخارجي على معظم المنتجات الوطنية، وذلك بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية التي أصبحت تضر بقوة الاقتصاد الوطني.

وبالنظر للدور الذي تلعبه القطاعات التصديرية كالصيد البحري والفلاحة والمعادن والصناعة التقليدية في إنعاش الاقتصاد الوطني وامتصاص البطالة بمساهمتها الكبيرة في الناتج الداخلي الخام.

ومن هذا المنطلق، نسائلكم، السيد الوزير، لتنوير المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني عن حجم تأثير الأزمة الاقتصادية في القطاعات الموجهة نحو التصدير ببلادنا، وما الذي تقوم به الحكومة من أجل دعم هذه القطاعات التصديرية ومصاحبتها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد وزير الصناعة والتجارة.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار. شكرا لفريق الأصالة والمعاصرة.

هاذ السؤال، السيد المستشار، كإين واحد العدد ديال الأمور اللي ابغيت نركز عليها، اللي هي بعض الثوابت في هاذ المجال ديال القطاع ديال التصدير. أولا عندنا واحد التتبع ورصد للتطورات اللي تيعرفها هاذ القطاع على المستوى الدولي، وهذا باين باعتبار أن كإين واحد العدد ديال الإشكالات تيمر بها الاقتصاد الدولي، وطبيعي أن الدولة المغربية يكون عندها المراد ديالها اللي يمكن لها تتبع بشكل دقيق ما يقع على المستوى

المستشار السيد خيري بلخري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، شكرا على جوابكم.

نتمنى أن هاذ القانون باش يجي للبرلمان باش يتناقش، لأن طال المدة، وأن نتعرفو أن القوانين هو قانون كذلك واخا ما كيتعلقش بكم، السيد الوزير، وهذا كيتعلق بالحكومة، قانون الغرف ديال البحرية، حتى هو باقي عند الحكومة اللي مازال ما صادقش عليه، لأن هاذ القانون جعل أن الغرف الآن تسير بواحد.. يعني ما مواكبش التجارة ولا الصناعة ولا الخدمات على الصعيد الوطني.

وكذلك كنتلبو من السيد الوزير باش أن تعطيو الأهمية لهاذ الغرف الدستورية اللي حقيقة الآن كمشوفو كإين بعض المجالات اللي فيها تهميش ويكون بعض الاستشارات مع بعض الأطراف بدون حضور ديال الغرف، وهذا كنعلاخظوه حتى على صعيد العمالات وفي الأقاليم أن الغرف مهمشة في جميع المجالات، إلا أنها يعني في الرخص، في عدد ديال المجالات لأنها مهمشة.

وكنعرفو الآن واحد الفوضى اللي كإينة في التجارة، واحد الفوضى عارمة، والغرف متغيبية عن جميع الإجراءات اللي كنعوم بها السلطات المحلية. وتتمناو، السيد الوزير، أن تتحقق هذه المطالب للغرف التجارية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار. أنا فيما يخصني أنا قلت أنا عندي استعداد من غدا، لأنه مشروع القانون موجود الآن في مجلس المستشارين، تيمكن لنا ناقشوه، على كل حال أنا قلت بأنه هو تمت المصادقة عليه بالإجماع في مجلس النواب، إذن هو جاهز.

أغلب التعديلات اللي كانت طلبتها جامعة غرف التجارة والصناعة تم إدخالها في مشروع القانون، وأنا أعدت طرحه، يعني ما غيرتوش، على أساس أن التصور اللي كان عندي، ومازال عندي، أن غرف الصناعة والتجارة شريك استراتيجي، وأنا بطبيعة الحال لا أريد أن أدخل في بعض النقاش اللي تيثار حول التمثيلية ديالها أو حول علاقتها بتجمعات مهنية أخرى، أنا بالنسبة لي هذا شريك استراتيجي.

وعلى كل حال وزارة الصناعة والتجارة تستقبل باستمرار غرف التجارة والصناعة، وحتى عندما تكون هناك عمليات على المستوى الدولي اللي هي عندها أهمية، خاصة أن هناك بعض الدول اللي الغرف ديال التجارة والصناعة تلعب دورا أساسيا، عكس دول أخرى اللي الكوفندرياليات ديال المقاولات يمكن تلعب دور آخر.

السيد الوزير،

نشكركم على تفضلكم بالإجابة على هذا السؤال، بحيث لا يجادل أحدا في كون القطاع التصديري يشكل لبنة أساسية في إنعاش الاقتصاد الوطني لجعل الميزان التجاري متوازنا، كما يعتبر موردا أساسيا للعملة الصعبة.

ولا أحد أيضا ينكر في كون الأزمة الاقتصادية الحاققة التي تعيشها الدول الأوروبية الشريك الأول للاقتصاد الوطني، حيث نلاحظ من خلال ما ورد عن تقرير المندوبية السامية للتخطيط على أن الميزان التجاري يعرف عجزا متواصلا طيلة السنوات الخمسة، بحيث أنه نستورد 358 مليار درهم فيما تصدر 138 مليار درهم، أي أن العجز التجاري يصل إلى 180 مليار درهم.

ولا أدل على ذلك القطاع الذي يعيشه ديال الصيد البحري عرف ثروة هائلة، وبالتالي الناس اللي كانوا كيستوردوا منا المنتوجات البحرية، اللي كانوا كيطلبوا المنتوجات البحرية ما جابوش الطلب. كذلك في القطاع الفلاحي وجميع القطاعات.

لذا، نرى ضرورة تقديم الدعم لكل القطاعات التصديرية، خاصة في ظل الظرفية الحالية من أجل ضمان الاستقرار والحفاظ على مناصب الشغل وكذا جلب العملة الصعبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد المستشار، أنا ابغيت غير واحد القضية، غير للتدقيق، احنا ما نتكلموش على هبوط في جميع القطاعات، أولا المنحى الإجمالي ما فيش هبوط، المنحى الإجمالي نتكلمو على 4% ديال النمو، وفي مجال السلع 5,5%، ولكن أنا امشيت معكم بشوية ديال التدقيق غير باش نعرفو بأن كاين قطاعات اللي هي قطاعات هشة.

دابا ملي تناخذو القطاع ديال النسيج، رغم الإشكالية اللي كاينة على المستوى الدولي، هو الهبوط ديالو الانخفاض ديالو كان 0,5%، معنى هذا في حد ذاته مؤشر جيد على أن قطاع النسيج اللي هو قطاع تيشغل 200 ألف في المغرب، استطاع يحافظ على المكانة ديالو.

لكن إذا لاحظت لما تكلمت على صناعة الطيران، أنا قلت كاين بالعكس، كاين نمو ديال 12%، صناعة السيارات كاين نمو ديال 20%، ما معنى هذا؟ معناه أن هناك كاين قطاعات اللي هي فيها القيمة المضافة ويمكن للمغرب يراهن عليها في المستقبل على مستوى تنوع العرض التصديري ديالو وعلى مستوى تنوع الأسواق ديالو، وهذا المغرب كبلاد يسير في هذا الاتجاه.

إذن كاين تنوع الصادرات والرفع من القيمة المضافة في العرض

الدولي، إذا ما يقع الآن على مستوى الشريك ديلنا الاستراتيجي في منطقة الأورو فيه واحد التبع مستمر.

رغم هذه الظرفية الصعبة، فالإقتصاد المغربي استطاع أن يحقق معدل نمو ديال 5% في سنة 2011 كما في علمكم، في 2012 الراجح سنكون في حدود 3%.

فيما يتعلق بالصادرات فإنها عموما حافظت على منحنى تصاعدي، بمعدل نمو يقدر بـ 4% بالنسبة للسلع والخدمات و5,5% بالنسبة للسلع إلى حدود نهاية نونبر 2012 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2011، مما يعتبر ايجابيا مقارنة ببعض البلدان المماثلة التي عرفت انخفاضا حادا، وكذلك مقارنة مع ربما ما جاء من خلال الإشارة ديلكم مع الأزمة ديال 2009 لأن في 2009 كنا عرفنا واحد الانخفاض الحاد ديال 27%، الآن احنا في واحد المرحلة اللي لم نعرف هاذ الانخفاض.

لكن هذا عموما على المستوى الإجمالي، لكن على مستوى التفاصيل هناك بطبيعة الحال إذا رجعنا لعدد ديال القطاعات يمكن نعطيك بعض النماذج، السيد المستشار: في قطاع الطيران مثلا عندنا نمو محدود 12%، إذا اخذنا قطاع السيارات عندنا نمو بـ 20%، أنا تهضر غير على المرحلة ديال 2011-2012 لأن هي حاسمة في الجواب على هاذ السؤال.

بعض القطاعات، اجمال دابا النسيج عرف واحد الانخفاض ديال 0,5%، وبالنسبة للنسيج، إذا ابغينا نقولو واحد المؤشر جيد باعتبار أن هذا قطاع فيه واحد التنافسية دولية كبيرة جدا.

القطاع ديال الإلكتروني عرف واحد الانخفاض بـ 3%، لكن القطاع قطاع الصناعات الغذائية عرف هو كقطاع نمو بـ 10%، لكن القطاع لما تندخلو فيه الفلاحة عرف واحد الانخفاض بـ 3%.

ثم هناك القطاع ديال الأحذية هو اللي عرف أكبر انخفاض اللي هو تقريبا 18%.

الحكومة الآن تركز، السيد المستشار، أساسا باعتبار أن هاذ الطارئ يناقش مع الفيدراليات باش يمكن لنا نديرو واحد العدد ديال الإجراءات، ولكن التركيز الأساسي في إطار المقاربة التابعة للحكومة هو التركيز على الأمور الهيكلية. وفي إطار هاذ الأمور الهيكلية كاين بطبيعة الحال، كما تعلمون السيد المستشار، تقوية وتنوع العروض التصديرية ذات القيمة المضافة العالية، وأنا أعطيت الأمثلة ديال الصناعة والطيران. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بطاح:

شكرا السيد الرئيس.

التقرير السنوي لمؤسسة الوسيط الذي كشف أن العدو الأول للمغاربة هو الإدارة بامتياز.

السيد الوزير،

أمام هذا الوضع، وفي ظل الالتزامات الحكومية المعبر عنها لتخليق الإدارة وتحسين الخدمات المقدمة من طرفها، نسألكم عن التدابير العملية التي تعتمون القيام بها لتحسين العلاقات بين المواطنين ومختلف المصالح الإدارية، وما هي الإجراءات التي ستتخذونها لتسريع الخدمات الإدارية وضمان جودتها، والاستفادة من التقنيات الحديثة والقطع مع الأساليب العتيقة لتقديم الخدمات الإدارية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الإجابة على السؤال.

السيد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إذا فعلا كان هناك تقرير سنوي ديال مؤسسة الوسيط، اللي بينت بأن 57% من الشكايات هي عندها صبغة إدارية. فعلا هذا كيغني أن هناك بعض المشاكل فيما يخص تدبير الشكايات، رغم عدد من التراكبات اللي كاينين، بما فيها القانون اللي كيخص التعليل بالقرارات الإدارية واللي مع الأسف ما كيتطبقش بواحد الشكل اللي هو ناجع.

فلهذا، الحكومة الآن وضعت واحد الإستراتيجية وطنية لتحديث الإدارة، وهاذ الإستراتيجية الهدف ديالها الأساسي وهو يعني جعل الإدارة تلبى حاجيات المواطنين في كل ما يتعلق يعني بالخدمات العمومية، وباش تكون كذلك هذه الخدمات ذات جودة وباش يكون هناك واحد التحسين ديال الخدمات.

فمن بين هذه الإجراءات اللي اتخذتها الحكومة، نذكر:

1- تبسيط المساطر، أعطينا الانطلاقة السنة الماضية لتبسيط 100 مسطرة أكثر تداولاً بالنسبة للمواطن والمقاولة، وهذا من طبيعة الحال غادي يساعد إلى تحسين العلاقة مع المواطن وكذلك تسهيل الولوج إلى الخدمات؛

2- تطوير الإدارة الإلكترونية، هذا حتى هو باب مهم اللي غادي يحسن العلاقة مع المواطن، لأن بعض الخدمات غادي يوليو يتمو عبر الإدارة الإلكترونية وكذلك عبر مراكز الاتصال؛

3- إرساء إدارة القرب عبر برنامج أو سياسات اللاتمركز الإداري، وهذا حتى هو مهم جدا لكي يعني الإدارة اللامركزية تقدر تاخذ القرارات،

التصديري، وهاذ الشي اللي خدامين فيه، وهاذ الشي اعلاش قلت فيه إجراءات هيكلية.

كذلك تنوع الأسواق، لأنه إذا لاحظت من 2000 للآن كنا 70%، أكثر من 70% في علاقتنا مع الشريك الأوروبي، الآن نحن أقل من 60%، وهذا تأخذ أسواق أخرى موجودة في إفريقيا، موجودة في آسيا، موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا تيجرنا لهاذ النقاش العام ديال الاتفاقيات ديال التبادل الحر، الاتفاقيات التجارية.

لكن الثابت الإستراتيجي الآن عند المغرب هو تنوع الأسواق، هذا لن يكون فيه تراجع، ثم القضية ديال تقوية العرض التصديري في اتجاه أنه تكون عندنا واحد العدد ديال القطاعات اللي القيمة المضافة ديالها قيمة أساسية، ملي تنتكلمو على صناعة السيارات مثلا تنتكلمو في أفق 2015 غادي يتزاد الميزان التجاري ديال المغرب أكثر من 40 مليار ديال الدرهم في واحد القطاعات اللي هي قطاعات عندها واحد الأولوية الآن على المستوى الدولي.

كذلك القطاع ديال الإلكترونيك، كذلك القطاع ديال ترحيل الخدمات، هاذي كلها قطاعات واعدة. لكن المغرب مع ذلك إستراتيجيا يحافظ على واحد العدد ديال القطاعات التقليدية في اتجاه أن تقع فيها تحولات، وهاذ الشي اعلاش احنا اطلقنا الآن واحد الدراسة مع الناس ديال النسيج لـ 2025 لإعادة توضع قطاع النسيج على المستوى الدولي.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، على المساهمة.

ننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة حول علاقة الإدارة بالمرتفقين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل.

المستشار السيد محمد امحمدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، تعتبر الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين أهم الأنشطة التي يقوم بها المرفق العمومي، وتقاس جودة هذه الخدمات بمدى قبول المواطنين لها، سواء من حيث السرعة وتبسيط المساطر وغياب التعقيدات الإدارية.

إلا أن واقع الحال يؤكد على الرغم من التطور الذي عرفته الخدمات الإدارية أن أغلب المواطنين متدمرون من نوعية هذه الخدمات وتصرفات المسؤولين الإداريين معهم. وفي هذا الصدد، لا داعي للتذكير بمضامين

والعلم بأن غير الجيران ديالنا إسبانيا غادي تمشي في دقيقة ديال المكاة غادي تقضي ذاك الشي اللي غادي تقضي هنا في المغرب في شهر، في دقيقة ديال المكاة.

هذا واقع كنعيشوه، السيد الوزير، وابغينا يكون الجواب في تعقيكم يكون صريح، وتواعدونا بأن يجب تخليق الإدارة، الشعار اللي تذاكرنا عليه وتحسين الظروف ديال العمل داخل الإدارات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

هي، السيد المستشار، اللي ابغيت نقول لك وهو أولا الحكومة عازمة باش تمشي في هاذ الاتجاه، والعلاقة ما بين الإدارة والمواطن خصها تتحسن، لأنها هي ماشي غير علاقة ما بين الإدارة والمواطن، هي علاقة ما بين المواطن والمؤسسة ديالو، لأن الإدارة هي كتعكس كل ما يتعلق وكل ما يعمل به داخل المؤسسة ديالو، وهذا مهم جدا، والحكومة عازمة باش تمشي في هاذ الاتجاه، غير اللي كاين وهو كاين مسائل اللي عندها واحد الطابع عملياتي اللي أعطينا الانطلاقة ديالو، وهاذ الإجراءات ملي كنتكم على تبسيط المساطر، هي إجراءات عملية، راه ملي كنتكم على تبسيط المساطر كنتكم على المصادقة على الإضاء، كنتكم على (certifié conforme)، كنتكم على البطاقة الرمادية للسيارات، على الرخص ديال السياقة... إلخ.

قمتنا بواحد الجرد ديال 100 إجراء أو 100 مسطرة اللي كيتعامل بها المواطن، واللي خصو يحس في الحياة اليومية ديالو بواحد التغيير، هاذي امشينا فيها، وكاين كذلك إجراءات اللي عندها واحد الطابع إصلاحي، اللي كيمشي على المدى المتوسط والبعيد واللي احنايا عاملين عليه باش هاذ التغيير هذا يعني نشوفو فيه على المدى المتوسط والبعيد باش يكون هناك كذلك تغيير في طريقة تدبير هاذ الخدمات العمومية وتحسين الظروف ديال القيام بهاذ الخدمات.

وهذا لا يعني أن الإدارة كاملة والخدمات كاملين ماشي مزياين، كاين الخدمات اللي مزياين، وكاين موظفين اللي كيخدموا بكل تقان، وكاين بعض الاختلالات اللي احنايا الآن منكين عليها وإن شاء الله يكون الخير في المستقبل القريب العاجل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وبالتالي غادي تسهل الولوج للخدمات وتيسر يعني الخدمات للمواطنين؛
4- كاين كل ما يتعلق بالولوج إلى المعلومة، وهذا مهم جدا، فالآن لدينا مشروع قانون اللي هو تقريبا جاهز، اللي غادي تقومو يعني بالتقديم ديالو في هذه الأيام المقبلة إن شاء الله، وهذا من طبيعة الحال غادي يسهل المأمورية على المواطن باش يولوج للمعلومة وفي أحسن الظروف؛
5- كاين كذلك كل ما يتعلق بالمسائل اللي هي عملية، بما فيها الحضور ديال الموظفين، وهنا نذكر بالخصوص المنشور ديال السيد رئيس الحكومة بمجموعة من الإجراءات اللي كتمشي في هاذ الاتجاه. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد امحمدي:

شكرا السيد الوزير.

ولكن بكل صراحة في جوابكم قاتم بأن بدأت في السنة الماضية، معناه بأن سنة، ولكن المواطن إلى حد الآن لم يحس بهذه التحسينات اللي كنهضو عليها، خصوصا بأن الاستقبال في الإدارات منعدم، يكاد في بعض الإدارات أنها خاوية من الموظفين اللي اهضرتو عليهم بأن كاين شي مسائل إلكترونية اللي غادي تعملوها.

وهناك تدمر من طرف المستثمرين، بكل صراحة، اللي باش غادي نشجعو الاستثمار، خصوصا في الأزمة الاقتصادية الحالية اللي كمشاهدو. والسيد الوزير، كرسولكم، أين هو شعار تخليق الإدارة؟ أين هو شعار تقريب الإدارة من المواطن؟ أين هي المحاسبة؟

إذا جينا، السيد الوزير، غادي نهضو اشوية في الواقع، راه واحد النسبة كبيرة ديال المغاربة امراضين بالأعصاب، امراضين بالسكر غير بالإدارة، تكونو واقعيين وما نكدبوش على بعضياتنا.

إذا يجب إيجاد حلول منطقية، وغادي تقارنو غير واحد الحاجة، الإدارة اللي عندها خارج التراب الوطني، عندها القنصليات، مع العلم بأنه خصهم أضعف الإيمان غادي يتمشاو مع ذيك الإدارات المحلية اللي تما، كنجبر بأن ماشية بالعقلية ديال الإدارة ديالنا وأكس، هاذي غير في القنصليات.

إذن ابغينا نسولكم، السيد الوزير، بما أن تذاكرتو على المسائل ديال الإلكترونيات، ابغينا نشوفو غير عقد الازدياد فين وصل، الإلكتروني، راه المواطن باش غادي ياخذ الازدياد كيشحف، بمشي للإدارة ما يجبرش الموظف، بلاتي راه ما كاينش اللي غادي يوقع، إذن هذا واقع كنعيشوه في جميع الإدارات، غادي تمشي للأشغال العمومية غير كارط كيز كيتي لك 3 أشهر، 4 أشهر، 5 أشهر، وأنت غادي غير باش تبدل كارط كيز، امشي واحي.

إذن بواحد السرعة اللي كنتذاكرو عليها اللي غادي نخدمو بها الإدارة، مع

الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

لقد سال الكثير من المداد حول المسألة الأمنية بشكل عام داخل المجتمع المغربي وبمحيط المؤسسات التعليمية بشكل خاص وحول التدابير الوقائية لضمان سلامة وأمن التلاميذ والمعلمين بالمدرسة العمومية والمؤسسات التعليمية الخاصة.

وذلك على اعتبار أن الأمن والأمان حق من حقوق الإنسان ومن بين العوامل الأساسية المساعدة على تحقيق التحصيل الدراسي، فمن العار أن يتحول محيط المؤسسات التعليمية إلى مسرح للجريمة، بمس السلامة الجسدية والنفسية للتلاميذ والأساتذة والإداريين على حد سواء.

كما أن الوزارة الوصية مسؤولة بتوفير الأمن داخل المؤسسات التعليمية، كما أنها مطالبة بتعيين دوريات قارة في النقاط السوداء لتطهير محيط المؤسسات من مروجي المخدرات والمتسكعين، ووضع خط هاتف مجاني للاتصال بالشرطة، ومراكز الدرك الملكي للتبليغ عن المجرمين الذين يجومون بالمؤسسات وعن الأحداث الإجرامية في حينها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، والعمل على إحداث مراكز جهوية لرصد العنف قبل حدوثه من خلال التوعية والتحسيس أو بعد وقوعها من خلال الإدماج والمصاحبة والبحث عن سبل التكفل، مع إحداث مراكز الاستماع وخلايا للإنصات لتتبع العنف والمتضرر منه وإحداث أندية تربوية وتنظيم تظاهرات ثقافية وفنية ورياضية وإصدار دورية مشتركة مع وزارة الداخلية لضمان الأمن المدرسي وحماية محيط المؤسسة.

لذا، نسألكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي ستتخذونها للضرب على أيدي كل من خولت له نفسه العبث باستقرار وسلامة الأسرة التعليمية سواء داخل المدرسة أو بمحيطها أو بالمجتمع ككل؟

هل هناك إستراتيجية في الآفاق المستقبلية لتعميق التنسيق بين القطاعات ذات الصلة لحماية مجتمعنا من مثل هذه السلوكات المرفوضة؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. قبل إعطاء الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية، أريد باسمكم جميعا أن أرحب بالوفد الممثل أو بالطلبة الباحثين لسلك "الماستر أحكام الأسرة في الفقه والقانون" بجامعة القرويين كلية الشريعة بفاس، وأتمنى لهم التوفيق في مساهمهم العلمي والعملية إن شاء الله. مرحبا بهم.

أعطي الكلمة للإجابة عن السؤالين معا في إطار وحدة الموضوع للسيد

وننتقل إلى السؤالين الآتين الموجهين إلى السيد وزير التربية الوطنية، واللذان تجمعهما وحدة الموضوع، السؤال الأول موضوعه حماية المدرسين من الاعتداءات الإجرامية في المؤسسات التعليمية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، فليفضل فريق التحالف الاشتراكي مشكوراً.

المستشار السيد عبد الرحيم الزماني:

السيد الرئيس، شكرا.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تزداد حوادث الاعتداءات الإجرامية على المدرسين والمدرسات داخل المؤسسات التعليمية، وكان آخر اعتداء إجرامي خطير ما عرفته إحدى المؤسسات التعليمية بمدينة سلا، وهو ما يفرض اتخاذ تدابير صارمة لحماية المدرسات والمدرسين، فلم يعد الأمر مقتصر على حالات محدودة بل يتسع ليتحول إلى ظاهرة تهدد الأمن والاستقرار الضروريين ليقوم المدرسون والمدرسات بمهامهم التعليمية والتربوية، فلا يمكن لهم القيام بهذه المهام في أجواء من الخوف وردود الفعل العنيفة من طرف تلاميذ منحرفين، وحتى الإدارة يصعب عليها بأساليب تربوية محضة التدخل لعدة اعتبارات، منها غياب الحماية الأمنية وتخلي الوزارة في كثير من الحالات على المستويات الأعلى عن الوقوف مع مسؤوليها المحليين على المؤسسات التعليمية، حيث يترك المدير لوحده دون سند، إضافة إلى تدخلات محلية لطبي ملفات بعض المنحرفين.

وظاهرة الاعتداء على المدرسات والمدرسين تتصاعد خلال موسم الامتحانات خلال قيامهم بمهام الحراسة، حيث يتم تهديدهم من طرف بعض التلاميذ لغض الطرف عنهم وتركهم يمارسون الغش، وفي حالة قيام أحدهم بممارسة واجبه في الحراسة كاملا وتطبيق القانون يتعرض للاعتداء خارج المؤسسة بدون أي حماية.

لقد سبق أن طرحنا مشكلة غياب الأمن في محيط المؤسسة التعليمية، واليوم يصل الأمر إلى داخل ساحة المؤسسات التعليمية بل وداخل الأقسام، وكل ذلك يتطلب إستراتيجية متكاملة، أمنية وتربوية وإدارية، لإيقاف هذه الظواهر الخطيرة.

نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها لضمان الأمن والاستقرار داخل المؤسسات التعليمية وفي محيطها أمنيا وتربويا وإداريا، وفرض احترام حرمة مؤسساتنا التربوية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السؤال الثاني موضوعه الأمن داخل المؤسسات التعليمية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق

التلاميذ وهم في الطريق دياهم إلى المدرسة، هذا واحد، المحيط المدرسي. الآن ابدات واحد الظواهر هي داخل المدرسة، هو اللي وقع في سلا واللي وقع في 2 أو 3 المحلات ما عندنا اعلاش، لأنه الحالة كتحسن، هذا ولد دخل بجنوي قد هاكا، أولا هاذ الولد كيفاش ادخل؟ احنا ما عندناش القدرة نديرو الآلات ديال مطار محمد الخامس باش نشوفو اللي دخل بالأحزمة، 11000 مؤسسة تعليمية في المغرب، كيف غنديرو؟ هذا الآن مجالس التدبير على مستوى كل مؤسسة تعالج هذه الظواهر.

كاين عندنا الإنصات، كاين عندنا المتابعة، كاين عندنا التظاهرات الثقافية والعلمية باش نثيرو الانتباه ديال اولادنا وابنائنا، أنه المعاملة مع الأستاذ راه حرام، ماشي بالمفهوم غير الديني، هذا واحد الإنسان رهن إشارتك باش يعطيك غدا مكانة مجتمعية، لابد ما تحترموا كيف كتحترم الشرطي، إلى غير ذلك.

نكمل، السيد الرئيس، في التعقيب إذا كان ضروري.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيبات لفريق التحالف الاشتراكي، فليفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات. ونحن نعلم وأتم تعلمون، السيد الوزير، أن أتم نتاج المدرسة الوطنية قبل المدرسة الحزبية. لقد كانت المدرسة هي الفاعل الأساسي في تربية الأجيال، وكنا كناخفو حتى من الحارس، ما تنعيطولوش الحارس، كنعيطو لو "با بنعيسى"، "با موحى"، وكان يتقوم بدور، كانت المؤسسة التعليمية فيها رجالات اللي كيحميو المؤسسة ديال التعليم، والآباء كذلك كيقوموا بالدور دياهم والسلطات المحلية كذلك تتقوم بالدور ديالها.

احنا معك، السيد الوزير، على أنه الإهمال تم من طرف الجميع، لا من طرف الآباء ولا من طرف المؤسسات ولا من طرف حتى رجال التعليم، حتى هما ما نساوهمش لأنه كانوا رجالات التعليم كيصرفوا كل واحد على حدة، كيصرفوا حتى المشاكل الاجتماعية ديال كل تلميذ، كانت المعالجة كنعكون معالجة جذرية.

هذا ما كيمعش، السيد الوزير، على أنه التوضيحات اللي اعطيتو وكاين واحد المجموعة ديال الاقتراحات. ما تنساش، السيد الوزير، كذلك الشكر موصول للمنتخبين، لأنه دائما المنتخبين كانوا كيطالبوا باش يحميو المؤسسة ديال التعليم، وفي هاذ المؤسسة كنا دائما كنعناديو على أنه حاية المؤسسة من طرف الخارج، لأنه كنعرفو واحد العدد ديال المسائل مشينة كتوقع، من استعمال المخدرات، من بيع، من كذا، هاذو كلهم وسائل.

احنا باش نكونو عمليين، السيد الوزير، احنا معك، وهذا عمل ديال هاذ السؤال اللي جا في هاذ الفرصة هاذي لأنه هذا تربية الأجيال، هذا

وزير التربية الوطنية، فليفضل مشكورا.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر لفريق التحالف الاشتراكي وللفريق الاستقلالي على موضوع هاذ السؤال، وعلى القضايا كلها اللي تعرضوا لها في مضمون السؤالين، لا من حيث الأمن داخل المؤسسة التربوية ولا من حيث الأمن في المحيط ديال المؤسسة التربوية، وأشاطرهم كل الحثيات اللي ابناو عليها الأسئلة دياهم.

بالفعل هاذ الموضوع أصبح قلق وقلق جدا، ولذلك وزارة التربية الوطنية، وأنا شخصيا، وبتعليمات سامية، إلى كنعذكروا عند الدخول المدرسي في شهر أكتوبر، تعرضت أستاذة إلى هجوم من طرف أم لتلميذة، وأصدرنا بيان كنبغو فيه للرأي العام أنه ابتداء من هذه اللحظة كل رجل تعلم ونساء التعليم، أستاذة وأستاذات، في جميع أصناف التعليم، كلما تعرضوا في ممارسة المهمة دياهم إلى تضيق وإلى شتم، وهذا مسطر في البلاغ، وإلى المساس بمكانتهم المجتمعية، إلا والوزارة كنعحتفظ بالحق ديالها في المتابعة القانونية لكل واحد مس برجال التعليم ونساء التعليم أثناء مزاوله المهام دياهم.

وهاذ الشئ الإذاعة الوطنية والقناة الثانية والقنوات الأخرى، كلها اعطاتو واحد الصدى مهم، وكنعبركم بأنه احنا الآن مع وزارة العدل ومع النيابة العامة، عندنا متابعات لأشخاص اللي مسوا نساء ورجال التعليم في مزاوله المهام دياهم، هذا واحد.

اثنين، فيما يخص المحيط ديال المدرسة، عندنا اتفاقية مع وزارة الداخلية لتوفير جميع الظروف الأمنية والتربوية في محيط المدرسة، ودرنا اجتماع في الدخول المدرسي على مستوى وزارة الداخلية.

اللي يمكن لي نأكد لكم أنه كنعوصل بتقرير أسبوعي من الأمن الوطني ومن الدرك الملكي، باش ما يعاودوش يقول لي ما كنعرفش كاع اسميت الدرك، الدرك الملكي، بتقرير عن كل العمليات اللي كنعقوم بها هاذ المؤسسات الأمنية، ونزيد عليها القوات المساعدة وكذلك الوقاية المدنية، لأنه هاذو كلهم كيتدخلوا الآن في المحيط ديال المدرسة، لأنه كاين اللي كيحي يشعل لنا غير النار في واحد، حاشاكم، واحد الزبالة محطوطة احدا المدرسة، باش ينوض الفتنة في المدرسة.

ولذلك، هاذ الأحزمة الأربعة ديال الدولة، كنعبني من خلالكم، السيدات والسادة المستشارين، نشكرهم على العمل اللي قايمين به منذ الدخول المدرسي يوم 12 و13 شتنبر، وأنه تمت عدة اعتقالات ومتابعات فيما يتعلق بالمخدرات، فيما يتعلق بالتحرش الجنسي، فيما يتعلق بمعاكسة حتى أولياء

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،
السيدات والسادة المستشارون،
من جديد كنعاد نأكد لكم التشكرات ديالي على التعقيب ديالكم، لأنه هذا الموضوع راه ماشي خاص فقط بالمدرسة، راه خاص بالمجتمع ديالنا، وأصبحت هذه ظواهر خطيرة جدا، ولكن إذا وصلت للمدرسة معناه ما ابقات حتى حاجة، لأنه أولا جيل يتكون للمستقبل، غدا غادي يكون مكاننا في التسيير، ورجال التعليم ونساء التعليم ما يمكنش لهم يؤدوا المهام ديالهم.

أنا كنتذكر وقت الامتحان ديال البكالوريا، وراه قلتها لكم هنا في هاذ المجلس، كانوا أساتذة كبحرسوا الامتحانات ديال البكالوريا، أستاذات وأساتذة، كانت قابطاهم الخوف من الحراسة. ولذلك، صحيح احنا لايد نلعبو الدور ديالنا كؤسسة تربوية، ومعكم الحق، ولكن لايد تقولو كذلك أن العائلة، راه قلتها مرة في المجلس ديالكم الموقر، أن العائلة استقلت، العائلة المغربية، راه عندنا تقارير وعندنا دراسات، راه العائلات استقلت، ولكن هاذي راه ظواهر اجتماعية. أولا بعد هي ظواهر نشاز، راه ماشي عام هاذ الشي.

ولكن حيث ككتابان كيتأثر دغيا بالمجتمع ووسائل الإعلام بطبيعة الحال من حقها أنها تبرز هاذ الشي، كتنسأهم في عدم انتشارها إذا فضحناها مزيان. ولذلك، كقول بما أن الأسرة لايد ترجع للدور ديالها، حتى في دعم ومراقبة الوليدات والبنينات آش كيقروا في المدارس، لأنه بدا كيتقال هاذو كينجحوا، ولذلك ما كيراجعوش مع وليداتهم وما كيراقبوهمش وبناتهم واش جابوا دروس، حتى إذا ما جابش الدروس وقف معه غير يدير عملية حسائية، ولا يدير التلاوة ولا..

لايد للأسرة تلعب الدور ديالها، ولايد كيف قال السيد النائب أن جمعية الآباء تلعب الدور ديالها الأساسي. مع الأسف الشديد، الإخوان في جمعيات الآباء وكنتجمع بهم محليا وعلى مستوى الأكاديميات، لأنهم أعضاء في المجلس الإداري معنا في الأكاديميات، كقول لهم راكم تشغلتنو بجواج ونسيتو التلميذ والتلميذة اللي اتما دوركم هو ترعاوه ملي يجي عندكم للمؤسسة التربوية.

إذا جمعيات الآباء، المجتمع المدني، وهنا لايد نخي المجتمع المدني، فيه ناس وجمعيات كيديروا عمل جيد، ولكن فيه عاود ناس عندهم غير السمية والمكتب، وذاك الشي، وما شاء الله، ولكن كين جمعيات المجتمع المدني اللي مساهمة مع المنظومة التربوية في واحد العدد ديال العملية التوعوية.

هنا لايد تتوجه للإعلام، وقول وهذا بينو الحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، جميع الدراسات برزت بأن استعمال النار للسلاح في المؤسسة التعليمية أدوار عند الإعلام، لايد للإعلام ديالنا ذاك الشي اللي موجود في دفتر التحملات يحترموه، واحد الفيلم اللي فيه العنف ما يمكنش للأولاد..

المستقبل.

احنا اقرينا في مدارس تنديرو تحية العلم في الدخول وتحية العلم في الوقت ديالها، الآن ابغينا نرجعو لماضي ونرجعو للمسؤولية ديال الأستاذ وديال المجتمع المدني وديال الآباء وديال هذا.. لايد خاص مشاركة الجميع، كذلك مشاركة الحكومة والتضامن الحكومي.

كابينين واحد العدد ديال الموظفين أشباح في الجماعات المحلية، وكنا كقولو يتم التأطير ديالهم واشتغلهم داخل وخارج المؤسسات، اجمال اللي دارت واحد العدد ديال الدول التجارب، عندنا موظفين بكثرة ما كيديروا والو في الجماعات، استعملهم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على الإيضاحات المقدمة، لكن من الواجب علينا أن نؤكد أن المهودات التي تبذلها الوزارة في هذا المجال تبقى غير كافية وغير قادرة على معالجة هذا الإشكال.

السيد الوزير،

جا في الجواب ديالكم على أن بعض المدارس كتلقوا مطارح النفايات أو ما سميتوهم بـ "الزبالات"، ما فهمتش، السيد الوزير، واش المدرسة اللي جات عند هاذيك مطارح النفايات أو مطارح النفايات اللي جات عند المدرسة؟ خاصنا نشوفو فين هو "العقل السليم في الجسم السليم".

السيد الوزير،

الأمن حق دستوري، يجب على كافة المسؤولين وعلى الوزارة الوصية السهر على تحقيقه.

السيد الوزير،

هاذ السلوكيات الإجرامية التي أصبحت داخل المدارس دخيلة على المدرسة المغربية، والتي لم تكن في ثقافتنا، بحيث الأسرة التعليمية كانت نموذج للأخلاق والتربية والتكوين، كما أن تسمية وزارة التربية والتعليم لها دلالتها وأبعادها، التربية قبل التعليم، فلا تعليم بدون تربية.

السيد الوزير، لايد من البحث ومعرفة الأسباب النفسية والاجتماعية التي تدفع بالتلاميذ إلى هذه السلوكيات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في حدود 4 دقائق، تفضلوا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، في البداية لابد من الشكر الموجه للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية على هذا السؤال المهم والمتعلق بشريحة أساسية في المنظومة الصحية، وهم الممرضات والممرضين. إلى تسمحوا لي نحييم من هذا المنبر بالعمل الجبار، العمل الإنساني الذي تيقموا به وفي ظروف صعبة أشرت لها السيد المستشار المحترم، والنقص الحاد في العدد.

فهاذ الشي اللي أشرت له السيد المستشار المحترم كانوا جوج ديال الأمور، كانت تدابير قانونية وإدارية، اللي قالت الممرض اللي غادي يحصل على الإجازة غادي يتم في نفس السلم، السلم 10 غادي يأخذ منصب إداري، كان يعني في الأول أنه غادي يكون عبارة عن تخفيز، وإذا به نهار وصلوا هاذ الناس، بعدا آش دارت لهم الوزارة؟ حيدات لهم حتى هذاك، تم الحذف ديال التعويضات على الأخطار المهنية، يعني انت ما ابقيتيش ممرض، يعني إداري، واخا ابغي هو يبقى يخدم معنا حيدنا ليه ذاك التحفيزات، يعني احنا تنجربو عليه، هاذ الشي أمور وقعت.

وأنا غادي نقول لك كمواطن وكطبيب، هذا كان خطأ فادح، وهاذ الشي ما ابقاش، لأن هاذ الشي تيهم هاذ الناس اللي كانوا حاصلين على الإجازة اللي اخذوا منصب إداري، هاذي تيهم سنوات 2007، 2008، 2009 و2010، هاذ التدابير ما ابقاش.

ولكن للأسف واخا العيب تدار، كيف تنقولوا احنا، لأن هاذ الشي تيهم حوالي 2000 منصب، 2000 ممرضة وممرض اللي احنا محتاجين لهم، وأشرت إلى النقص العددي في بعض المدن وفي بعض القرى وفي بعض المناطق، واحنا اخذينا هاذ الناس أعطيناهم منصب وابعوا كاع يبقاو معنا، وقلنا لهم يعني بطريقة أخرى نحيدو لك، نحذف لك التعويضات عن الأخطار المهنية، يعني تنجربو عليه.

فأشنو خاص يتدار دابا؟ دابا هاذ الشي تحيد. ففي الحوار الاجتماعي اللي كانت الحكومة السابقة 5 يوليو، غادي يتم إن شاء الله الترقية غادي تضم إضافة درجة استثنائية خارج السلم، ولكن للأسف باقي نقاش مع المالية، لأنه هاذ الشي باقي تيقولوا لنا خارج السلم ولكن لفائدة الممرضين ولكن لصقوها عاود ثاني ارتباطا بمراجعة سن التقاعد، هاذ الشي خاصو الوقت، احنا في نقاش بهاذ الشي.

لابد الإشارة تكون كبيرة باش والدين ما يخليوش الولد يشوف ذاك الفيلم اللي فيه العنف، وغير ذلك.

ولكن لابد للإعلام حتى هو يساهم معنا في التوعية، ماشي غير في باب الفرجة، الفرجة مزبانة وبيزز الموضوع ولكن لابد من مساهمة تربية في التنديد بالمنكر، والتنديد بالصعوبات اللي ولاو كيشغلوا فيها رجال ونساء التعليم.

اسمح لي السيد الرئيس. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة، والسؤال الآني الأول يتعلق بوضعية المستشفيات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير، إن موضوع السؤال الذي جاء به الفريق الاستقلالي يتعلق بالخصوص إلى السير العادي الذي تعرفه مختلف المستشفيات، حيث تمت ترقية بعض الممرضات والممرضين من إطارهم الخاص إلى إطار إداري، ولكن كان الهدف من هذه الترقية إرجاع الثقة للممرضين والممرضات، سيما وأنهم قلة بالمقارنة مع موظفي الدولة، فكان نجاحهم بمثابة تحفيز لهم للقيام بواجبهم على الوجه المطلوب.

غير أن هذه النعمة انقلبت إلى نقمة داخل المستشفيات، حيث أصبح لكل فائز وكل فائزة حولت أو غيرت من إطارها كمرضة أو ممرض إلى إداري أو إدارية ترفض العمل داخل المهن التي كانت موكولة إليها، الشيء الذي خلق ارتباكاً قاتلاً داخل المستشفيات بمختلف أصنافها.

وإذا علمنا أن هناك نقص قاتل في عدد الممرضات والممرضين في مختلف المستشفيات، وكذلك الأطباء، ونذكر كمثال لا الحصر إذا تفحصنا إقليم ورزازات نجد طبيب واحد في قسم التوليد، وعدد الكثافة السكانية لا يكفيه طبيب واحد.

أما إذا انتقلنا بالمثل إلى بوعرفة، فيتم تعيين الطبيب ليحضر يوم أو يومين، هذا عيب وشيء قاتل يضر، ناهيك عن الحاجب، مكناش، مختلف المدن المغربية هناك نقص قاتل لا من الأطر ديال الممرضين والممرضات، لا من الأطباء.

السيد الوزير، النجاح هذا اللي كان، واش كان الهدف منه قتل العمل داخل المستشفيات؟ وما رأي وزارتك وما أعددتهم لهذه المعضلة لكي تسير المستشفيات حسب ما هو مخطط لها؟

السيد وزير الصحة:

أنا متفق تماما مع قول السيد المستشار المحترم، هو النقص العددي كبير، محمول. احنا غير نتقولو ربما كين، ماشي ربما، على حساب الإحصائيات اللي عندنا في وزارة الصحة إلى يومنا هذا خاصنا ماشي باش يعني نوصلو لذك الشئ اللي ابغات المنظمة العالمية للصحة، لا، بعيدين كل البعد، احنا غير باش على حساب الإحصائيات المغربية، خاصنا 9000 مرض وممرضة و7000 طبيب، يعني هذا رقم محمول.

ولكن أنا متفق معك، هاذ النقص العددي خاصو واحد النظرة شمولية، راه ماشي بوعرفة لأن هاذ المسائل اللي تتطلب السيد المستشار أنا متفق معك، احنا ما كرهناش هاذ الشئ بحال دابا ملي نتقول كانوا أطباء أو ممرضون صينيون في بوعرفة، ما كرهناش.

أنا نقول لك هاذ العام، أنا جيت كوزير تجمعت مع السيدة السفيرة، الأطباء والمهنيين الصينيين دابا كيطلبوا باش يجيو للمغرب أكثر بكثير ما يطلبه المغاربة، لا يعقل أنا كهني الصحة ما تقبلش، ما يمكنش نخلي مغربي جالس بـ 8000 درهم ونجيب صيني نعطيه 16 ألف درهم، ما ابغواش، لأن حتى هما عندهم خصاص، حتى هما تصدروا لدول الخليج اللي كتعطي أموال... إلخ.

فهذا خصنا واحد النظرة، أشنو هي هاذ النظرة؟ بعدا أشنو هي الرؤية ديال تدبير القطاع؟ خاصنا نمشيو في واحد الرؤية سياسة تشاركية بين القطاعين العام والخاص، هذا لا يعني بناتا كما كيتقال أنه تنبوعو، ابغينا، لا، ابغينا هاذ القطاع العام نلوحوه علينا ونعطيوك، لا، ما عمرو كان هذا هو الدور.

يعني في السياسة التشاركية، كان عندنا بزاف ديال الحواجز اللي نديروهم بيناتنا، احنا كل واحد تيجر لهاذ الجيه وعندنا إمكانيات اللي خصنا نخدمو فيها.

ثانيا، التدبير، الرؤية ديال تدبير القطاع ودايما كنت كتقولها في هاذ المجلس المحترم، هو تدبير الموارد البشرية، السياسة، (le Référentiel des emplois et des compétences) اللي احنا في تهيئته، اللي ماشي هذا فكري، ديال السيدة الوزيرة السابقة اللي خادمة فيه وجينا احنا نتموه ونزيدو نعزوه إن شاء الله. شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الموالي موضوعه إستراتيجية وزارة الصحة المستقبلية للوقاية من داء التهاب السحايا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحر.

المستشار السيد الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا نتقول لك كطبيب ومسؤول على القطاع، هاذ الناس المرضات والمرضين عندهم الحق، احنا تنساندهم في هاذ الإطار، هاذ السيانة اللي دازت كانت عندي 3 اجتمعات باش نخلو هاذ المعضلة، ولكن موازاة مع هاذ الشئ يعني هاذ العام عندنا 2300 منصب مالي فيما يخص المؤسسات العمومية يعني بدون المستشفيات الجامعية، وعندنا 1000 منصب مالي للمستشفيات الاستشفائية الجامعية، نتمنا أنه نحاولو ننقصو من هاذ النقص العددي الحاد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الأستاذ البار، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام الليار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة هذه إيضاحات كان لابد منها، كنشكركم وكنحبي فيكم هاذ الحماس، غير أننا نتمنى، نتمنى من السياسة الحكومية وسياسة وزارة الصحة أن تهتم باهتمام كبير بالأماكن البعيدة، فإذا ذكرت إقليم بوعرفة فكان هناك واحد الطاقم صيني يسهر بالمداومة على معظم التخصصات الطارئة التي تهتم الساكنة مباشرة، وتم إزالة هذا الطاقم الصيني وبقي المستشفى بناية جوفاء، فأتمنى أن يحظى إقليم بوعرفة، ورازات والأماكن النائية التي يتجنب السادة الأطباء المحترمين المكوث بها.

إضافة، السيد الوزير، الله يجازيك بالخير، هاذ الكم اللي قلنا فيه ديال المررضين اللي غادي توظفوا، فتبخنا أولا نعالجو الناس اللي جالسين، السياسة القديمة وأنا فهمت أن هاذ الشئ قلت في 2007 و2008، مزيان، ولكن هاذ السياسة هاذي الآن أشنو غادي نديرو؟

يمكن لكم أتم كوزير غادي تعوضونا على الأخطار المهنية للمررضات والمررضين باش يقوموا بالعمل دياهم، راه ما يمكنش تقبلو في المغرب الآن (les femmes de ménage) هاذوك العاملات الموظفات اللي هم خصصوا للنظافة، راه هما اللي تهبوا، هما اللي تيدخلوا للطبيب، هم اللي تهبوا المرضى، وكين فيهم الرجال اللي تيدخلوا على العيالات وهم في وضعية لأن هي عريانة، فهذا غير مقبول، ولا غادي نسميوه داخل في السياسة الحكومية الفاشلة دائما في شتى القطاعات ماشي غير في الصحة، فخصنا نندبو واحنا عندكم مقدرة خاصنا نبينو، الله يجازيكم بخير، الضرر وقلبو على الداء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الرد على التعقيب، تفضلوا.

الوزارة تتفرج، واش احنا غادي نبقاو نتفرجو؟ غير إذا كان راه خاصنا ناخذوها.

دبا غادي ندوزو للإجراءات، الإجراءات أولا، فالوزارة كل عام أولا غدا إن شاء الله على الساعة التاسعة صباحا في (la direction de la population) عندنا اجتماع على التهاب السحايا، لأن كل سنة كتكون، باش توقع تحيين ديال الإستراتيجية الوطنية ديال (la Méningite). أشسني هي؟

أولا، وضع البروتوكولات، راه كاين، ها هو هذا المثل ديال العام اللي داز، كيكون عند جميع المهنيين ديال الصحة.

ثانيا، تطوير مقاربة جلب للقاحات، اللي خاصنا نعرفو المشكل ديال (la Méningite) اللي عندنا هنا في المغرب 70% نوع B، (méningocoque) نوع B، وهذا النوع من (méningocoque) نوع B في العالم بأسره ما كاينش اللقاح دبالو، ما كاينش في العالم، في الدول الأخرى عندهم A، عندهم C، احنا عندنا B، للأسف، و70% منهم ما كاينش.. ولكن كاين أفكار اللي خاصنا نتناولوها.

وهذا اليوم الوطني كذلك سنويا يهدف استدرار الخلاصة الوضعية وتحسيس المهنيين ووسائل الإعلام والسكان وتدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لأن القطاع الخاص عندو ما يقول في هاذ الشيء. وأخيرا، خاصنا التكفل بسرعة، التشخيص السريع لهذا الداء، لأن الأدوية والمضادات الحيوية (les antibiotiques) تيرجعوا الإنسان عادي جدا.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. التعقيب للفريق الحركي.

المستشار السيد الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الوزير على توضيحكم للرأي العام واطمئنانه.

ولكن اللي تنسجلو، السيد الوزير، واخا تنبذلوا الجهودات واحنا فارحين بالقدوم ديالكم لهاذا الوزارة، هو غياب التواصل مع المواطنين باش تشرحوا لهم هاذ الأسباب ديال هاذ المرض منين تنجي، وكيفاش يديروا للوقاية دياهم من هذا المرض، هاذ المرض الخطير اللي هـ (la Méningite).

لحقاتش راه المرأة ملي تيطلع لها الولاد ديالها سخانة ولا شي حاجة وتتكون في الدار، راه الرجل ديالها تيكون خدام، ما عندهاش كيف تدير تشري الدواء ولا منين تجيب هاذ الشيء، اشوية تيصدق الولاد إما تيتشلل ولا تيولي (mongolien) ولا تيجاق. لذا، السيد الوزير، هاذ المرض راه خطير، راه ماشي تسهل الأمور وتقول ما كاين حتى شي حاجة.

ولذلك، حتى غياب التفتيش، السيد الوزير، في ذاك الروض ديال

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والأطر المحترمين،

كما تعلمون، السيد الوزير، عرفت بعض المدن المغربية مؤخرا هاذيك الإصابة ديال ذاك مرض السحايا اللي هو معروف بـ (la Méningite)، وهو ما أثار ضجة في المغرب والعائلات تخوفوا من هاذ المرض الخطير.

عموما لإدراك مدى خطورة الداء ولمعرفتها المسبقة بكون المرض تنتقل بواحد السرعة فائقة، ولتنوير واطمئنان المواطنين واطمئنان الرأي العام الوطني، نسائلكم السيد الوزير:

- ما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الإصابة المسجلة بداء التهاب السحايا اللي هي (la Méningite)؟

- وما هي إستراتيجية الوزارة ديالكم من داء التهاب السحايا (la Méningite) ولتفادي تكرير هذه الفاجعة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أولا كالعادة الشكر الجزيل للفريق الحركي لطرح هذا السؤال. اللي في هاذ الأيام، وخاصة في هاذ الأيام اللي كثر الكثير الحديث عن مرض التهاب السحايا، وهي مناسبة من هاذ المنبر الموقر أن أطمئن مجلسكم الموقر ومن خلالكم الرأي العام الوطني أن الحالات التي سجلت ببلادنا هي حالات معزولة ومتفرقة، ولا تستدعي بناتا لا للخوف ولا للقلق.

فأؤكد، خلافا لما جاءت به بعض الصحف أنه ليس هناك أي حالة وباء، ما كايناش (L'épidémie) في المغرب. نعطيك أرقام: في المغرب 2011 كانت عندنا في العام كله 1056 حالة ديال (la Méningite) ماتوا منهم حالات الوفيات 126، من 1056 ماتوا 126.

2012، هذا دبا سالي، 2012 عندنا 1006، فقط، ماتوا منهم فقط 111، يعني نقص لا في العدد، نقص في عدد الوفيات، ونعطيك مثل هذا اللي تنشوفو في الصحف ديال فاس، باش تعرف، فاس 2008 كاين 92 حالة ديال (Méningite)، 2009: 79 حالة، 2010: 66 حالة، 2011: 31 حالة، 2012: 33 حالة، يعني جينا 2011-2012 بحال بحال، يعني بلا ما باش نمشيو نخوفو الناس، أنا نتقول لكم بكل شفافية وبكل مسؤولية كذلك، إذا كانت شي حاجة راه احنا غادي نقولوها لكم وغادي نقولوها للرأي العام، واش احنا غادي نخليو الرأي العام، غادي نخليو (la Méningite) عادة تتريد؟ وأنا كتقول لهم بحال بعض الصحف تيقول لك

الشوكي، هاذيك اللي كتسد علينا من هنا وهنا، كيوصل لها ذاك الميكروب، إما الفيروس وإما بكتيري، ويكون (l'infection) وتسمى (la Méningite)، هذا خطير، كيوصل للمخ، راه ماشي شي حاجة اللي ساهلة.

ولهذا خاص أولا (la vaccination)، احنا غادي نتذاكرو غدا، لأن بعض الدول، باقي المنظمة العالمية للصحة ما دخلاتوش، بعض الدول الأوروبية فكرت في واحد (le vaccin) ديال هاذ (ménégoques) اللي ادويت عليه (type B) اللي في 70% في المغرب ما كاينش (le vaccin) على الصعيد العالمي، ابدات تدير (ce qu'on appelle les vaccins combinés ou polysaccharidiques)، اعلاش؟ لأن هاذ (le vaccin) اللي عندنا في العالم اللي كتفرقو المنظمة العالمية للصحة خاصك تديرو دابا، عاود ثاني تديرو 5 سنين ولا من دابا عامين، هاذ (le vaccin) الجديد 10 سنين يعني كتعطيك الوقت.

ثانيا، أنه في المغرب هاذ الحالات اللي شفتي كلشي بكل تواضع كنتكلفو بهم كليا، يعني ما معنى كنتكلفو بهم؟ تمشيو تنعطيو الأدوية، تنعطيو اللقاحات، لا للمريض اللي لا بد منو هاذي مسألة، ولا للعائلة دياو ولا للطلبة، ولا للناس اللي ساكنين.

اللي يمكن لي نقول ونوجه هاذ الشي للمواطن المغربي أنه تجنب بعض الفضاءات التي تعرف الاكتظاظ والازدحام، خاصة بالنسبة للأطفال، لأن باش الميكروب ما يدوزش.

ثانيا، التوجه لأقرب طبيب أو مركز صحي عند ظهور بعض الأعراض، أشنو هما الأعراض ديال (la Méningite)؟ هي كتطلع السخانة، هي الإنسان كيتقيا، هي الإنسان تيزرو راسو، وهي تشنج الرقبة، الناس الكبار يعني ما يمكنش يلوي عنقو.

هاذ المسائل كلها ماشي باش نخوفو الناس، ولكن من الأحسن يمشي يشوف الطبيب، مثلا في فرنسا وفي أوروبا كيقولوا للطبيب غير إلى السخانة طلعت أكثر من 38 والناس اللي ما عندوش مشكل في الأذن، خصك تدير ليه ذاك الشوكة باش تحيد (le liquide céphalo-rachidien). هاذ المسائل كلها غادي ندرسوها غدا إن شاء الله، وتعاونو ويكون خير إن شاء الله. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السؤال الموالي موضوعه برنامج العمل الاستراتيجي بقطاع الصحة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا الأستاذ دعيدة.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

الأطفال ما تيكونش ذاك التفيتش في مختلف روض الأطفال، وتتعرفوا مختلف وسائل الإعلام تنشر ذيك الورقة الالكترونية كل يوم والمدن المغربية وتيقروها الناس في جل المغرب.

لنا، السيد الوزير، تنبغو باش تبدلوا مجهود باش هاذ المرض هذا ما يقاش في هاذ المشكل هذا، تيتخوفوا منه المغاربة وهو خطير للسراري الصغار، ولكن في التقرير ديال 2012، السيد الوزير، سجلت 900 حالة، الأرقام الرسمية اللي صدرت عنكم، 900 حالة اللي أعطت 9% ديال الوفيات اللي عندنا هنا، السيد الوزير، لحقاش الحانة الخطيرة هي 1000 حالة، إذا وصلت لـ 1000 حالة في الإصابة ديال (la Méningite) تتدخل في الحالة الخطيرة في العالم، لذا، احنا وصلنا 900 حالة في 2012، على حسب الأرقام الرسمية اللي عندنا هنا، اللي أدت 9%.

لنا، السيد الوزير، تنطلبو منكم حتى ذاك الاستقبالات في المستشفيات مع المواطنين باش يكون المسائل معقولة ويستقبلوا المواطنين مزيان، وراه كاين عدم الاستقبال حتى هو ابغينا نشيرو لكم في هذه القضية. وشكرا على الجهود ديالكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

أنا غير باش نصح الأرقام، هذا كان بلاغ صحافي ديال وزارة الصحة اللي أشرت له، ولكن في البلاغ واقيلة غير ازبتي شوية ملي قلتي 900، ما عنقراش البلاغ كله، لقد سجل إلى غاية يوم 11 ديسمبر 2012: 900 حالة، ولكن احنا دابا تندويو على الحالة ديانا، قلنا لك وصلنا لـ 1006، دابا تندويو على العام كله، هاذ الشي البلاغ كان اصدر، غير باش انكونو واضحين، اللي قلنا في ذاك الوقت قلنا ماتوا منهم الوفيات 98، دابا اليوم ما قلتش لك 98 قلت 111، غير باش تصحيح الأرقام، يعني هاذ الأرقام اللي أعطيتك اليوم ديال السنة ككل.

النقطة الثانية، احنا ما عمرنا قلنا، أنا كطبيب، أنا راه طبيب مستعجلات، ما يمكنش نقول لك هاذ الشي ماشي خطير، هذا راه خطير وخطير جدا، هاذي من الأمراض اللي كندخل في التكفل الاستعجالية، ولكن أنا ملي تنطمأن الرأي العام ماشي من ناحية الخطورة، نقول باش ما يقاش هاذ الولوج وشي تجري، وهي ما كاين والو، ماشي ما كاين والو ما ابغينا نجيوه، نقول لو كان كان غادي قولها، ونقول لك أشنو خاصو يتدار، اللي خاصو يتدار راه قلتها لك.

النقطة الثالثة، قلت لي أشنو هو هذا؟ هو التهاب ديال الغشاء، شفتي الغشاء والبطنية اللي كتدوز على اللي تيحيط بالدماع والنخاع

السابقة بنشر هذه الحصيلة ديالها كلها على البوابة الإلكترونية، ولكن خاصنا عاود ثاني ما بنقاوش، كندوي علي شخصيا، من باب الاعتراف بعمل الآخرين لابد من التأكيد أن هناك إنجازات، أن هناك تراكمات ديال الحكومة والوزارة السابقة التي حققتها المخطط السالف الذكر اللي أشرتم له، السيد المستشار المحترم، لا يمكن القفز عنه.

أولا، تقليص عدد وفيات الأمهات والأطفال، وهذا يؤكد أن الوزارة السابقة لعبت واحد الدور هام ومهم جدا، ما يمكنش لنا نرجعو لها كلشي هاذ التقليص غير للوزارة السابقة فقط، كانت الوزارات قبل ولكن لعبت واحد الدور هام.

ثانيا، كان البدء مع الوزارة السابقة بالتكفل بالأمراض المزمنة، كانت بداية.

كانت بداية لتخليق القطاع، كان واحد الرقم هاتفي اللي باقي إلى يومنا هذا، وطني مجاني... إلخ.

بالإضافة ماشي غير تحقيق هاذ المنجزات ديال الوزارة السابقة، الوزارة السابقة فتحت أوراشا كبرى، تم فتحها في عهد الوزيرة السابقة، منها مثلا "RAMED²": نظام المساعدة الطبية، اللي كان قبل السي عبد الرحمن يوسف، وما قبل السي عبد الرحمن يوسف، (il avait le mérite) كيف كنقولو احنا سيخرجو للوجود، والوزارة السابقة خدمت فيه مشكورة، واحنا زدنا حتى احنا شوية ديال البركة، أنه كان هناك أوراش كبرى اللي خدمت.

غير أن المحاسبة والتقييم اللي يمكن للسيد المستشار المحترم الإجابة عليه هو ما حققته وما ستحققه الإستراتيجية للوزارة 2012-2013. فهاذ الشي أنا كنت راسلت المجلس ديالكم الموقر، الرئيس، وراسلت رئيس مجلس النواب وطلبت منه نجي تقدم الحصيلة أمامكم ديال 6 أشهر، وتمكنت تقدم هاذ حصيلة 6 أشهر في مجلس البرلمان، وللأسف ما قدمتها أمامكم وأنا مستعد تقدم الحصيلة ديال عام، باش نتحاسب عليها باش نوريكم أش درنا، وفين أخفقنا، وعلاش ما درناش.

أنا مستعد بكل تلقائية وبكل بساطة لأن هذا واجب أمامكم باش حتى أتم، لأن عندكم دوركم. فهاذ الشي اللي يمكن لي تقولو لك في هذا النطاق هذا، وربما التعقيب.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد دعيعة:

شكرا السيد الرئيس.

احنا أمام حكومة هي استمرار للحكومة السابقة، هذا فيما يخص.. احنا

السيد وزير الصحة،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد سبق للمسؤولين عن قطاع الصحة أن وضعوا برنامج عمل إستراتيجي 2008-2012، وذلك من أجل تمكين المنظومة الوطنية للصحة من لعب دورها الكامل في توفير خدمات صحية عالية الجودة للجميع، ويضم هذا المخطط 10 أهداف، نوجزها في ما يلي:

1- تقليص نسبة وفيات الأمهات إلى 50 لكل 100 ألف ولادة حية، ونسبة وفيات الأطفال إلى 15 لكل 1000 ولادة حية في سنة 2012؛

2- تخليق قطاع الصحة؛

3- ضمان المساواة في الولوج إلى الخدمات الصحية بين الجهات وبين الوسط القروي والحضري؛

4- تسهيل وولوج الطبقات المعوزة للعلاجات، خاصة بالعالم القروي؛

5- توفير خدمة صحية فعالة وذات قدرة تنافسية عالية (نسبة

استشفاء تصل إلى 5% في غضون سنة 2012)؛

6- إعادة الثقة للمواطن في النظام الصحي وتحسين ظروف

الاستقبال بالمستشفيات وداخل المستعجلات وتوفير الأدوية وضمان الإنصاف؛

7- التقليص من تكاليف العلاجات الصحية ومن تكاليف الأدوية؛

8- تعزيز اليقظة والسلامة الصحية؛

9- تخفيف الحصة التي تتحملها الأسر في تمويل الصحة إلى أقل من

25%؛

10- التكفل كليا بالأمراض المزمنة.

فما الذي تم إنجازه، خاصة وأن الجميع على علم بالتردي الذي يعرفه قطاع الصحة وضعف الخدمات الصحية وعدم المساواة بين الجهات على مستوى التأطير الطبي والولوج العادل للصحة؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا كالعادة الشكر الجزيل للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية على طرحهم لهذا السؤال المهم، المهم جدا، حول ما تم إنجازه ضمن المخطط الاستراتيجي للوزارة 2008-2012 أي الوزارة السابقة.

في الحقيقة احتراما للسيدة الوزيرة السابقة لا يمكنني تقييم عملها بتاتا، وإعطاء تصور مسبق حول تنفيذ هذه الإستراتيجية، فقد قامت الحكومة

غير، إذا سمحتي لي، غير بعض التصحيح، ما تاخذهاش من قلة الصواب، النفقات الصحية المباشرة دبال الأسر ماشي 63%، كانت 63% نقصت 57% الآن 54%، هي مرتفعة ولكن ماشي 63 أو 57 أو 54. النقطة الثانية، "RAMED" اللي كندوي عليه، نظام المساعدة، ماشي مليون ونصف، دزنا بكثير 5 مليون ونعطيك أرقام، إلى جينا نجمو كلشي، الناس اللي عندهم البطائق، لأن البطاقة راه صالحة للعائنة ماشي للواحد، إذا جينا غير الناس اللي عندهم البطاقة راه علاين مليون و700 أو 2، أكثر، ما عنديش الأرقام، كنظن 2 مليون و200، لأن الآخرين اللي عندهم (récépissé)، (le bon) باتش تيحطوا هي 2 مليون و700، دزنا بكثير 5 مليون، هاذ الرقم ما كناش كتنظروه احنا، احنا قلنا غادي نوصلو 8,5 مليون على 3 سنوات، واحنا في ظرف من 13 مارس إلى يومنا هذا دزنا 5 ملايين.

النقطة الأخيرة هو هاذ النظام، نظام كبير، نظام فيه جميع المتدخلين، ما تنقولوش راه صافي وصلنا، راه فيه اختلالات، فيه سلبيات، فيه لوبيات، فيه مسائل حزبية، هذا نقر به، ولكن هذا خصنا نمشيو للقدام. وأشنو؟ هاذ الناس تيديروا، ابغاونو نقولو لهم صافي فشلنا ونرجعو اللور، لا، غادي نبقاو نتضاربو معهم باش نزيدو بهاذ "RAMED" للقدام. شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الموالي موضوعه الخصاص في أطباء الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، فليفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

نتقدم بهذا السؤال فيما يرتبط بموضوع له أهمية أساسية بالشغل وبقطاع المأجورين، رسالتنا من خلال هذا السؤال، السيد الوزير المحترم، موجهة في الأصل إلى وزارتين، وزارة التشغيل وإلى وزارتك الموقرة.

نعلم، السيد الوزير، أن طب الشغل من بين الاهتمامات الكبرى التي جاءت الترسنة القانونية لتكرسها، بدءا بظهير 1957 ومرسوم 1958، وكذلك مدونة الشغل الآن خاصة في الباب المتعلقة بالصحة والسلامة، وفي إطار الرقابة المفروضة على أداء المقاول، خاصة على مستوى القطاع الخاص.

لذلك، السيد الوزير، نحن في متابعتنا لتفعيل هاته الآلية على مستوى

أمام إستراتيجية تتوضعها أي وزارة وتضع أهداف، هاذي بلاد، هذا مجتمع فيه الاستمرارية، وضعنا أهداف وخصصنا لها واحد العدد من النفقات في 2011 ولا 2012، الميزانية، بمعنى 5% من الناتج الداخلي الخام خصصت كنفقات لوزارة الصحة، بمعنى 11,8 مليار تناع الدرهم.

ما هي النتائج؟ لأن ملي تندير مخطط تنحدد أهداف، من ضمن هذه الأهداف كنا قلنا بأنه غادي نوصلو لـ 50% فيما يخص وفيات الأبحاث، عندنا الآن 112، بمعنى ما وصلناش لها، هذا هدف ما وصلناش له، خاصنا 100.000، وبالتالي ما وصلناش لها، وعلاش ما وصلناش له.

أيضا فيما يخص وفيات الأطفال، كنا حددنا الهدف تناع 15، الآن عندنا 28,8، إذن ما وصلناش لهاذ الهدف.

التقليص فيما يخص النفقات الصحية، الأسر اليوم تتخسر أكثر من 63% من الأداء المباشر تناع الأسر فيما يخص النفقات الصحية، وبالتالي ما وصلناش، بمعنى هاذ النفقات إلى 25%.

أيضا برنامج "RAMED" اليوم نقولو كين واحد المحدودية، تدارت واحد الهاللاي وواحد الضجة، اليوم يالله وصلنا لـ 1,5 مليون مستفيد من أصل 8,5، وهاذ الشيء إلى غاية غشت 2012 أي ما يساوي 17,6% من الفئة المستهدفة.

اليوم أيضا فيما يخص النفقات الصحية، نجد أنه الأسر – للأسف – الأكثر غنى تستفيد من 20%، في حين أنه الأسر الأكثر فقرا تستفيد فقط من 13% من النفقات الصحية. ولذلك، هناك اختلال كبير يجب معالجته. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار. أولا احنا متفقين، كين هناك استمرارية دبال السياسة، راه قلتها، احنا ما عمرنا قلنا ابدينا من الصفر، لا السيدة الوزيرة لا السابقة ولا اللي قبل منها، راه كل واحد تيجي، كل حكومة كتزيد، أنا قلتها في الأول وكناكدها وكناوهدا.

والتأكد كذلك أنه في إستراتيجية 2012-2016 اخذنا بعض النقاط دبال إستراتيجية 2008-2012 لأن ما وصلناش للأهداف اللي قلتها، فمثلا إستراتيجية 2008 دبال الحكومة السابقة تقول: "تسهيل ولوج الطبقات المعوزة للعلاجات"، اخذناها حتى احنا، ولكن ابدوا هيا واحنا تنكلمو.

آش درنا؟ مثلا، ها احنا ابدينا نقصنا شوية في الدواء واحنا غادي نقصو 1000 اللي كين، احنا مثلا التكفل بمضاعفات الولادة اللي كان يؤدي عنها، احنا نقصناه، احنا صفر درهم، يعني هاذ المسائل كلها عادة.

الأول الأطباء المتخصصين في هذا المجال بعد ولوجهم منصب طبيب مقيم، في المغرب الطبيب المقيم هي مدة ديال التكوين ديال 3 سنوات، ولكن ما ابقاش في المغرب غير هاذ الشي، إذا تسنيننا غير هاذ الشي، خصنا نعرفو على الصعيد الوطني مثلا العام اللي داز ولا العام اللي قبل منه، يالله تقيدوا 6، ما غاديش نتسناوهم.

كاين الصنف الثاني هو أطباء من القطاع العام والذين تابعوا دراستهم، يعني التكوين السريع إذا جينا نقولو، دراستهم في إطار التكوين المستمر لمدة سنتين، وتمت المعادلة ديال الشهادة دياهم من طرف يعني الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء وأصبحوا تيزاولوا.

الصنف الثالث، وهو بكل أسف تصنفو في خانة غير المنظم، لأن كاين أطباء مثلا عامون أو متخصصون بدون تكوين، ولا تكونوا غير هكذا، خدامين مثلا في هاذ الإطار.

فاللي بغيت نؤكد عليه الأمر يتعلق ما شي بالكم، الكم كاين، يتعلق بالكيف، لأن بالكفاءة أكثر مما يتعلق بعدد الأطباء، فحسب عدد الأطباء المسجلين في الهيئة الوطنية للأطباء يتواجد على حساب الهيئة اختصاص طب الشغل في المرتبة الرابعة اللي كاينين من الأطباء، بعد تخصص طب التوليد والنساء، الجراحة العامة وطب الأطفال. إلى حدود نهاية 2012 تتوفر البلاد ديانا على 939 طبيب شغل من هاذ 3 الفئات اللي قلت لك، ما شي الأطباء المقيمين فقط.

فعدد الأطباء أقل، كان عدد الأطباء في 1992 أقل من 30 طبيب شغل وتضاعف هذا العدد أكثر من 32 مرة خلال 20 عام ليصل اليوم إلى 939 منصب مالي.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. لكم الكلمة السيد المستشار في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

شكرا السيد الوزير على الجواب القيم.

احنا غير المسألة الأساسية والمهمة، وفعلا كاين خصاص في أطباء الشغل، وكاين خصاص في هاذ التكوين دياهم، وأنت أشرت إلى أن العدد المسجل قليل جدا، خاصة أن عدد كبير منهم إما أنهم داروا تكوين بالخارج أو المشكل أنه كاين في بعض المرات التكوين بالمراسلة.

احنا نقول بأن هاذ القضية فعلا تخص وزارة الصحة ووزارة التشغيل ووزارة حتى التعليم العالي، كليات ديال الطب اللي خاصها على الأقل تفتح واحد الفروع ديال طب الشغل باش تيسر الدخول ديال الأطباء والتكوين دياهم، وخاصة أننا نتكلمو على الحماية الاجتماعية ونتكلمو على التغطية الصحية، ممكن يقوموا هاذوا بأدوار كبيرة، خاصة أن عدد كبير من الأجراء

طب الشغل، نجد بالطبع على مستوى الإحصاء أن المقاولات المفعلة هي قليلة جدا، فنجد بأن 75 في المقابلة بموجب القانون واللي ما كيبلغش العدد دياها 50 ديال الأعضاء أنها كتحرم من هذا الجانب، ناهيك عن القطاع غير المنظم، ناهيك عن الأعداد غير المصرح بها لدى الضمان الاجتماعي، إلى غير ذلك من الإشكالات، مما يجعل هاذ الجانب، خاصة على مستوى هذا القطاع يعرف خصاصا كبيرا جدا ويعرف ما يسمى بالحكمة.

ولذلك، السيد الوزير، المستوى الثاني على مستوى الإدارة العمومية، وهو نسائلكم خاصة في توصية صدرت منذ سنتين من المجلس الأعلى لطب الشغل، وهو يصدر توصية بتعميم طب الشغل على مستوى القطاع العمومي.

فسؤالنا ما هو الإحصاء، إحصاء عدد أطباء الشغل الذين يشتغلون بالقطاع العمومي، وتوزيعهم وكذلك الإمكانية المرتبطة بتكوين أعداد أطباء مع الجهات المختصة، وبالتالي هل هناك لأتحة ديال الأمراض المهنية التي يجب التعجيل بإخراجها، علما بأن هذا القطاع أو هاته الآلية إحدى الآليات الناجعة في الظرف الآن بالرفع من المقابلة على مستوى القطاع الخاص، وبالرفع كذلك من المردودية؟

للإشارة فقط، السيد الوزير، الاحتجاجات التي كانت مؤخرا في مراكش في إحدى المصحات قرب مندوبية الصحة، كلهم يشتكون من إشعاعات منبعثة، خاصة الموظفون المنتمون إلى هذا القطاع، وهناك عرائض واحتجاجات إلى غير ذلك. المفروض، السيد الوزير، في هذا الإطار وفي الإطار المرتبط بالقطاع العمومي، كيف نبلور تصورا إضافة للأسئلة المطروحة؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كذلك الشكر الجزيل لفريق الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب على طرحهم لهذا السؤال حول الخصاص في أطباء الشغل.

أشير أن وزارة الصحة على وعي تام بإسهامات هذه الفئة في المنظومة الصحية الوطنية بشكل عام، وفي ضمان التطبيق السليم لمضامين مدونة الشغل بشكل خاص، هاذ الفئة من الأطباء يؤطر عملها القانون رقم 65.99 الصادر بالجريدة الرسمية يوم 8 ديسمبر 2003.

قبل أن أخوض في صميم الجواب، اسمحو لي باش نؤكد أن أوضح شيئين هما أن هناك 3 ديال الأصناف ديال أطباء الشغل. كاين الصنف

الأشعة في المندوبية ديال مراكش، هاذ الشي راه ما كين منه حتى حاجة، أنا تنقول لك كوزير سيفطنا لجنة ديال طب الشغل ودارت اشغالها، هاذ الشي كلشي ما ابغواش يدخلوا ابقوا في الإضرابات، عاود ثاني استجابة مرة ثانية لرغبتهم، واخا 10 أيام وهو ما خدموش أو أكثر، استجابة لرغبتهم سيفطت لجنة ثانية مكونة من 5 أعضاء، جميعهم امشاو عاود ثاني وداروا التحريات، ما كين والو.

خاصنا عاود ثاني.. هاذي مسائل ما بغيت نشير لها ولكن احنا غادين في هذا الاتجاه، أنا تنظن في الأول حقهم أنهم يناديو ولكن عاود ثاني اشوية ديال..

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الأخير، السيد الوزير، يتعلق بوضعية الأطباء الداخليين والمقيمين بالمراكز الجامعيين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مكي الحكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير، غادي نطرح واحد الموضوع الذي لا يخلو من أهمية. السيد الوزير، تتبنا كلنا في السنوات الأخيرة الاحتجاجات اللي قامت بها واحد الفئة اللي كتنتمي لهاذ الأسرة اللي هي الأسرة ديال الصحة، هاذ الفئة وهي الأطباء الداخليين والأطباء المقيمين.

الأطباء آنذاك كان عندهم مطالب اللي الأغلب ديالها مطالب معقولة وآنذاك وقع واحد الاتفاقية بين الممثل ديال هاذ الفئة اللي هي اللجنة الوطنية للأطباء الداخليين والمقيمين في المستشفيات الجامعية. وهاذ الآخر تمت واحد الاتفاقية، من بين المطالب كين المطالب نذكر على الأساس التغطية الصحية، التعويض، إدماج هاذ الناس في الوظيفة العمومية من الأول، كنعرفوا، السيد الوزير، هاذ الناس كانوا يقيموا بواحد العمل مهم جدا، أتم تعرفوا العمل كما تعرفوا أنه هاذ الناس هاذو بالأخص عندهم أمل كبير فيكم، لأن كنعرفوا الواقع ديال هاذ الفئة ديال الأطباء لأنكم اشتغلتم حتى أتم كقيم وكداخلي وأستاذ وعميد، لهذا الناس عندهم واحد الأمل أنكم تتفهموا الوضعية ديالهم.

هاذ الناس كانوا يخدموا في واحد الوضعية لأن في الحقيقة ماشي معقولة، ناس يخدموا ماشي موظفين، بمعناه ما كيستافدوش، المهام ديالهم يتقوموا بالمهام ديال أطباء، يمكن نقول أنه أكثر من الأطباء، لأنه كيديروا المداومة وكيديروا كلشي، لأن كعملوا واحد العمل مهم جدا.

هاذ الاتفاقية اللي فيها على الأساس الإدماج ديالهم من الأول في الوظيفة. التغطية الصحية، لا يعقل أنه الطبيب كيداوي الناس وهو بنفسو

داخل المقابلة، ورغم أن القانون ما تيجولش لهم هاذ المهمة، ولكن نرجو أن يكون هناك واحد المراجعة التشريعية، لا في مدونة الشغل، لأنها المواد اللي نتكلم على هاذ القضية كين واحد المشكل كبير جدا في هذه المسألة يجب مراجعتها، باش تساهم مساهمة قوية في الحماية الاجتماعية.

وكذلك لأن قلنا أن هاذ السؤال مرتبط بثلاثة وزارات، حتى المفتشية، عفوا وزارة التشغيل عندها واحد الدور كبير ديال المراقبة ديال المقاولات اللي عندهم أكثر من 50 وما يتعاقدوش مع طبيب أو ما تيكونش عندهم طبيب ومساعد ممرض دائم في مصلحة الطب عندهم في.. وهذا ما سيخفف على المستشفيات وعلى المراكز الاستشفائية.

والمسألة الأخرى هو أننا كين هناك مقاولات غير محيكة وهي تمثل أكثر من 80% من المقاولات الموجودة اللي خاص إعادة النظر فيها، وخاص النظر فيها من الجانب التشريعي والجانب المراقباتي. ولكن نؤكد على أن الحمد لله النية كينة، والإرادة كينة وخاص غير شوية الدفع بهذه المسألة إلى الأمام باش نفوزو بإنجاح المشاريع الكبرى، وخاصة هاذ القضية ديال التغطية الصحية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

احنا متفقين، ما كتنطش كين خلاف، لأن أولا باش نقول لك راه تيسير باش الولوج إلى هاذ التخصص كين، أنا تندوي معك كعميد ديال كلية الطب، كل عام وزارة التعليم العالي تتمكن الكليات باش يحلوا خمسة، ستة مناصب، الناس ما تيجيوش، كلشي ابغي يدير النساء والتوليد لأن فيه.. كلشي ابغي يدير جراحة العظام.

أنا نعطيك غير مثل بسيط، عندنا 5 كليات الطب والصيدلة في المغرب، عندنا وحدة واحدة ديال التكوين وهي في كلية الطب بالدار البيضاء، الرباط ما فيهاش وحدة التكوين، فاس ما فيهاش، مراكش ما فيهاش، وجدة ما فيهاش، الأستاذ الجامعي ديال الدار البيضاء هو اللي تيجي تيقري في الرباط، هذه مسائل اللي احنا غادين فيها ماشي ديال وزارة الصحة فقط، وليني أشرت لها وزارة..

النقطة الثانية اللي ابغيت نشير لها فالترام ديال التزامن مع هذه الجهود، لابد خاصنا نتكلمو بهاذ.. بزنا، لأن كين التزامات ديال البلاد، قرار المجلس الحكومي المؤرخ في 29 مارس 2012، هذا قرار حكومي، بالمصادقة على الاتفاقية رقم 187 للمكتب الدولي للعمل الخاصة بالإطار الترويحي للسلامة والصحة المهنيين ديال جنيف، دابا بزنا منا خصنا نمشيو في هاذ الاتجاه.

وأخيرا، إلى اسمحتي لي، غير نقطة نشير لها، لأن أشرت لها، هي

النقطة الرابعة، الاستفادة من التغطية الصحية، كإبنة، كان عندنا الإشكالية مع الأطباء الداخليين اللي كايين قوانين، لقينا لهم حل، احنا الوزارة اخذناهم مع جمعية الأعمال الاجتماعية، درنا (un accord) مع.. اخذناهم، ولكن الأطباء المقيمين هاذيك المراكز الاستشفائية الجامعية اللي دارت (l'appel d'offre) مع يعني شركات خاصة للتأمين واخذاتهم، إذن هاذ الشي ما ابقاش مطروح تماما.

مراجعة المنحة الممنوحة للأطباء، كإبنة، للدخيلين 600 درهم، الدخل الشهري اللي كان 2333 درهم رجع 2933، اللي معطلين ربما اللي ادواو معك ولا، لأن كايين (les dossiers) كان وقع هاذ المشكل ديال المباراة وهذا دابا بعض الملفات باقى اسميتو.

فيما يخص المقيمين تزدت لهم 500 درهم اللي كان 3500 رجعت 3000، اللي كانت 2500 رجعت 3000.. إلخ.

وكايين مسائل كثيرة ربما اللي باقى ما تحققاتش، اللي احنا.. وكتعرف أنا تنحسبهم بحال اوليادي، يالله استقبلتهم هاذي 15 يوم، وتعرف الموقف، تتعطيهم هاذ الشي غدا تيزيدوا لك جوج، أكثر من هاذ الشي جوج مرات، ولكن هاذي من حقهم لأن تبعملوا معهم الجمار.

ومن هذا نحسبهم، لأن إلى شفتو هذاك عملية زرع اليد اللي بتره، قام به أستاذ جامعي صحيح، ولكن كانوا معه طبيبتين مقيمتين اللي قاموا بواحد الجهود جبار، وهما اللي تيساعدوا (les professeurs) والأطباء الأجلاء في كلية الطب اللي تيساعدوهم مثلا في زرع الكلى، زرع النخاع، زرع القرنية، تيقوموا بواحد الجهود وخاصة في المستعجلات. شكرنا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرنا السيد الوزير. لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرنا السيد الوزير.

السيد الوزير، بالفعل هاذ الاتفاقية كإبنة، ولكن كايين المسائل اللي باقية في التنفيذ، باقية معطلة في التنفيذ، هاذي اللي كنبطل منكم.. تنقول لك الاتفاقية راها كإبنة، ولكن في التنفيذ باقى كايين..

الوضعية ديال الآخر، الوضعية ديال بالأخص الداخليين، لا الوضعية الاجتماعية ديالهم، لا بالنسبة للتعويض، خاص واحد التحسن.

إذا، السيد الوزير، المطالب ديالهم في الحقيقة اللائحة طويلا، والمجال اللي قلت لكم اتتا عارفين احسن من أي واحد منا، الوضعية ديال النوع ديال فئة الأطباء، وكلفوني باش نطلب لكم أنكم تاخذوا بعين الاعتبار الوضعية ديال الفئة ديال الأطباء.

وشكرنا السيد الوزير.

ما عندوش التغطية الصحية. من بين المطالب عاود ثاني التعويض على الحراسة والتعويض على (le risque)، على الأخطار المهنية، وكان ذلك الساعة واحد الاتفاق على التعويض، لأن هو 500 درهم بالنسبة للمقيمين و600 درهم بالنسبة للدخيلين.

السيد الوزير، في إطار الاستمرارية ديال العمل الحكومي اللي يالله أشرتو له، هاذ الناس لاحظوا وتينددو بواحد.. كايين واحد التعطل في هاذ لآخر، باقى ما تحققتش هاذ المطالب.

السؤال ديالي فين وصل هاذ المشاكل، بالأخص هاذ الناس هاذو باقى تيتسناو ودائما في الإطار ديال العمل الحكومي؟ وأشكركم السيد الوزير، نخلي البقية للتعقيب. شكرنا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا غادي تسمح لي ما متفتش معك تماما، لأن كلشي ذاك المشاكل اللي قلتي بالعكس هاذي اللي أشرت لها هي اللي تحققت كلها، وأنا معك، تحققت كلها، هاذي اللي أشرت لها. هذا لا يعني أنه تحقق كلشي، ولكن هاذ الشي مثلا..

أولا، لا بد ما نحسب هاذ الشريحة، لا بد لأن هم قلت لهم، أنا اللي تندوي معك رئيس قسم استقبال المستعجلات في الدار البيضاء، يعني ليل نهار تيقوموا 3 أيام، 4 أيام، الليل، النهار، إذا كان كاع في دارو وقلت له آجي دير (la garde) تيجي.

ولكن أش دارت الوزارة؟ لأن كايين استمرارية ديال السياسة، الاتفاق اللي كان معهم، ما غادي نرصد لك غير 5 أو 6 نقط:

النقطة الأولى هو ترسيم الأطباء المقيمين المتعاقدين في الدرجة خلال مدة تكوينهم بالمراكز الاستشفائية (ما كانتش، دابا رجعت) الجامعية طبقا لنفس الشروط والكيفيات المطبقة على باقي موظفي هيئات الأطباء المشتركة بين الوزارات، ما كانتش هاذي رجعت حتى هما عندهم الترسيم.

النقطة الثانية، الإدماج بدا، راه اعلاش كنت كنت معكم في اللجنة تنقول لكم هاذيك 2000 منصب مالي اللي كانوا أعطونا العام اللي داز، راه أكثر من 800 منصب أعطيناهم لإدماج الأطباء المقيمين في السنة الثانية، وراه على حساب الاتفاقية 2013 خاص الإدماج ديالهم ابتداء من السنة الأولى، هاذ العام، وهذاك 2300 منصب مالي اللي غادي ناخذو راه 1800 غادي يمسيو للأطباء المقيمين ابتداء من السنة الأولى، يعني ذاك الشي راه كايين، جاري به العمل ديال 2012، اخذوا ديال 2013.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، هل لكم رد على التعقيب؟

السيد وزير الصحة:

متفقين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، شكرا لكم على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة.

وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول الإنتاج الإعلامي ومخاطر انهيار الأمن الثقافي والاجتماعي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضل أحد السادة المستشارين مشكوراً.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أختي المستشارة،

السلام عليكم،

السيد الوزير، أمام التطور الكبير لتكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصال، وما يفرضه من تحديات كثيرة على مختلف الأصعدة القيمة والثقافية والتربوية وما يحدثه من تغيرات عميقة في البنى الذهنية وأماط التفكير، وذلك بفعل عجز الأنظمة الاجتماعية عن إعادة إنتاج القيم الضرورية لحماية النسيج الوطني للمجتمع من مخاطر انهيار الأمن الثقافي، خاصة بعد تراجع مؤسسة الأسرة والمدرسة في إنتاج فعالية المانعة والاضطلاع بدورها لتحقيق الأمن الثقافي والاجتماعي، والوقوف ضد مختلف التأثيرات التي تشكل تهديدا حقيقيا وقويا للدين والقيم والعادات والتقاليد والتراث والعلاقات الاجتماعية وطرائق التفكير والإبداع، وغيرها مما يهدد التماسك القيمي والهوياتي للمجتمع، ويضعف شعور الفرد بالانتماء والولاء للوطن.

وفي إطار ما يستوجبه هذا الموضوع من تعامل واعد ومسؤول وحذر، نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير والإجراءات التي تعتمون القيام بها لحماية الأمن الثقافي والاجتماعي للمغاربة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. أعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن

السؤال، فليفضل مشكوراً.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

حقيقة هذا من الإشكاليات الكبرى التي نواجهها حالياً، لأن المغرب هو الأول إفريقيا على مستوى انتشار الأنترنت، هذا شيء إيجابي، هو الآن 36 على مستوى انتشار الفيسبوك، 5 المليون وزيادة ديال صفحات الفيسبوك اللي كايته مغربياً.

ولكن في نفس الوقت هاذ الشي ولى كي طرح تحديات، تهم الأمن الثقافي والقيمي والهوياتي ديال المغرب. الهوية المغربية هي أمام تحدي مواكبة هاذ التحولات المرتبطة بالثورة التكنولوجية.

ما هي الإجراءات؟

هنالك أولاً المنظومة التشريعية غير مواكبة، نعم المنظومة الموجودة حالياً خاصة قانون الاتصال السمي البصري ديال 2006 تضمن عدد من العناصر، وأعطى للهيئة العليا للاتصال السمي البصري اختصاصات من أجل التدخل ويمكن المجتمع المدني اللي عنده صفة جمعية المنفعة العامة أنه يتدخل، هذا شق.

ولكن كاي عناصر أخرى، مؤخراً مجلس الحكومة في 21 دجنبر وافق على الاتفاقية الأوربية ديال (Budapest) الخاصة بالجرائم المرتبطة بالمعلوماتية، ومنها الجرائم المرتبطة بالأمن ديال المجتمعات، وهذا عنصر إيجابي في التقارب ديانا مع الإتحاد الأوربي. وأعتقد أن هاذ الاتفاقية غادي تساعدنا أثناء الأجرأة ديانا أننا نتقدمو أكثر.

في المقابل، الآن احنا كوزارة عقدنا لقاء الأسبوع الماضي مع 6 جمعيات المعنية بهاذ الإشكالية الثقافية، زائد لقاءات كانت عندنا مع إتحاد كتاب المغرب، مع الجمعيات المهنية، نقابات مهنية ديال الموسيقى وديال المسرح والفن المغربي.

الغرض وهو أن نضعف من الإنتاج الوطني المغربي الذي يعبر عن المجتمع المغربي، الذي يقدم إنتاجا يعكس الهوية المغربية ويستند على المرجعية الدستورية. وفي هذا الإطار، كايته إجراءات لدعم هذا الإنتاج ومضاعفته حتى نستطيع تقديم البديل.

المستوى الثالث ديال الإجراءات وهو إرساء لجنة أخلاقيات، والآن كاي اجتماعات المجلس الإداري للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وبعد ذلك شركة القناة الثانية صورباد 2M من أجل إرساء لجنة أخلاقيات على مستوى القناتين، تنحافظو على استقلالية الإعلام العمومي، ولكن في نفس الوقت كمنكونه من الأدوات باش يطبق دليل حماية الجمهور الناشئ، وكذلك منظومة الأخلاقيات التي انبثقت عن قانون الاتصال السمي البصري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم بومغر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نحن نتفق على أن مسألة الأنترنت أو طبيعة المجال ستكون هناك صعوبة في الضبط، ولكن تبقى المجال السمعي البصري وبالتحديد الإنتاج في المجال ديال المسرح وديال السينما، وهذا مجال اللي يمكن تشغلو فيه باش نخلقو نوع من توازن القوة، اعلاش؟

لأنه سبق لنا ناقشناكم في هاذ المسألة، السيد الوزير، الإنتاج الإعلامي، خاصة في مجال الدراما، سواء على مستوى التلفزيون، وكنعرفوا أن المغاربة كيتشكوا من إنتاج -إذا قدرت نستعمل المصطلح- إنتاج التفاهة في واحد.. هناك إشكال، هناك المال العام، لأن مثلا ذوك (les sitcoms) اللي كيتداروا في رمضان، لا موضوع، لا شيء، مجموعة ديال الناس، واسمحو لي، كتنقز، ما كابينش شي حاجة، ما كابينش الروح.

كاين المسألة ديال الإنتاج السينمائي، هذا هو اللي فيه الخطورة، اعلاش؟ لأنه كاين دعم ديال الدولة وكابينش ناس، السيد الوزير، سواء سيناريسيت أو مخرج كيجيب شي حاجة لا علاقة لها بالمغرب، ومع احترامي لهم الناس كيتبحث في المزابيل، ما كيتبحث في المتاحف وفي التاريخ وفي الموروث الثقافي وفي الديني، وعندنا بزاف ما يتدار، عندنا بزاف ما يتقال. اعلاش؟ واش هناك كاين نية مبيتة للاستخفاف بالذكاء ديال المغاربة؟ كاين ما يتدار، اعلاش؟ لأننا غادي نقولو الأنترنت هناك صعوبة، لأن ما عندناش كيفاش نضبطوها إلا إذا كان المجال القانوني أو التشريع يمكن يساعد، ولكن الإنتاج والخطير هو أنه المال العام يعني تيقولوا المصريين "الموت وخراب ديار"، يعني كتصرف المال العام في لا شيء.

احنا عندنا ما يتدار، عندنا ما يتقال، عندنا تاريخ.

وهذا، السيد الوزير، ربما احنا ما غنحاسبوكش، من الإنصاف ما غنحاسبوكش على ما سبق، ولكن سنسائلكم على ما سيأتي، لأننا الآن كيف ما قلتي، احنا ماشي ضد الانفتاح، نفتحو ولكن نفتحو في إطار أننا لسنا ضعفاء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لك الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أنا هاذ الموضوع هو موضوع أفقي، وزارة الاتصال كتحمل فيه جزء من

المسؤولية ولكن كاين قطاعات أخرى، كاين عندنا دابا تنسيق معها خاصة قطاع وزارة الثقافة.

ثانيا، هاذ السنة تمت المراجعة ديال المنظومة ديال الدعم ديال السينما من أجل إقرار آليات ديال الشفافية أكثر، ومعايير اللي هي موضوعية، تنبثق من المرجعية الدستورية وتصدر عن لجنة مستقلة، كما أن الدعم العمومي بداء من هاذ السنة غادي يولي يخضع للافتتاح ديال المفتشية العامة للمالية بشكل سنوي.

ثانيا، على مستوى القطاع السمعي البصري، الآن اتجهنا لاعتماد لجنة انتقاء برامج، غادي تولي تقدم مشاريع في بوابة إلكترونية، غادي تولي تدرس وغادي يعلن عن النتائج ديالها.

هاذ التوجه غادي يساعدا أولا لترشيد الإيفاق العمومي والحكامه ديال المال العام وثانيا للوصول إلى الجودة، لأن غادي ندخلو قاعدة المنافسة حسب ما نص على ذلك الفصل 35 من الدستور اللي هو صريح أن خص تكون منافسة.

هاذ القطاع -للأسف- طيلة 12 سنة الماضية كان خارج هاذ المنطق ديال الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة الحرة في هذا المجال.

الحمد لله الآن دفاتر التحملات الجديدة نصت على هاذ المبدأ، مرسوم الصفقات العمومية اللي صادق عليه مجلس الحكومة في نهاية دجنبر أيضا لغى الاستثناء اللي كان عند القطاع السمعي البصري العمومي بخصوص أنه يتعاقد بشكل مباشر ودون اللجوء لطلبة عروض ودون اللجوء لمنظومة شفافة فيها تكافؤ الفرص.

في نفس الوقت اللقاء ديالنا مع شركات الإنتاج (SESA) وعدد منها، وصلنا إلى اتفاقية خصنا ندرسو القطاع جيدا، وفي نفس الوقت هما عبروا على أنهم منخرطين في نظام طلبات العروض ومستعدين له، لأن من أصل 250 شركة يالله 79 فقط اللي كتعامل الآن مع القطاع السمعي البصري العمومي.

في نفس الوقت أيضا القطاع السمعي أعد نظام (e-dpo)، أي الإيداع الإلكتروني، وراه دابا غادي يبدأ في الشغال، هو في مرحلة تجريبية، فالإدارة معبأة، شركات الإنتاج معبأة، الوزارة معبأة، باش نربحو رهان الجودة والمنافسة الحرة. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم. وننتقل إلى السؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية حول مراكز التكوين المهني للصناع التقليديين.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

مراكش، الدار البيضاء، الناظور وسلا، بطاقة استيعابية تقدر بـ 2500 مقعد، علماً بأنه هاذ السنة عندنا 12500 مقعد بيداغوجي اللي كتنشغل وكنشغل في ظروف حسنة.

وكانت مناسبة اللي يجب التذكير بها، وهذا هو الحدث فيما يخص التكوين هو الأحداث ديال أكاديمية الفنون التقليدية بالدار البيضاء بحظيرة مسجد الحسن الثاني التي أعطى الانطلاقة ديالها الرسمية صاحب الجلالة نصره الله، هذه الأكاديمية اللي كنعتر واحد اللبنة إضافية بل أساسية فيما يخص المنظومة ديال التكوين داخل الصناعة التقليدية بمستواها العالي اللي غادي يكون يضا هي التكوين في مجال الفنون على المستوى العالمي، بحيث أنها كتهدف باش تخرج واحد الجيل جديد من الصناع التقليديين، واحد الجيل جديد من المكونين اللي بنفسهم هما اللي غادي يكونوا الجيل المقبل، علماً بأنه شروط الولوج لهاذ الأكاديمية هي بكالوريا علمية وتقنية زائد سنتين، هاذ السنة دخلت 120 ديال الطلبة، السنة المقبلة نتمناو أننا نرفعو 3 مرات هاذك الرقم، ولكن نتبع دبالنا لهاذ العمل ديال الأكاديمية كيحي في واحد الإطار اللي غادي يضمن واحد التكوين ديال واحد الجيل جديد من مستوى آخر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين للرد على التعقيب.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الوزير.

نحن طبعا في الفريق الاستقلالي طرحنا الأهمية ديال هاذ السؤال هذا، وهو المطلوب من الوزارة هو تكثيف الجهود وإعطاء الأولويات طبعا في هاذ المجال ديال التكوين وديال التأهيل، اللي من خلالها باش كيمن على الصانع أنه يحصل على الجودة والابتكار وكذلك، كما أشرت، على البحث والمحافظة على التراث.

إذا الوزارة كنعرف بأن هاذ القطاع هذا هو مشغل ومكون وفي نفس الوقت مصدر. إذا الوزارة عازمة على هاذ القضية ديال التكوين المستمر في إطار رؤية 2015، وعارفين بأن كين هنايا الاهتمام والانطلاقة ديال الأولوية في تسجيل هاذ المراكز، اللي ذكرت، السيد الوزير، ومن خلالها الأكاديمية ديال الفنون التقليدية.

كل ما في الأمر أننا احنا كنبغو واحد التوزيع الجغرافي اللي يكون كيصب في المناطق اللي عندها واحد العدد ديال الساكنة، وخاصة المنطقة ديال الشمال اللي حقيقة تعتبر من المناطق الغنية في الصناعة التقليدية، وهناك استثمارات ومشاريع جد مهمة، مثل مثلا طنجة وتطوان وغيرها.

ولهذا، ابغينا أن طنجة ما اخذاتش حقها والمنطقة الشالية في هاذ المراكز ديال التكوين باش يفرضوا الصناع الخبرة دياهم ويمكن المنطقة تتنامى

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لا ينكر أحدا المجهودات الجبارة التي تبذلها الوزارة لتأهيل هذا القطاع الهام ليلعب الدور الموكل إليه، بدءا بالتعريف بالمنتوج التقليدي ومن خلاله بالهوية المغربية في الأسواق الوطنية والدولية.

لكن هذا رهين بتأطير الحرفيين وتعليم الصناع الشباب الحرف الآلية للزوال، للحفاظ على موروثهم التقليدي، الشيء الذي بات يتطلب بإلحاح كبير الاعتناء بمراكز التكوين المهني وتعميم تعليم كافة الحرف للصناع التقليديين.

لنا، نسألكم السيد الوزير: ما هي التدابير التي تنوون اتخاذها لتكوين الصناع التقليديين؟ وهل هناك إستراتيجية لتعميم مراكز التكوين على كافة مناطق المملكة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الإجابة على السؤال.

السيد عبد الصمد قيوح، وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

في الأول أريد أن أشكر الفريق الاستقلالي على وضعه هذا السؤال المهم واللي كيتعلق بالتكوين في مجال الصناعة التقليدية.

يجب التذكير، السيد المستشار، على أن السلسلة ديال التكوين كنعتر واحدة من أهم السلاسل أو من أهم النقط اللي كنعتمد عليها أولا إستراتيجية 2015 اللي كتهدف إلى تكوين 60 ألف متخرج ومتخرجة في شتى ميادين التكوين، سواء بالنظامي أو بالندرج، إلى حد الآن وصلنا ما يقرب من 80% من هاذ الهدف. إذن يمكن أن نقول أننا نصير في الطريق الصحيح.

ولكن الاحتياج الكبير فيما يخص التكوين خلانا كنفكرو في طرق جديدة، أولا لتتبي ما بعد 2015 ولتدارك هذا النقص، لأنه التكوين في مجال الصناعة التقليدية كيتعتبر واحدة من الشروط الكفيلة بإنجاح القطاع ديال الصناعة التقليدية اللي كيشغل 2 الملايين و700 ألف صانع وصانعة في شتى المجالات، سواء في الصناعة التقليدية الخدمائية أو في الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية.

هاذ السنة ديال 2012 كان الأحداث ديال 5 مراكز جديدة بكل من

نتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه مشاكل تسويق منتوج الصناعة التقليدية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، الأستاذة تفضلي.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة المستشارون،

يعرف قطاع الصناعة التقليدية تطورا يوما بعد يوم، باعتباره قطاعا حيويا وأساسيا ونشيطا، يشكل أهمية خاصة داخل النسيج الاقتصادي الوطني. لهذا، فالضرورة تقتضي إعادة هيكلته وتنظيمه ليتمكن من مواصلة أداء دوره الطلائعي في الاقتصاد الوطني، علما أنه يحقق نسبا مهما في الناتج الداخلي الخام.

ولذا، فإن أهم عائق أمام تطور هاذ القطاع هو مشكل التسويق، مما يحول دون استفادة الصانع التقليدي من المردود المباشر لمنتوجه بالقيمة المضافة التي تذهب إلى الغير.

فما هي الإجراءات اللازمة، السيد الوزير، لإعادة الاعتبار للصانع التقليدي؟ وما هي التدابير الواجب اتخاذها من أجل تسهيل تسويق منتوج الصناعة التقليدية محليا ووطنيا؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على وضعك لهذا السؤال المتعلق بالجانب ديال التسويق، اللي كنعبروه الحلقة الأخيرة في السلسلة ديال الإستراتيجية ديال 2015 أو رؤية 2015، لأنه التسويق كيعتبر الحلقة الأخيرة، ولكن الحلقة الأهم.

بطبيعة الحال الوزارة لا يمكن أن تحل بأي حال من الأحوال مكان الصانع فيما يخص التسويق، ولكن تواجبه، تسانده، تدعمه في إطار واحد العدد ديال المسائل، سواء فيما يخص التنظيم ديال المعارض الداخلية، مثلا هاذ السنة كان التنظيم ديال واحد العدد ديال المعارض داخلية، استفاد فيها أكثر من 4000 صانع على المستوى الوطني.

هاذ المعارض احتضنت أكثر من مليون ونصف زائر على مستوى التراب الوطني، واللي جديد فيه، لأنه هاذ المعارض كما تعلمين، السيدة المستشارة، كينظمها الغرف ديال الصناعة التقليدية بدعم من الميزانية ديال وزارة الصناعة التقليدية، اللي جديد فيه أننا فرضنا على هاذ المشاركة هاذ السنة أضفنا 10% في الميزانية ديالهم، رغم أن الميزانية ديال وزارة الصناعة

بشكل أكثر مما عليه، وخاصة إذا جينا نشوفو أن الميناء الآن الترفيهي اللي غادي يكون في طنجة وهو كيستوعب واحد 100 ألف سائح سنويا، هاذو من خلال ذيك البواخر العابرة للعالم اللي كيقطنوا بمدينة طنجة، في حالة إذا كانوا مراكز ديال التكوين أو المسائل ديال القرى غادي يكون الإفادة للصانع باش يديروا الترويج ديال المنتوج ديالهم، ويكون الاهتمام لجميع المهتمين بهاذ القطاع هذا باش يدفعوا في مجال ديال التكوين، هاذ المجال هذا اللي حقيقة الوزارة كتدير مجهود، ولكن غير نرجعو للتقطيع الجغرافي، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

فيما يخص الجواب على الشق الثاني من سؤالكم، السيد المستشار المحترم، 2013 مبرجة 4 ديال المراكز جديدة، وهي: تطوان، وجدة، تاوريرت وأزمور، إذن المناطق الشالية ممثلة.

كما تعرفون، السيد المستشار المحترم، الميزانية المخصصة لوزارة الصناعة التقليدية فيما يخص الاستثمار لا تتعدى 350 مليون درهم، اللي غادي يتبنوا بها المجمعات ديال الصناعة التقليدية والمراكز ديال التكوين... إلخ، وكنتعتبر وحدة من أضعف الميزانيات، لا تمثل إلا 0,2% من الميزانية العامة.

ولكن رغم ذلك، نحن نجتهد ونبحث على حلول لتعميم المسألة ديال التكوين، إضافة إلى هاذ 4 مراكز اللي غادي إن شاء الله يشتغلوا في هاذ الأخر ديال السنة، عندنا اللي هو جديد هو التكوين المتنقل، اقتنينا شاحنات، (des camions mobiles) اللي كيمشيو للمناطق القروية باش يستافدوا الصانع والصانعات ديال العالم القروي من التكوين، لأنه عمرهم ما غادي يكون عندهم مناسبة باش يتكونوا، وخصصنا لهم التكوين المتنقل فيما يخص الفخار، علما بأننا غادي، من هنا إلى شهرين، غادي يتمتع الصنع أو التسويق ديال الطاجين اللي ماشي مضمون، فإذا غادي يكون الطاجين مضمون إذن موجه إلى الفخار، النسيج التقليدي وكذلك الحلي، وهاذ التكوين المتنقل كيمشي غير إلى البوادي فقط.

وابغينا باش نعممو هاذ التجربة مستقبلا في هاذ الميزانية ديال 2013، باش يكون واحد الاستقلالية ديال التسيير ديال هاذ الوحدات باش تكون التسيير في الجهات حتى تكون التغطية للمناطق القروية وللصانع التقليديين والصانعات التقليديات القرويين، حتى يتمكنوا من تكوين ومن تأهيل الإنتاج ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

إلى غير ذلك، ولكن فلسفة العرض هي التي خاص نعيدو فيها النظر، نتكلم على الموروث ثقافي وكنديو على واحد المنتج اللي عندو واحد حمولة ثقافية، وتكلمت على أكاديمية الفنون اللي هادي فكرة مبدعة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، وفي نفس الوقت كهضرو على معارض، أنا في الحقيقة، السيد الوزير، تحز في نفسي، أنا ما كندويش لكم على الجانب المادي وإنما ملي تنشوف واحد المنتج عنده حمولة ثقافية كندويروه في خيمة انتاع البلاستيك.

بعض المرات كنتجيني بعض المعارض، أنا كندوي بصفة عامة في شكل عشوائي، احنا خاصنا نعيدو النظر في هاذ الفلسفة ديال العرض، السيد الوزير.

وخاصنا واحد الإضافة أخيرة أنه في إطار التضامن الحكومي، وكنقول الحكومة أنها كهتم بالمجال الاجتماعي، أنها تتضامن مع الصناع الفرادي لأنهم كنعبرهم أنا من المعوزين. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، شكرا للسيدة المستشارة. السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا. غير تبعنا لفكرتكم، السيدة المستشارة المحترمة، وزارة الصناعة التقليدية وضعت مشروع قانون منذ أشهر، وهو عند الأمانة العامة للحكومة، وفي الغالب غادي يقدر يخرج، اللي غادي يصادق عليه المجلس الحكومي في الأسابيع المقبلة اللي كيهتم فرض المنتجات ديال الصناعة التقليدية فيما يخص العمران، يعني أنه جميع المنشآت اللي تابعة للدولة من مدارس ومحكم وإدارات غادي تفرض فيها واحد النسبة مئوية ديال المنتجات ديال الصناعة التقليدية.

أولا، معلوم لا القرمود، لا في الجبص، لا في الخشب المنحوت والمزوق والمرصع، إلى آخره، بل أكثر حتى النسيج التقليدي فيما يخص التزيين، بذلك سوف نحافظ على تراثنا ونطبق البيت الشعري الذي يقول:

"تلك آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا إلى الأثر".

وثانيا، سوف نعطي فرصا للصناع التقليديين لضمان، كما يقول الأمريكيون (pour assurer le business) لهاذ الطبقة، هاذيك هي الطريقة القانونية التي ارتأيناها.

إضافة إلى ذلك، فيما يخص الأسواق الخارجية عندنا إستراتيجية جديدة اللي كنعتمد على مقاربة حرفية (professionnelle)، الآن في 2012 قننا بواحد العدد ديال الزيارات، سواء في الخليج وعندنا في دول روسيا القديمة زيارات ديال رجال الأعمال مع نظرائهم (business to

التقليدية في 2012 شهدت واحد الانخفاض، احنا زدنا لهم 10% ولكن على شرط أنهم يزيدوا من الصناع التقليديين ديال العالم القروي من 15% إلى 25% ومن الصانعة التقليدية أي المشاركة النسوية من 15% كذلك يطلعوها إلى 30%.

إذن هاذو واحد العدد ديال المسائل اللي قننا بهم، إضافة بطبيعة الحال إلى المعارض ديال الخارج اللي كنعبروها مهمة فيما يخص الترويج ديال المنتجات ديال الصناعة التقليدية، ولكن هي موكولة لواحد (La catégorie) ديال الصناع اللي غادي نجابو عليها في الشطر الثاني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. لكم الكلمة في إطار التعقيب، الأستاذة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

في الحقيقة، السيد الوزير، قاتم كلمة مهمة هي أن التسويق هي الحلقة الأخيرة، وهي الحلقة المهمة، لأن الصانع إذا كان جيبو ما عامرش ما درنا والو، واخا البنية التحتية، واخا تعطيه اللي اعطيتيه، إذا جيبو ما عمرلوش، ما درنا حتى شي حاجة.

دافعنا الأول، السيد الوزير، لطرح هذا السؤال هو الأزمة الاقتصادية، كنعرفو أن الأزمة الاقتصادية أصابت الاقتصاد الوطني وأثرت بشكل خاص على الصناعة التقليدية، وحينما أقول الصناعة التقليدية، أنا دائما أتكلم عن الصناع الفرادي.

لذلك أقول، السيد الوزير، خاصنا نعلبو على أسواق جديدة خارج المغرب، وهذا كيدخل في صلب اختصاص الوزارة، وهنا يمكن نتكلمو وندخلو حتى دار الصانع اللي خاص يكون عندها واحد الصدر رحب يسع لكل الصناع التقليديين، وكاينة أفكار مبدعة دازت في تاريخ المغرب، كنتذكر هنا أنه في عهد الراحل المغفور له الحسن الثاني كانت واحد الفكرة مبدعة ديال أنه كان أعطى أوامره السامية باش تدخل صناعة القرمود في البناء، في العمران، وهادي أعطت واحد الانطلاقة كبرى لقطاع الصناعة التقليدية، خاصة في مجال الخزف، وعرفت واحد الرواج أساسي، إلى درجة أن بزاف ديال الصناع التقليديين تحولوا إلى أثرياء في عهد المغفور له الحسن الثاني.

احنا ابغينا مجال هاذ الفكرة نديروها بشكل آخر ونعمموها على باقي قطاعات الصناعة التقليدية والحرف، ونشركو معنا القطاع الخاص، وفي دفاتر التحملات ما فيها باس أن الناس اللي كيشغلوا في مجال البناء يدخلوا غير شوية ديال الزليج، شوية ديال القرمود، شوية الخشب، شوية هذا، إلى غير ذلك.

خاصنا أيضا، السيد الوزير، نعيدو النظر في فلسفة العرض. تكلمت عن المعارض الجهوية، أنا ما غاديش ندوي لكم على الجانب المادي، أنا كنعرف الميزانية، ودرت لكم ملاحظة في القانون المالي بأن الميزانية ضعيفة،

الاختلالات التي استوقفتها كثيرا للوصول إلى الحلول؟ وما هو التاريخ المرتقب، في نظركم، لبلورتها في شكل قوانين تنظيمية أو قوانين عادية ليحيى دور المؤسسة التشريعية لمناقشتها وتفحصها والمصادقة عليها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم مرتين، مرة على ما تفضلتم به من توضيحات ومعطيات، ومرة لأنكم أتحتم لي هذه الفرصة لأتحدث إلى السادة المستشارين المحترمين ومن خلاهم إلى الرأي العام الوطني حول ما وصلت إليه فعاليات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة.

لأفيد أنه كما تفضلتم في يوم 8 ماي تفضل جلالة الملك فنصب الهيئة العليا لإصلاح منظومة العدالة، بعد ذلك قامت الهيئة واتخذت مجموعة من القرارات، وأهم هذه القرارات هو أنها قررت أن تنظم 10 ندوات جهوية، هذه الندوات بدأت بالرباط في مواضيع الخريطة القضائية والتنظيم القضائي والولوج إلى القضاء والقانون والتنفيذ وما إليها.

في الدار البيضاء كان هناك موضوع تأهيل المهن القانونية، المحاماة، المفوضون القضائيون، إلى غير ذلك.

في السعيدية، كان الموضوع هو تأهيل الموارد البشرية التي فيها الشرطة القضائية بكافة مكوناتها، السادة القضاة وكذلك كتابة الضبط.

إيفران تم الحديث والمناقشة والتداول في موضوع تأهيل المنظومة القضائية برمتها.

في فاس وكذلك في مراكش تمت مناقشة موضوع تأهيل العدالة الجنائية وضمانات المحاكمة العادلة.

ذهبنا إلى الداخلة، حيث تمت مناقشة موضوع في غاية الأهمية، وهو موضوع تأهيل البنيات التحتية وتحديث القضاء وتجهيزه.

وبالطبع يوم الجمعة والسبت القادمين سيكون الموضوع الذي تفضلتم بالإشارة إليه والذي تكرر دستوريا بشكل واضح وهو موضوع استقلال السلطة القضائية، ويبقى لنا أن ننقل إن شاء الله إلى مدينة طنجة لنناقش قضاء الأعمال، ومن مدينة سطات سنناقش قضاء الأسرة.

بموازاة ذلك، تم فتح حوار على صعيد جميع المحاكم تقريبا، هناك ندوات يحضرها كافة الفاعلين والمتدخلين. تم، إضافة إلى ذلك، فتح حوار على صعيد البوابة الإلكترونية لوزارة العدل والحريات حتى يتأق لعموم المواطنين مناقشة كافة القضايا المرتبطة بموضوع إصلاح منظومة العدالة، هذا فضلا عن مراسلة جميع الأحزاب السياسية وكذلك المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية الأساسية وكافة المهتمين من أجل مراسلة الهيئة العليا بمقترحاتهم.

(business) يعني كيمشيو ناس اللي كيتلقاو مع مستوردين، موزعين، مصممين، مصممي الديكور (des architectes d'intérieur) اللي هما عندهم القدرة باش يسوقوا المنتج ديال الصناعة التقليدية المغربية، لأنه ما نكدبوش على روسنا، راه إلى آدينا الصناع الفرادي، راه ما عمرهم غادي يقدرروا يبيعوا.

إذن عندنا واحد المقاربة اللي هي جديدة، واللي الآن نحن في إطار التقييم ديال واللي لنا اليقين بأنه غادي تتجح إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات حول إصلاح منظومة العدالة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل الأستاذ رئيس الفريق مشكورا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزميلة والزلاء،

في الفريق الاستقلالي أردنا أن نطرح هذا السؤال مؤكداً أنه من المعلوم أن الدستور الجديد قد خص السلطة القضائية بمكانة متميزة، وذلك بجعلها سلطة مستقلة أسوة بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وقد خصها كذلك الدستور الجديد ب 22 فصل من أصل 180 فصل.

وبطبيعة الحال، وتزيلا للمقتضيات الدستورية، وانسجاما مع ما جاء في التصريح الحكومي وما أعطاه من أهمية لهذا القطاع، وبعيد تنصيب الحكومة الجديدة، ومنذ حوالي 8 أشهر جاءت المبادرة الملكية السامية وبقترح من السيد وزير العدل لتنصيب أعضاء الهيئة العليا لإصلاح منظومة العدالة.

وبدون شك أن الهيئة حسب ما يتبعه الجميع قامت بتسطير برنامج عمل، منه ما هو أفقي ومنه ما هو جهوي، وانكبت على فتح عدد كبير من الأوراش بطريقة تشاركية من أجل تدارس وتقييم والوقوف عند جميع ما يهم القطاع ومكوناته بمشاركة مع الفاعلين القضائيين والحقوقيين والمهن المرتبطة بالقطاع والمجتمع المدني.

وأن تلك الأوراش بدون شك، كما يعلم الجميع، ستخلص إلى خلاصات وإلى تدقيق بعض المواقف في شكل توصيات.

ومن هذا المنطلق أردنا، السيد الوزير المحترم، وتعمما للفائدة نظرا لما يوليه الرأي العام الوطني من اهتمام للسلطة القضائية باعتبارها قطب رحي في كل إصلاح، أن نشعروا من خلال هذه القبة الرأي العام حول ما وصلت إليه الهيئة العليا من أعمال إلى حد تاريخه، وما هو التاريخ المزمع لإنهاء عملها؟ وما هي الإشكاليات إذا كانت هناك إشكاليات - أو

نقابة المحامين، حيث زرنا الآن أكثر من نصف المحاكم، ونؤكد أنه لن تمر سنتان حتى نكون قد زرنا إن شاء الله جميع محاكم المملكة.

وكما تعلمون فهذه الزيارات ليست زيارات خاطفة، وإنما هي زيارات ميدانية محصنة وتستهدف الحوار والوقوف على كافة المعطيات المرتبطة بالمحكم.

أفيد بأن هذا الحوار إذا كان قد أطلق جلاله الملك فعالياته في 8 من شهر ماي، فإنه من المنتظر أن ينتهي بحول الله من خلال المناظرة الوطنية حول إصلاح منظومة العدالة والتي سيتمخض عنها الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، حيث أن العدالة ينبغي أن يكون حولها تصور متوافق عليه، وهذه هي المناسبة من أجل أن تكون هناك خارطة طريق تهم هذه الحكومة وكافة الحكومات التي ستأتي فيما بعد إذا ما ارتأى كافة المكونات ذلك.

أفيد أيضا بأن المخطط التشريعي يقضي بأن يتم تقديم مشاريع القوانين التنظيمية الثلاث التي تهم هذا الموضوع هذه السنة 2013، الأمر هنا يهم القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، القانون التنظيمي الثاني والمتعلق بالقانون الأساسي لرجال القضاء، والقانون التنظيمي الثالث هو المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين.

أخيرا، أفيد بأنه بالنسبة للكلفة المالية، فإن الهيئة العليا لإصلاح منظومة العدالة من واجبا أن تبين الكلفة المطلوبة وكيفية توفيرها، وتأكدوا بأنه سيكون إن شاء الله من المناسب أن يتم توضيح ذلك كله فيما سيعرض على الرأي العام الوطني، وقبل ذلك جلاله الملك، من معطيات تهم هذا الإصلاح الذي نريده أن يكون إصلاحا إن شاء الله عميقا وشاملا لمنظومة العدالة، وهو إصلاح طال انتظاره وعسى أن يتم بمجهود الجميع ويتوافق الجميع.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

والسلام عليكم.

وشكرا السيد الرئيس على سؤالكم. شكرا للسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، أيضا على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة المباركة.

وننتقل إلى السؤال الموالي، موجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه المساس بالهيئة الدينية الرسمية للمملكة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السنيني:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، السيد الرئيس، بالهيئة ماشي بالهيئة، السؤال اللي طرحناه.

وتلاحظون بأن المنهج العام الذي سارت عليه الهيئة العليا لإصلاح منظومة العدالة هو منهج التشاورية، حيث أن هناك رجال ونساء القضاء، هناك هيئة كتابة الضبط، هناك المحامون، هناك كافة المهن القضائية ولكن أيضا هناك أحزاب سياسية ومؤسسات الدولة وهناك المجتمع المدني وهناك رجال الأعمال وهناك كثير من الجهات التي يهتما إصلاح منظومة العدالة. وسوف أعمل فيما سيتبقى من الوقت كافة المعطيات المرتبطة بهذا الموضوع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

إذا بدون إطالة، فالشكر موصول للسيد الوزير على ما أعطاه من بيانات حول هذا الموضوع الذي يحظى بتتبع كبير من لدن لا العاملين في القطاع ولكن الرأي العام الوطني بجميع تجلياته.

وبدون شك أن هذا البرنامج حسب ما يبدو وما أكدتموه، السيد الوزير، قد لامس أو وضع الأصبع فوق عدد كبير من القضايا التي لها ارتباط كبير بإصلاح منظومة العدالة.

ولكن السؤال المطروح، السيد الوزير، أريد أن أقول وأفكر بصوت عالي، الإصلاح له كلفة، له كلفة مادية وكلفة ثقيلة وخاصة في هذا القطاع المعول عليه من أجل استصلاح ما بقي من الجوانب في حياتنا سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

هل تفكر الحكومة منذ الآن من أجل فتح ورش لتقييم كلفة هذا الإصلاح لكي لا نصطدم بإصلاح على الورق وعجز كبير في الكلفة المادية لمواكبة هذا الإصلاح وتنزيله على أرض الواقع.

وأتمنى كذلك أن تحددوا التاريخ المرتقب لتنزيل هذا الإصلاح على أرض الواقع لكي تكون خريطة الطريق مسطرة وواضحة للرأي العام وللمنتظرين، وما أكثرهم، من أجل الوصول بهذا الورش إن شاء الله في عهد هذه الحكومة إلى شاطئ النجاة وأن تنعم بثماره الأولى في أرض الواقع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

أفيد بأن هذا الحوار يواكبه زيارات ميدانية يقوم بها وزير العدل والحريات مع وفد هام من الوزارة وكذلك بعض ممثلي بعض الهيئات مثل

المغاربية، وهذا صحيح، قرون، 12 قرنا وهم متشبهون بهويتهم وثوابتهم داخل هذا الدين الحنيف، وهم مشهورون في العالم بهذا التشبه.

وأقول لكم بناء على ما ذكرتم، إنهم خلال هذه القرون تعرضوا لكثير من الغزو ومن التحريف ومن الإبطال ومن الخروج، وصمدوا لذلك وما يزالوا أمة من أكثر الأمم -والحمد لله- تشبها بثوابتها وبصفتها، وهي الوحيدة التي تحتفظ بهذه المؤسسة الشرعية الأصلية التي هي إمامة المؤمنين، فنحمد الله، وهي قطب الرحي في كل ما يجمع الأمة ويصلح المجتمع ويضمن سلامة الدولة ومؤسساتها.

هذا الأمر، السيد المستشار المحترم، نبينا إليه من البداية، أنا لا أذكر الآيات القرآنية كثيرا في هذا المجلس ولا الأحاديث، ومع ذلك فلا بد من الإشارة إلى الحديث الشريف الذي ورد فيه ما معناه: (أن الدين علم، وهو تبليغ)، ولكن هذا التبليغ ينبغي أن نجتهد نحن طلاب الدين، لأن الدين كغيره إنتاج واستهلاك، هو عرض وطلب.

علينا أن نجتهد جميعا، نحن مسؤولين، نحن المسؤولون المتدينون أن نبحت عن الدين من أين نأخذه، فقد نبهنا أن نأخذه عن الجاهلين لأنهم يجرفون، وعن الغالين لأنهم يؤولون وعن المبطلين لأنهم ينتحلون، وهذه عبارات من العهد النبوي الشريف.

فلذلك، من أجل ذلك أمرنا أن نأخذه عن العدول في نفس الحديث، كيف نعرف العدول الآن؟ الذين فيهم الموضوعية والشروط، شروط العدالة الشرعية، هم الذين يكلفهم الإمام أمير المؤمنين بأن يعطوا للناس فتوى وأن يرشدوهم، هي هذه المجالس العلمية التي تختص بها الأمة المغربية في هذا العصر، المجلس العلمي الأعلى.

أما ماعدا ذلك فهي آراء شخصية، إذا ذهب في الطريق السليم فهي إرشاد يجازي أهله وإذا انحرفت فإنها تدخل إما في تحريف الجاهلين أو تأويل الغالين أو انتحال المبطلين، والأمر يتوقف على تربية المتلقي أن يجتهد لكي يميز بين الطيب والخبيث.

أما الإجراءات، فأنتم تعرفون ما هي الجهود التي تقام إعلاميا وتطوريا في هذا السبيل. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية. الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ عبد الحكيم بنشاش، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا كذلك للسيد الوزير على الجواب.

أتم، السيد الوزير، محقون فيما أشرتم إليه وفيما عرف به المغاربة من تشبههم القوي على مدى قرون ممتدة من تاريخهم بثوابتهم، بل ويمكن أن

السيد رئيس الجلسة:

هذا خطأ مادي، أتمنى أن يتداركه..

المستشار السيد أحمد السنياتي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تطبيقا لمنطوق الفصل 41 من دستور المملكة الذي يقرر أن المجلس الأعلى العلمي هو الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى التي تعمد رسميا استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف ومقاصده السمحة، وتفعيلا للتعهدات الحكومية الواردة ببرنامجه الرامية إلى التشبث بالمرجعية الدينية للمملكة وتعزيز المواطنة المسؤولة في إطار إمامة المؤمنين المؤسسة الضامنة لحفظ الهوية والساخرة على قيمها.

وحيث إن تجاوز اختصاصات هيئة دستورية والمساس بالهبة الدينية للدولة المغربية عبر إصدار فتاوى من طرف بعض غلاة الشرع والدين الخارجين عن إجماع الأمة بدعم من قوى ظلامية ومتطرفة تستهدف الإمامة، رغم أن أهل المغرب تشبثوا بهذه البيعة على مدى أزيد من 12 قرنا إلى اليوم.

فالمغرب بلد ينهل من أصالة تاريخه وتراثه الممتدين عميقا في جذور التاريخ ومعاصر مجد في نفس الآن، ومن جملة ما حافظ عليه المغرب إمامة المؤمنين عبر البيعة الشرعية، وبالتالي فالأمة المغربية اليوم في أمس الحاجة إلى من يجمع شملها، لا من يمزق تماسكها ويمس بوحدة صفها.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات والتدابير التي سنتخذونها قصد صيانة الثوابت الدينية للمملكة وعدم السماح بتجاوز أحكام الدستور، خاصة المتعضيات الواردة في فصله 41 المذكور آنفا، حماية للأمن الروحي للمغاربة من الخواارج ومن شايهم في ذلك؟

ونحن واثقون، السيد الوزير المحترم، بأنكم تبدلون مجهودات، يجب علينا أن نحترمكم وتقدركم ونشكركم جزيل الشكر على ذلك. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، لكم الكلمة في إطار الإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم، شكرا لكم على سؤالكم، وأتم ذكرتم أن

لذلك، يظهر لكم غير ما مرة أنني حرصت على أن يكون التعامل مع هذا الميدان تعاملًا فيه هذا الحرص وهذه اليقظة وهذه الحساسية التي عبرتم عنها في سؤالكم، لكن ينبغي أن تتبلور في كل الأوقات وفي كل المواضيع، لأنه أمر ليس شخصيًا ولا فتويًا ولا حزبيًا ولا جمعويًا، بل هو أمر يهمننا جميعًا.

قضية إعادة إنتاج القيم مشكلة، ولكن لكي تثمر جهودنا ينبغي أن تنضم إليها الأصوات كلها لكي.. وهي تربية فعلا، نحن نتطور، نحن نرتقي في هذا البلد بإصلاحات ومؤسسات ينبغي أن نعرف موقع كل فاعل فيها وأن يتناغم معه الفاعلون الآخرون. كظن راه تفاهنا.

أما اليقظة فهي في غاية ما تكون، ونحن واعون بجميع درجات وأنواع التحديات التي أشرتم إليها، ولها دواؤها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي موضوعه بناء المساجد. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل الأستاذ عدال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

إن بناء المساجد في دولة إسلامية كالمغرب يعتبر أولوية من الأولويات التي تمكن المواطن من القيام بأداء الصلوات والشعائر الدينية، وتمثل كذلك مجالا للتنوعية الدينية ومحاربة الأمية التي يتكلف بها ذوي الاختصاصات من علماء ووعاظ.

وأتم تعلمون جيدا، السيد الوزير، أن جل المساجد الموجودة -ولله الحمد- لكن لم تعد تكفي لاستيعاب العدد الكبير من المواطنين والمواطنات لأداء فريضة الصلاة، مما يجعل العديد من المساجد تضطر إلى استغلال بعض الأجزاء من الملك العام لتمكين المصلين من أداء الصلاة، خصوصا إبان شهر رمضان الأبرك أو حين أداء صلاة الجمعة.

لذلك، السيد الوزير، نسألكم عن البرنامج الوطني لبناء المساجد وعن كيفية تسريع وتيرة بنائها، وما هي المعايير التي تم اعتبارها من أجل تحديد هذا البرنامج؟ وعن كيفية تنسيق الوزارة مع المحسنين الذين يتطوعون لبناء هذه المساجد.

كما نعلم أن الوزارة شكلت لجنة مختلطة مع الوزارات المعنية، والتي أفضت إلى توقيف الصلاة بالمساجد الآيلة للسقوط، وحددت بعض المساجد من أجل الصيانة والترميم، ومرت مدة طويلة والمواطنون لازالوا

نذهب أبعد من ذلك، وأن نقول بأن العنوان البارز لهذا التاريخ الممتد هو قدرة المغاربة الجماعية على أن تاريخهم هو في نهاية المطاف تاريخ ديال مواجهة الشدائد والتحديات، لكن لا نريد حقيقة أن يفهم من ذلك بأننا نطمئن لخطاب الاطمئنان، لماذا؟ واحنا ابغيناكم هنا، السيد الوزير، توسعوا المنظار لرؤية واستشعار التحديات التي أكد أقول التحديات الجاثمة على أمن أمتنا الروحي.

العالم اللي كنعيشو فيه، السيد الوزير، أصبح فيه المغرب جزءا من قرية كوكبية، اللي كنعرض فيه البلد لاختراق قيمي ولأنماط جديدة من التفكير، الثورة التكنولوجية جعلت المغرب يحتل المرتبة الأولى على صعيد أفريقيا من حيث انتشار الأترنيت.

وفي هذا العالم المعولم تحتاح بلدنا تيارات قيمة وتيارات ثقافية وتيارات دينية وهابية وسلفية ذات مضمون ينطوي على بعض التحديات المرتبطة بأمننا الروحي.

الجزء الثاني في هذه الصورة هي الأنظمة الاجتماعية الوطنية تشكو من بعض العجز في إنتاج وإعادة إنتاج القيم الضرورية لحماية النسيج الثقافي والقيمي وربما الديني، المؤسسة ديال الأسرة في بلدنا ومؤسسة المدرسة لا تضطلع مع الأسف- بوظائفها كاملة في مجال إنتاج فعالية المانعة، لأننا كنعيشو في واحد العصر اللي فيه تخترقنا فيه تيارات، وأتم لستم في حاجة لمن يذكركم بحجم ما نتعرض له من قصف من فتاوى من امتهنوا الإفتاء، ومن امتهنوا يعني وظيفة تسريب قيم غريبة عن هويتنا وعن أمننا الروحي وعن الهوية المجتمعية للشعب المغربي.

لذلك، نحن أترنا هذا السؤال كي نرفع من درجة يقظتنا ومن درجة جاهزيتنا، لأن هذا الخطر ما جايش من برا فقط، هناك في الداخل، يعني أعتقد أنه يكفي أنه يكبر شوية ديال اللحية ويسمح لنفسو أنه يفتي وأحيانا يبرر فتاوى تحت عنوان الاجتهاد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا لكم، الموضوع مهم جدا، لنا عودة إليه إن شاء الله في المستقبل القريب، ولكن الوقت لا يسمح. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

فعلا كما قال السيد الرئيس، هاذ الموضوع هذا يكاد يشمل كل اهم المشترك بين السياسيين والفاعلين في جميع أصنافهم ودرجاتهم.

لكن نذكركم، السيد المستشار المحترم، أنني قلت ينبغي أن تقوم بتربية جماعية، يشترك فيها الجميع. المسألة اللي طرحوها جميع الفاعلين مشتركون في المسؤولية فيها، فلذلك لا يستطيع المكلفون بالشأن الديني وحدهم أن ينتجوا ما ينبغي أن ينتجوه، وأن يقوموا بواجبهم في هذا الميدان، لا بد أن تشترك معهم الفعاليات كلها.

العبادة.

أما فيما يتعلق بالطاقة الاستيعابية للمساجد، يمكن نقول لكم المساجد ديالنا 50.725، المساحة ديال القاعة ديال الصلاة فيها 7 ملايين و600 ألف متر مربع، طاقتها الاستيعابية التقديرية هي 7 ملايين و600 ألف مصلي.

إذا المساجد الحالية كافية فيما يتعلق بالصلوات الخمس، هنالك فيما يتعلق بصلوة الجمعة كين 21 ألف مسجد، الطاقة الاستيعابية، يعني المساحة ديالها 5 ملايين و40 ألف متر، الطاقة ديالها 5 ملايين، وفي بعض الأحيان ولاسيما يعني في التراويع وفي صلوات الجمعة كيضطروا الناس يصلوا على برا، حتى في مسجد الحسن الثاني اللي كيتساع لـ 25 ألف ديال الناس راه كين واحد 70 ألف الحمد لله- كنعصلي على برا.

فيما يتعلق بالمجال القروي، كين 13 مليون نسمة، كين 14.649 مسجد الطاقة ديالها 2 ملايين و360 ألف، في العالم القروي ما كينش هاذ الإشكال بهذه الحدة.

سكان المجال الحضري كما قلت لكم- هنالك قضية التراويع في رمضان وفي قضية صلوات الجمعة في بعض المساجد كيكون اكتظاظ وكيصليوا الناس على برا، ولكن احنا كما قلت لكم كنبواهم أولا استدرارك الفوائد لأن وتيرة بناء المساجد ما كانتش مواكبة وكذلك مواكبة التطورات والتوسعات الحالية. شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا لكم السيد الوزير. السيد المستشار هل لكم تعقيب على الجواب؟

المستشار السيد محمد عدال:

السيد الوزير غادي نبدأ التعقيب ديالنا من خلال فين انتهيت، فيما يخص المجال الحضري.

فأعتقد أن المجال الحضري له كثافة ديال السكان وكين بعض المساجد، السيد الوزير، اللي تم الإغلاق ديالها من طرف اللجان، وهاذ المساجد هي تابعة لوزارتكم، السيد الوزير المحترم.

فممكن نعطيكم على سبيل المثال بعض المساجد في إقليم خنيفرة، المسجد الكبير في مدينة مريرت اللي هو تبنى في 1930، وهذا مسجد تبنى في واحد الضغوطات استعارية، فتم التوقيف ديالو، وبالتالي اليوم واحد العدد ديال السكان اللي يقدر يوصل ما بين 7 آلاف و8 آلاف، ما بين هاذ الأحياء هاذو ما لتاوش فين يصلو. أشنو هو الدور ديالكم كوزارة وصية؟

كذلك لا بد باش نستخلصو الدروس من المساجد اللي تم الانهيار ديالها في مكناس وفاس، وهذا كان نسيان من طرف الوزارة ديالكم، لأن

ينتظرون ويتساءلون عن برنامج إعادة البناء وبرنامج الترميم والإصلاح لإعادة استغلال المصلين لهاته المساجد. السيد الوزير، هل لكم جواب عن هذا الانتظار؟

شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا للسيد المستشار. لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون، السيد المستشار المحترم، شكرًا لكم على سؤالكم.

أبدأ بالإجراءات التي تقوم بها الوزارة.

فيما يتعلق بقضية الصلاة خارج المساجد، الحديث الشريف: جعلت الأرض مسجدا وطهورا، ما شي احنا في فرنسا نتضابقو بالصلاة في الزناقي، ولكن مع ذلك عندكم السؤال باش تلقبوه، أنه في بعض الأحيان في صلاة الجمعة كيكونوا الناس ما قادهمش الجامع، ولكن في الصلوات الخمس راه المساجد كافية.

الإجراءات التي كنعصليها:

- أولا فيما يتعلق بقضية إغلاق المساجد، ماشي احنا اللي غلقناها، غلقتها لجنة مشتركة، ولا يمكن أن تفتح إلا باستشارة تقنية وبموافقة تلك اللجنة، واحنا قلنا النهار الأول خصها ثلاث مليار ونصف أو أربعة مليار ديال الدرهم، كل سنة كناخذو واحد الشوط وراه احنا كنعقبو. للأسف الشديد كيخص شي إجراء آخر واستثنائي للإسراع بهذه، بمعنى إمكانية للإسراع بها لفتح هذه المساجد.

- نقوم بمواصلة تنفيذ البرنامج المتعلق بالأحياء الهامشية للمدن، على الأقل 20 مسجد كل سنة.

- بتنفيذ برنامج بناء المساجد الخاصة بالأحياء الحضرية التي تفتقر إليها، لأن عندنا الفوائد وعندنا الاستدراك، المواصلة ديال التوسع، يعني مواكبة التوسع.

- وضع معايير تعمرية جديدة خاصة بالتجهيزات المسجدية بتعاون مع وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، تهدف إلى احتواء كل قطاع من المناطق المفتوحة للتعمير على الخدمات المسجدية، مساجد الجامعة ومساجد الصلوات الخمس والمصليات.

- اعتماد معايير الكثافة السكانية للمناطق العمرانية.

- تحسين وتشجيع المحسنين على تشييد أكبر عدد ممكن من المساجد من خلال تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي لهم.

- اعتماد مساطر ومسالك جديدة لدراسة طلبات رخص بناء أماكن

إنما احنا راه احنا أوصياء ومسؤولون وعندنا برنامج. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل مباشرة إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة حول النظام الأساسي المؤقت لمستخدمي الوكالات الحضرية بالمغرب.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.. فريق التجمع الوطني للأحرار من أجل طرح السؤال المتعلق بالنظام الأساسي المؤقت لمستخدمي الوكالات الحضرية بالمغرب. إذا يؤجل إلى وقت لاحق.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة وموضوعه الشباب القروي والسياسات العمومية الموجهة له.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد أحمد شد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يعيش الشباب في الوسط القروي والجبلية أوضاعا صعبة جراء غياب فرص لإدماجه اجتماعيا واقتصاديا، يضاف إليها غياب سياسة عمومية مندجبة تستهدف حياته الثقافية والرياضية، وتكون في العمق موجهة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية للإنسان القروي عموما وفتات الشباب خصوصا. فالوسط القروي والعالم الجبلية يفتقر في مجمله إلى أدنى المرافق والبنيات الكفيلة بخلق مناخ ثقافي ورياضي يخفف من واقع التهميش والإقصاء الذي يعيشه الشباب القروي.

في هذا الإطار، المجهود الذي تبذره وزاراتكم الموقرة لأجراة سياسة القرب وتقرب المنشآت الرياضية من المواطنين وتجدد مهام دور الشباب باعتبارها مؤسسات للتكوين الثقافي والإدماج الاجتماعي، وهو ما يتطلب في نظرنا الكف عن اختزال قضايا الشباب في نظرة قطاعية تقليدية، لا تتجاوز الشق الرياضي والعمل الجمعي المرتبط بالقطاع، والتفكير في العطالة فقط في زمن العطالة الشبابية.

على هذا الأساس، وبناء على ما سبق من معطيات، نود، السيد الوزير المحترم، مساءلتكم عن الإستراتيجية المستهدفة للشباب، وبالحصوص الشباب القروي، وما هي أهمية متركزات السياسة العمومية التي سطرتها الحكومة لتحسين هذه الأوضاع؟

ما كانتش عندكم خريطة مرسومة فيما يخص الإصلاح والترميم والصيانة. فالسيد الوزير، الطلب ديالنا الله يعطيكم الخير وهو الجواب، هل أتم وصيين حقيقيين على هذه المساجد، يمكن تقوموا بإعادة البناء أم لا؟ هذا هو اللي كينتظر المواطن، مسجد سداتو الحكومة، أتما ولا وزارة الداخلية ولا التعمير، احنا ابغينا واش الحكومة غادي تتم ببناء هاذ المساجد اللي تم الإغلاق ديالها أو لا؟ عندكم جواب آخر يمكن تفيدوننا به، السيد الوزير؟

ما وقع للمساجد، السيد الوزير، واخا نخرج من السؤال شوية واقع للأضرحة، ولاسيما العالم القروي، دابا نتفاجأ بالأضرحة كينهاروا. لذا، السيد الوزير المحترم، نتطلبوكم الله يعطيكم الخير، أنكم باش تجاوبونا جواب شافي حول المسجد الكبير بمدينة مريرت، لأن نحن في انتظار ما يقارب سنة وما عندنا حتى شي جواب. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

مريرت ولا خنيفرة؟ إقليم خنيفرة، في مريرت.

السيد المستشار المحترم، لو كان جاني بالتحديد هاذ المسجد، نقول لك ونجيب لك معلومات اللي هي كافية. السؤال كان عام والجواب ديالي كان عام.

فيما يتعلق بقضية واش احنا أوصياء، هذه مسألة ما تنتلنش أنها مطروحة.

قضية واش عندنا برنامج، عندنا برنامج كيتبين من الميزانية اللي كتنتفق كل سنة منذ سنوات على هذه المساجد، بالإضافة إلى المساجد الجديدة، هاذ المساجد اللي خصها تصلح أو خاصها ترمم أو إعادة البناء.

فيما يتعلق بالبرنامج ديالها، عندنا بالضبط أشنو هي الأسبقيات اللي كايئة في كل محل وغادين فيها، بحيث غير اطمننوا راه عندنا برنامج فيما يتعلق بهذه المساجد، وكتمناو أننا كالت لكم نشوفو شي إجراء استثنائي للتعجيل، بمعنى شي ميزانية من خارج ميزانية الدولة أو شي شكل من الأشكال أو شي أسلوب خاص، هذا هو اللي كايين، وإلا غادي نتسناو سنتين آخرين بنفس الميزانية ديال 600 أو 700 مليون ديال الدراهم. احنا هاذ الشي هذا يعني المهم ديالنا على الأقل بحال المهم ديالكم في هذه المسألة، فإذلك كونوا مطمئنين.

في قضية امريرت غادي نشوف، ولكن ما كنتعاملش مع واحد المسجد هنا ولا هنا، كنتعاملو مع واحد الجدولة ديال الأولويات اللي عندنا، غادي نشوفوها ونجاوبوكم بصفة خاصة على مريرت إلى ابغيتوا.

احنا واجدين، خصوصا لما كيتعلق الأمر بالاستثمار في البنيات التحتية الرياضية ولكن الإشكال اللي كنعلقو هو الإشكال ديال العقار، فهادي دعوة موجهة لكل المستشارين الحاضرين هنايا باش يمدوا لنا يد العون فيما يخص هاذ النقطة بالذات باش نجحو طبعاً في تأهيل هاذ البنيات التحتية الرياضية.

طبعاً هناك أيضاً واحد الورش اللي اطلقناه اليوم، اللي كيتعلق بالتطوع وفاش كنعقلو التطوع ماشي كنعقلو لهاذ الشباب يجيو يتطوعوا، بل كنعقلو ناس اللي مرموقين، منهم أتم أيضاً، أن التطوع ابغينا نعطيوه واحد البعد آخر في خدمة هاذ الشباب اللي في العالم القروي، والتطوع ما كيكونش غير بالمال، كيمكن يكون بالموهبة، كيمكن يكون بالتجربة وكيمكن يكون بالمعرفة، وكيمكن يكون عندو واحد البعد نبيل باش فعلاً نقدر نحققو من هاذ المعاناة ديال الشباب في العالم القروي اللي ما كيمكنش تختلف معك أنه كيجس بواحد النوع من الحيف في هاذ الاتجاه.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هل لديك تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

فعلاً احنا عارفين وزارة السيد الوزير كنبذل واحد المجهود كبير خصوصا في الآونة الأخيرة، وفعلاً كايته برامج اللي طموحة وبرامج اللي فعلاً أنها كايته على أرض الواقع بدأت كتبان، وكاين برامج اللي مسطرة على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد.

ما كنعشوفوش، السيد الوزير، واش فعلاً أن كايته مجموعة ديال الأحياء كندخل للمدن وكنعشوفونها حتى هي أحياء هامشية، هي بطبيعة الحال هي أحياء عندها طابع قروي، واش ما كاينش سياسة مستقبلية، على أساس أننا نحاولو ما أمكن أنها تدمج بواحد الصورة استيعابية لهاذ النسيج ديال المدن، على أساس ما تبقاش عندها ذيك التسمية ديال "الأحياء الهامشية"؟

وفي نفس الوقت، واش ما كنعشوفوش بأن فعلاً كاين المشكل الأساسي والرئيسي هو الوعاء العقاري؟ واش ما كنعشوفوش بأن خاص تدخل قطاعات أخرى، مثلاً كوزارة الإسكان، وزارة الداخلية، وزارات أخرى على أساس أنها تنقص من حدة المشاكل ديال الوعاء العقاري اللي فعلاً كما تدخلتو- بأنها كنعشوفونها العائق الرئيسي والأساسي اللي كنعشوفونها عرقلة فعلاً باش ما تطبقوش البرامج ديالكم.

لهذا، أنا تنطلب، السيد الوزير، واش ما كيمكنش أنها تكون واحد الرؤية مستقبلية على أساس تحسين هذه الوضعية، على أساس لا فيما يخص العالم القروي ولا فيما يخص الأحياء اللي تعتبر أحياء هامشية، وفعلاً

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

وشكرا على الاهتمام بقطاع الشباب والرياضة.

طبعاً أشاطركم الرأي في التعبير على هذا الهاجس اللي في الواقع خصني نعترف لك أيضاً أنه هاجس يقض مضجعي شخصياً لسبب بسيط هو أنني أنحدر أيضاً من المغرب العميق، المغرب المنسي وراء الثلوج والمحاصر أيضاً بالجبال إذا ما كانش بأشياء أخرى.

وطبعاً التوجه ديال الوزارة ما يمكن إلا يكون بالتركيز على هاذ العالم القروي وعلى الشباب ديال العالم القروي اللي فعلاً ما كيمكنش نحققو الشمس بالغربال، لأن فعلاً كاين خصاص سواء تعلق الأمر بالبنية التحتية الرياضية أو أيضاً حتى بالاهتمام بما هو تأطير للشباب على مستوى العالم القروي، شوف حتى التسمية عالم قروي، يعني حتى التسمية عالم كنبين بأنه فيها واحد العالم موازي للعالم الآخر.

وطبعاً اليوم التحدي هو واحد النوع من التوازن المجالي، واحنا منكبين على هاذ الشيء من خلال.. طبعاً اليوم كان عندي اجتماع مع المناديب ديال الوزارة وكان توجه في هاذ الشق هذا، يعني اليوم كيتعلق بضمان واحد النوع من التوازن على جهات المملكة، وطبعاً فاش كنعشوفوش على التوازن كنعشوفوش على القرية وكنعشوفوش أيضاً على الهوامش ديال المدن.

طبعاً كايته هناك الإستراتيجية المندجة للشباب، كنا أعطينا كلمة أيضاً لشباب العالم القروي، لأن كان أساسي أن نستعملو له، يعني نعطي فرصة أنه يعبر على الآراء ديالو والهواجس والإنعظارات ديالو، طبعاً كاين واحد المجموعة ديال البرامج اللي غادي نعطيها الانطلاقة ديالها إن شاء الله في هاذ السنة الجارية اللي كنعشوفونها بالتشغيل الذاتي، وأيضاً اللي كنعشوفونها فيه الشباب في العالم القروي، كايته البطاقة ديال الشاب اللي غادي يمشي في هاذ الاتجاه، كايته مواهب بلادي، كاين واحد المجموعة ديال البرامج ما كيمشحش الوقت نسردها اللي طبعاً كنعشوفونها من الشباب القروي مستهدف.

فيما يخص البنيات الرياضية، طبعاً كاين إشكال اليوم، ما نحشوفوش، ولكن هاذ الإشكال كما قلت البارح في القبة ديال الغرفة الأولى الموقرة، أن كنعشوفونها كثير عليكم انتا أنكم تعاونو، لأن كاين إكراهات غالباً ما كنعشوفونها كنعشوفونها بالعقار، وبالتالي فالجالس المنتخب والحلية عندها ما تعاونو، عندها ما نعطيها باش نلقاو العقار.

السادة المستشارون المحترمون،
السيد الوزير،

لقد عرف ملف النظام الأساسي المتعلق بمستخدمي الوكالات الحضرية بالمغرب تعثرات وتماطلات منذ سنة 1993، الشيء الذي أصبح يضرب في العمق هذه الشغيلة والجهود التي تبذلها للنهوض بقطاع السكنى والتعمير ببلادنا، بحيث تتم معالجة ملفاتها المطلوبة الملحة والمشروعة بالعودة دون تحقيق أي شيء يذكر على أرض الواقع.

وبعد خوض هذه الأخيرة لمجموعة من الأشكال النضالية الاحتجاجية، فإن الأمر بقي على ما هو عليه في ظل صمت غير مبرر من لدن الوزارة الوصية وكذا وزارة المالية.

وتعلمون جيدا، السيد الوزير، أن بلادنا أصبحت تتوفر على مزيد من 26 وكالة حضرية ومر أكثر من عقدين من الزمن على إحداث عدد مهم منها، في حين نجد أن العديد من المؤسسات شبه العمومية المشابهة مؤسسة العمران ووكالة الحوض المائي اللوكوس والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب... إلخ، قد تم إخراج النظام الأساسي الخاص بها، مع العلم أن الوكالات أصبحت تضطلع بأدوار إستراتيجية في التنمية المحلية والاقتصادية داخل مجال نفوذها، ناهيك عن كونها أحد الفاعلين الأساسيين في تنظيم وتحسين الأنسجة والمشاهد العمرانية في مدننا وقرانا.

وباعتبار هذا النظام صمام أمان واستقرار هذه الشغيلة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم الهدر على مستوى الطاقات البشرية التي أصبحت تغادر هذه المؤسسات، وما يشكل ذلك من اختلال على مستوى جودة خدماتها، نطرح عليكم، السيد الوزير، التساؤلات التالية:

- إلى متى سيظل العمل بهذا النظام المؤقت الذي عمر قرابة 20 سنة؟

ما هو مآل التعهدات التي قطعتها الوزارة الوصية على نفسها من خلال سلسلة الحوارات الاجتماعية مع هذه الشغيلة؟

وما هي الإجراءات المستعجلة التي اتخذت من أجل إخراج النظام الأساسي للوكالات الحضرية إلى حيز الوجود؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد نبيل بن عبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

شكرا لكم على سؤالكم، سؤال أساسي يتعلق بأوضاع الوكالات الحضرية وأوضاع المستخدمين والمستخدمات دبال الوكالات الحضرية، اللي فعلا

هي عندها الطابع القروي، غالبا ك تكون عنده هاذ الميزة هاذي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير الشباب والرياضة:

ما يمكنش نختلفو، السيد المستشار، على النقطة اللي تفضلتي بها، أكيد. أنا اللي كنتي، كنتي أن المقترح اللي تقدمت به ما يسقطش في آذان صباء، لأن كاين قطاعات أخرى اللي ربما اليوم عندها ما تعطي في هاذ الاتجاه.

الهاجس اللي ابغيت نؤكد لك عليه، قبل ما نوصلو للقطاعات أن جميع البرامج اللي كندبروهم كندبروهم بشراكة.

اليوم عندها هاجس آخر ثاني هو هاذ التوازن، فعلا فاش تنشوفو الخريطة حتى دبال البنية التحتية الرياضية اليوم اللي كاينة، فعلا غيبت هاذ التوازن، أنا قلتها، سواء في العالم القروي أو حتى في هوامش المدن، وهذا اللي غاديين له، احنا كنجاولو نغرزو ما هو موجود، وفي نفس الوقت كنجاولو بالموازاة نصلو على هاذ التوازن في هوامش المدن وفي القرية.

ولكن مرة أخرى كنجاولها لك وما غاديش نأكد عليها بالشكل الكافي، راه ماشي بوحديتنا كاينين في هاذ الشيء، راه طبعا كاين واحد المجموعة دبال القطاعات المتدخلة، وكاين أيضا المجالس المنتخبة، المجالس المنتخبة المحلية اللي عندها ما تعطي واللي هي اللي كتبني دور الشباب، لأن راه ماشي احنا اللي كنبينو دور الشباب، هي اللي كتبني دور الشباب فيما يخص دور الشباب، وبالتالي احنا كيتم التسليم ومن بعد كنبيروها وكندبروها.

لذلك، فهذا راه وجه مشروك، راه ما فيش غير الوزارة، هاذ الشيء راه إشكال، كنجاول وكنعادو كنجاولها، هاذ الشيء راه خاصنا نتعاونو عليه كاملين إلى ابغينا فعلا نكونو في مستوى تطلعات وفي مستوى انتظارات الشباب دبالنا.

وشكرا السيد المستشار على السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

سأرجع من جديد إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة المتعلق بالنظام الأساسي المؤقت للمستخدمين أو النظام الأساسي المؤقت لمستخدمي الوكالات الحضرية بالمغرب. الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، وكذلك على التدابير التي اتخذتموها في حق مستخدمي الوكالات الحضرية.

السيد الوزير، الأدوار كما تعلمون- المتعاظمة التي أصبحت تلعبها هذه المؤسسات والرهانات التي تعقد عليها في تأهيل المجال الوطني وفي تنفيذ سياسة المدينة، وكذا طبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتق مستخدميها لا تناسب مع حجم الاهتمام الذي توليه الدولة لأطر ومستخدميها.

فهذه المؤسسة تتوفر على نظام أساسي مؤقت يعود إلى عهد تأسيسها ولم يتم تعديله رغم الوعود التي تلقاها مستخدموها التي مرت بسنوات محف، لم تحصد إلا السراب وحالة إحباط.

كم من مغادرة كرهية لجأ لها العديد من الأطر أكثر من 60 إطارا في سنة 2011 بسبب هشاشة وضعية المستخدم أمام الإدارة، إذ أن النظام الأساسي المؤقت يعطي صلاحيات واسعة لمدير المؤسسة، وبالتالي فاستعمال شطط السلطة أصبح شيئا عاديا باسم القانون من طرف بعض المديرين، يضاف إليه القضايا المرتبطة بحق الانتقال ونظام التقاعد الهزيل ونظام الترقيّة في السلم.

السيد الوزير،

آن الأوان لإنتاج وإخراج نظام أساسي موحد وعادل ومنصف وتحفيزي على وجه السرعة، يستجيب لتطلعات وانتظارات كافة المستخدمين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

يظهر لي أنه عدد من الأمور التي وردت في تعقيبكم راني جاوبت عليها وفيها مجهود الآن اللي مبذول.

في نفس الوقت هذه مناسبة باش نعاود نعبّر على الاستعداد ديال الوزارة أن تواصل الحوار مع المنظمات النقابية المتواجدة بالوزارة وبهذه الوكالات من أجل أننا فعلا نحسنو أكثر في غضون هذه السنة من الأوضاع ديال العاملين.

ولكن تأكدوا بأنه الوزارة كتبت جميع الخطوات ديال هذه الوكالات، وأن أي شطط اللي يمكن بمس أيا كان ما يمكنش تقبلوه، واحنا على أتم الاستعداد إذا كانت هناك حالات أننا ندرسوها معكم أو مع المنظمات النقابية المعنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول مدى تنفيذ الحكومة لالتزاماتها المتعلقة بتحسين

اليوم قدمت خدمات جليّة على امتداد التراب الوطني، أصبح عددها 26، ونطمح إلى أن نوسع أكثر في غضون هذه السنة الشبكة ديال هاذ الوكالات الحضرية بـ 5 وكالات إضافية، بما يعني موارد بشرية جديدة معنية بسؤالكم كذلك.

في هذا الإطار، قطعنا أشواطاً مهمة في المشاورات مع الفرقاء، وأساساً وزارة الاقتصاد والمالية والممثلين ديال المستخدمين، باش نحاولو نسويو الوضعية اللي هي مطروحة، علما بأنه هناك الآن سعي من قبل مصالح وزارة الاقتصاد والمالية من أجل توحيد القوانين الأساسية ديال عدد من المؤسسات المائة للوكالات الحضرية.

في انتظار أن نجد هذا الحل الشمولي اللي كتمناو أنه نتقدمو فيه في غضون هذه السنة، اخذينا عدة تدابير، اللي المغزى ديالها هو بالضبط أننا نحسنو من الأوضاع ديال العاملين في هذه الوكالات الحضرية، ومن التدابير اللي اخذيناها في إطار الحوار الاجتماعي:

هناك بداية التسوية ديال الوضعية ديال جميع المستخدمين ديال الوكالات الحضرية من أطر عليا وأطر، والمستخدمين المرتبين في السلم من 1 إلى 16.

كذلك كنسعاو بالموازاة مع ما تم في الوظيفة العمومية إلى حذف السلم من 1 إلى 7، مع تسوية وضعية هذه الفئة من المستخدمين.

مكننا كذلك جميع المستخدمين من الاستفادة من الزيادة اللي تمت السنة الماضية ديال 600 درهم، باش يستافدوا كذلك منها في إطار الوكالات الحضرية.

التدابير الأخرى اللي اخذيناها كذلك في إطار المجالس الإدارية ديال هاذ الوكالات الحضرية، اللي تعقدت طيلة السنة الماضية:

أولا، تمكين جميع المستخدمين ديال الوكالات الحضرية من الاستفادة من المنحة ديال النتيجة أو ديال المردودية. أعتقد أنه هذا مسلك من المسالك الممكنة لمعالجة الأوضاع ديال العاملين بالوكالات الحضرية، اللي فعلا خاصة بالنسبة للأطر، ولكن كذلك بالنسبة لفئات أخرى هم في أمس الحاجة إلى أننا نحسنو من أوضاعهم باش تتمكن هاذ الوكالات الحضرية أنها تحتفظ بهم، لأنه كثيرا من بعد تجربة معينة في الوكالات الحضرية، الأمر ينصرف أساسا على المهندسين والمهندسين المعماريين وبعض الفئات الأخرى، أنهم كيغادروا هذه الوكالات، بالنظر إلى أنه مع بعد التجربة اللي كيكتسبونها كيوليو مبحوث عليهم في العمل من قبل شركات أخرى.

الاستفادة كذلك من الأظمة التكميلية ديال التقاعد، هاذي كذلك اللي دخلناها كإجراء، اخذيناها في المجالس الإدارية، باش نحسنو الوضعية الاجتماعية ديال العاملين في الوكالات الحضرية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السيد المستشار، هل لديكم تعقيب؟ تفضلوا.

بأن احنا قدام واحد المعضلة كبيرة، أكثر مما تكون لغة ميزانيات وأرقام. لاحظوا معي منذ أن تم إحداث المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج، المجهود اللي تبذل حكوميا من 2008 إلى اليوم:

- تم رفع المساحة الإجمالية بـ 43%، احنا اليوم نصل تقريبا لـ 1,72 متر مربع للسجين، في 2013 إن شاء الله ببناء سجون جديدة والتوسيع والإصلاح غادي ندخلو إن شاء الله في 3 أمتار مربعة لكل سجين؛

- التغذية: ارتفاع ديال المنحة ديال التغذية من 5 إلى 14 درهم، زد لها واحد مليون و500 ألف تقريبا قفة، أي مجهود أسري لدعم تغذية السجناء؛

- العلاج: 149 طبيب اليوم كيشغلوا في المجتمع السجني، 370 ممرض، عدد الفحوصات الداخلية اللي كتم داخل السجون 252 ألف تقريبا خص، في الخارج -أي في القطاع العمومي- 29.500 تقريبا ديال الفحوصات، العمليات الجراحية 198... إلخ. واحد المجهود كبير.

لكن مع ذلك، كيتلاحظ بأنه التقارير لا ديال اللجنة البرلمانية ولا ديال المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولا أيضا المذكرة ديال الجمعيات ديال المجتمع المدني ذات الصلة، تؤكد على واحد القلق وواحد الانشغال بأن هاذ الشيء كله ما اعطاش على مستوى حماية الحقوق وكرامة السجناء... إلخ، مما يعني أن الموضوع أكبر من أن يكون موضوع ميزانيات، على أهميتها.

لاحظوا معي بعض الأرقام أيضا دالة في هذا الاتجاه، اليوم عندنا حوالي تقريبا 70 ألف سجين، فيهم اللي في الاعتقال الاحتياطي تقريبا 46%، حوالي 33 ألف سجين، هذا تيطرح سؤال، قبل قليل كنا مع السيد وزير العدل، سؤال ديال ترشيد الاعتقال الاحتياطي في إطار مراجعة هاذ المنظومة كلها ديال العدالة.

لاحظوا معي المستوى الدراسي، عندنا حوالي 80% أقل من المستوى الأساسي، فيهم تقريبا 27% ديال الأميون، سؤال المنظومة التعليمية وتأهيل القطاع ديال التربية.

أنواع الجرائم: عندنا تقريبا حوالي 54% موزعة ما بين جرائم الأموال وجرائم التجارة في المخدرات.

الحالة العائلية ديال السجناء: 64% عزاب.

السياسات ديال الشباب اليوم تسائل، مدة العقوبة 60% أقل تقريبا من سنتين. تيطرح مرة أخرى سؤال ديال العقوبات البديلة وسؤال أعمال مسطرة الصلح... إلخ من الإشكالات المرتبطة بعدة منظومات تصب كلها في المجتمع السجني وتتعقد أوضاعه، رغم ما بذل من جهود منذ 2008 إلى اليوم، واللي خلات واحد النقطة كبيرة على مستوى الأوضاع. نعود إن شاء الله في التعقيب لبعض الإضافات الأخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد المستشار، إن كان لكم تعقيب، تفضلوا.

ظروف عيش وإيواء نزلاء المؤسسات السجنية.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، التزمت إدارة السجون وإعادة الإدماج أثناء تقديمها الخطوط العريضة لميزانياتها لسنة 2012 أمام أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسنا الموقر بتحسين ظروف عيش وإيواء نزلاء المؤسسات السجنية عبر تحسين المؤشرات المتعلقة بـ:

- 1- ظروف إيواء النزلاء بالزيادة في معدل المساحة المخصصة لكل سجين؛
- 2- مستوى التغذية؛
- 3- شروط النظافة والخدمات العلاجية؛
- 4- تطوير برامج التكوين المهني والتعلم والأنشطة الثقافية والاجتماعية؛
- 5- تعزيز الأمن داخل المؤسسات السجنية.

لكن الزيارة الاستطلاعية التي قامت بها لجنة العدل بمجلس النواب إلى سجن عكاشة بالدار البيضاء أكدت الوضعية المزرية التي يعيشها السجناء.

انطلاقا مما سبق، نسألكم، السيد الوزير، كما يلي:

ما مدى تنفيذ الحكومة لالتزامها الوارد في القانون المالي لسنة 2012 والمتعلق بتحسين ظروف عيش وإيواء السجناء؟
ما هي الإجراءات الاستعجالية التي تنوون القيام لتصحيح الصورة السلبية التي تضمنها تقرير لجنة مجلس النواب بخصوص وضعية سجن عكاشة؟
والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد حبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

شكرا السيد المستشار المحترم لكم ولرفيقكم الحركي على إثارة هذا السؤال.

يعني بين أمس واليوم سؤالين في نفس الموضوع بين الغرفتين، هذا شيء مهم، أوكد على أنه نواب الأمة منشغلون بأوضاع المجتمع السجني.

لكن اسمحو لي، السيد المستشار، نعطيك بعض المعطيات اللي تبين

عندنا مذكرة توصلنا بها في شهر دجنبر من حوالي 14 هيئة حقوقية تنتشغل في مجال السجون، ونحن نباشر التشاور من أجل أن يوضع هذا الملف في إطار يلائم اليوم الدستور الذي يبحث على أن تعالج كل قضاياها في إطار تحمل المسؤولية المشتركة باعتبارها قضايا معقدة.

أشترتم، السيد المستشار، للموضوع ديال التقرير ديال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هاذ التقرير أيضا راه كيحمل حتى المسؤولية للبرلمان، على مستوى يعني ضعف الرقابة ديال العمل البرلماني، بمعنى اليوم المسؤولية مطروحة على مستوى مراعاة منظومة العدالة، المنظومة التربوية، المنظومة ديال الإدماج بصفة عامة داخل المؤسسة السجنية، المنظومة ديال التشريع اليوم، عندنا التزامات دولية على مستوى يعني المنظومة التشريعية الكونية عندنا فيها التزامات كدولة.

إذن فنحن سنتوجه نحو حوار وطني مرتبط بملف السجون، الغاية منه، على غرار الحوار ديال المنظومة ديال العدالة وحوارات أخرى الآن انطلقت، هو أننا نصل إلى رؤية جديدة مندمجة لهذه الإشكالات المعقدة من أجل التحسين، في هدف طبعاً توفير الكرامة لهؤلاء السجناء.

لأنه دائماً نتأكدو على واحد القضية، أن السجن فيه واحد المعادلة صعبة، كيفاش تحمي الأمن للمجتمع، اليوم مثلاً 2012 ما فيش، فيه 0 هروب من السجن، 2008 تقريبا كانت 29 ديال الفرار، إذن كين واحد التحسن في الجانب الأمني فيما يتعلق بالفرار. لكن على مستوى التقارير اللي قدامنا اليوم فيها إشكالات أخرى.

إذن فنحن نتقدم نحو هذا الحوار من أجل أن تكون هذه المعادلة ديال حماية الأمن ديال المجتمع، تطبيق القانون، احترام كرامة السجناء، ولكن كذلك أن يضطلع السجن كمؤسسة بدوره الإصلاحية والتأهيلية وإعادة الإدماج ديال السجن في المجتمع، وهذه مهمة اليوم المغاربة الحمد لله مؤهلون بدستور جديد بصلاحيات البرلمان بكل هذه الورش الإصلاحية لكي نرجح رهان مجتمع سجن في مستوى الحقوق والكرامة المطلوبة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا لكم على حضوركم الدائم ومساهماتكم المستمرة.

نتنقل إلى السؤالين الأخيرين الموجهين إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، والأول حول المقاولات الصغرى والمتوسطة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الهبطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

المستشار السيد عبد المجيد الحنكري:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم على جوابكم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير، كما تعلمون صدر في أواخر سنة 2012 تقريرين عن مؤسستين دستوريتين هما مجلس النواب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تتضمن حقائق صادمة حول أوضاع السجون والسجناء والسجينات بالمغرب، خصوصا سجن عكاشة بالدار البيضاء. إذ كشف التقريرين عن انتهاكات وخروقات يتعرض لها السجناء، كغياب الرعاية الصحية والنظافة وإشكالية التغذية الرديئة وترويج مختلف السموم داخل السجون من مخدرات وسجائر وخمور واستهلاكها وانتشار ظاهرة التحرش الجنسي وتفشي الرشوة، هذا هو واقع السجون كما تضمنه التقريران.

أما من وجهة نظرنا في الفريق الحركي، فنقترح، من أجل تحسين وضعية السجون، خضوعها للرقابة الحكومية المطلقة، وهنا لا بد من الإشارة إلى تحفظنا عن مسألة تحويل المندوبية العامة للسجون إلى مؤسسة تابعة إلى رئاسة الحكومة وفصلها عن وصاية وزارة العدل والحريات.

كما تؤكد ضرورة إخضاع مسؤولي السجون إلى المبدأ الدستوري المتمثل في ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل الزجر في حالة التجاوز.

كما نقترح ضرورة افتتاح المؤسسات السجنية على العالم الخارجي وتمكين الجمعيات الحقوقية من الرقابة الرمزية بفتح أبواب السجون أمامها.

السيد الوزير المحترم،

إن أهم أسباب تردي وضعية السجون هي الارتفاع الكبير المسجل في عدد المعتقلين الاحتياطين، فحسب الأرقام الرسمية 48% من مجموع السجناء هم معتقلين في إطار السجن الاحتياطي، وهنا لا بد أن نفكر في العقوبات البديلة عن السجن على غرار العديد من الدول، كما يجب التفكير، حكومة وبرلمانا، في تعديل منظومتنا القانونية بشكل يقلص من حالات الحكم للعقوبات السجنية ويرفع من حالات السراح المؤقت.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

إذن احنا الآن راه متفقين على أن هاذ المقاربات، يعني القديمة، جابت نتائج لكنها ما كافياش، اليوم هناك حاجة إلى نظرة جديدة للتعاطي مع هذه الملفات المعقدة.

فلهذا، الحكومة اليوم كتبني منظور تشاركي اللي غادي يمشي في اتجاه إشراك كل الجهات الحكومية طبعاً المعنية وإشراك المجتمع المدني، اليوم احنا

خطة عمل من أجل تطوير هذه المقاولات الصغرى والمتوسطة.

فالمقاربة التي اتخذتها الحكومة فهي ترتكز على أربع ركائز:

أولا، الجانب المتعلق بالضرائب، الجانب الجبائي:

وفي هذا الإطار، كما ذكر السيد المستشار، فقد خفضنا من 30% إلى 10% الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي لا يتعدى رقم الأرباح المحققة 300 ألف درهم. وهنا نتحدثو على 80% ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة فهي غادي تستافد من هاذ التخفيض من الضريبة على الشركات من 30 إلى 10%.

من جانب آخر، الركيزة الثانية، وهو دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال البرامج: "مساندة"، "امتياز" وكذلك "إنماء". وفي هاذ الإطار، وفرنا 440 مليون ديال الدرهم لمواصلة هذه البرامج التي أعطت أكلها بحكم أن وقع تحسين الإنتاجية بالنسبة للمقاولات التي استفادت من هذه البرامج ما بين 20 إلى 50%.

النقطة الثالثة وهو التمويل:

وفي هذا الإطار، فقد وضعنا.. أولا بنك المغرب أخذ العديد من التدابير لحث الأبنك لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة. ثانيا كذلك أدرجنا في القانون المالية أنه إمكانية خلق في البورصة لتمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة للولوج لبورصة وتخفيض كذلك الضرائب المطبقة على هذا المجال.

وقمنا كذلك بإحداث صندوق خاص سميناه "ضمان إكسبريس" اللي كيستهدف أساسا المقاولات الصغيرة جدا، والتي يهدف على كون أن الدولة تتعطي ضمانات ديال 70% بالنسبة لجميع القروض ديال الاستغلال أو ديال الاستثمار اللي ما تتفوتش مليون ديال الدرهم، وهذا غادي يمكن العديد من المقاولات إلى الولوج إلى الأبنك من أجل تمويل مشاريعهم.

وأخيرا وهو آخر ما قمنا به وهو إعادة النظر في مرسوم الصفقات العمومية وإعطاء الأولوية للمقاولات الصغرى والمتوسطة...

شكرا.

السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد محمد الهطي:

شكرا لكم السيد الوزير على تعقيبكم.

غير هاذ الشي ديال الدعم ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، نحن في الفريق الاشتراكي نراه من خلال شقين:

الشق الأول يتعلق بإنشاء المقاولات واستنبات المقاولات. وفي هاذ الباب، نلاحظ مازال أنه في المغرب ما كاينش هناك مناخ موافق لكي تنمو المقاولات وتعيش، كاين مشكل ديال القروض، مشكل ديال التمويل،

السيدة والسادة المستشارون،

أكثر من 90% من المقاولات المغربية هي مقاولات صغرى ومتوسطة، تساهم بـ 50% على صعيد التشغيل و20% على مستوى القيمة المضافة، وكمثل 30% من الصادرات و40% من الإنتاجية و50% من الاستثمار.

إذن هاذ النسيج المقاولاتي له أهمية خاصة، وهذه الأهمية تزايدت في ظل الظروف التي يعيشها الاقتصاد الوطني ولاسيما ظروف الأزمة، ومن هنا خاص يكون واحد الابتكار وواحد الإبداع اللي كييجعل من الحكومة تجيب تدابير وإجراءات لجعل هاذ النسيج المقاولاتي يستفيد من ثمرات النمو، وللأسف أنه في هاذ العشر السنوات الأخيرة، وإن كنا نسجل نموا، لكن المقاولات لم تستفد بشكل يتناسب مع هاذ النمو، وكذلك لكي تخلق هذه المقاولات الثروة المطلوبة لإنتاج واستثمار وتشغيلها.

ما يمكننا نكررو بأنه تعملت واحد العدد ديال الجهودات في هاذ الباب، يمكن لنا نذكرو العمل ديال الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال البرنامج ديال "مساندة" و"امتياز"، كذلك واحد المجموعة ديال الأوراش اللي انخرط فيها المغرب واللي كنستهدف التحديث ديال النسيج الاقتصادي ديالو بحال "الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي" و"المغرب الرقمي". إضافة إلى مجموعة من الإجراءات التحفيزية على المستوى الضريبي واللي جات في القانون المالي ديال هاذ السنة، وولوج الصفقات العمومية.

إلا أنه المقاولات الصغرى والمتوسطة بالرغم من هاذ الشي كله لازالت تصطدم بعدة إكراهات وصعوبات، وهي كثيرة وكيعصب لنا نحصرها في هاذ الحيز الزمني الضيق، نذكر هشاشة البناء، ما كاينش الوعاء العقاري، ضعف الموارد البشرية والمالية، عدم التحكم في مساندة الأسواق والمشكل ديال التنافسية، الخصاص على مستوى التكوين والاستشارة.

إذا نسالكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير ديال الحكومة لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب عن السؤال.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أريد أولا أن أشكر السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي على هذا السؤال الهام.

صحيح كما جاء في تدخل السيد المستشار بأن المقاولات الصغرى والمتوسطة فهي تمثل 95% من النسيج الاقتصادي الوطني، وبالتالي فالحكومة اعتبرت هذه المقاولات من أولى الأولويات، وتعمل من خلال

أجنبي اخذا واحد الصفقة، أنه من الضروري في إطار المناولة أنه يخدم مقاولات صغرى متوسطة وطنية ويعطينا اللأحة دياهم باش تكون عندهم مراجع باش غدا يمكن لهم كذلك يترشحو ويرمجو صفقات عمومية.

كذلك أكدنا أنه من الضروري في إطار هاذ البرامج، وهو أننا نبسطو الإمكانيات باش بالنسبة لبعض الصفقات اللي هي صغيرة أنها يمكن لنا نعطيوها للمقاولات الصغيرة اللي عاد نشأت واللي ما عندهاش تجربة، باش أنها تعطى لها الإمكانيات باش تتوفر على هاذ التجربة.

وقلنا كذلك بأن غادي يمكن لنا نديرو تجرئة الصفقات، باش نفتحو المجال للمقاولات الصغرى والمتوسطة باش أنها تستافد من هاذ الصفقات العمومية ديال الدولة وكل ذلك في خدمة المقولة وبالتالي في خدمة التشغيل في بلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني والأخير الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول التأخير في صرف مستحقات المقولة، لأحد السادة أعضاء فريق الإتحاد الدستوري، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد تظومات:

السيد الرئيس،

تعلمون، السيد الوزير، أن السيولة المالية عنصر أساسي من عناصر ودعائم استمرار المقولة لتميعها من الهزلة التي قد تواجهها في السوق.

وتعلمون أيضا، السيد الوزير، أن المقولة المغربية تعتمد بشكل كبير في نشاطها على ما توفرها من الاستثمارات العمومية للدولة ومن إمكانيات كبيرة من سوق الصفقات بمختلف أنواعها، لكن هذا الحجم من المعاملات التي تخطى بها المقولة مع الدولة يهدد استمراريتها في الوقت الذي تعاني فيه تأخير ملفت لصراف مستحقاتها المرتبطة عن إنجاز الاستلزامات اتجاه المرفق العمومي، وذلك ما يجعل المقولة مهددة بأزمة مالية خانقة، تمنعها من الاستمرارية في الوفاء بالتزاماتها اتجاه المتعاملين للأبنك والموردين، إلى غير ذلك.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير، عن أسباب التأخير. وهل من معالجة لهذا المشكل؟ والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا للسيد الرئيس.

مشكل ديال الوعاء العقاري، وكذلك ما قادرينش نعملو مشتاتل (des pépinières) باش نحتضنو فيها المقاولات الصغرى والمتوسطة، إذن هذا الشق الأول.

الشق الثاني يتعلق بمواكبة ودعم المقاولات اللي كايينة:

في واحد الجانب، لازم أولا المقاولات نساعدوها ونأديو لها المستحقات والديون اللي كتسالتها، لأن هاذ المقاولات أول زبون ديالها هي الدولة والجماعات المحلية، وإذا ما تخلصتش في المستحقات ديالها هذا إعلان بالإفلاس.

ثم ينبغي تأهيل القطاع غير المنظم باش نحسنو من التنافسية ومن السوق ديال المقاولات.

والنقطة الأخيرة وهي نقطة على قدر كبير من الأهمية هو دعم القدرة التصديرية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ولاسيما في الجانب ديال التكنولوجيا ديال المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.

هنا في المغرب كين واحد العدد ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي كتصمد وكتطور نفسها، وولات كتنتج واحد المنتج اللي قابل للتسويق، ما غنصدروش فقط غير البضائع، كيمن لنا نصدرو كذلك المعرفة ولها ثمن، وهناك تجارب ديال دول اللي نجحت بحال ماليزيا، بحال سنغفورة، بحال الهند اللي الآن ما تصدرة من تكنولوجيا يعود بالنفع على الاقتصاديات ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا التعقيب.

نحن معكم بأن من الضروري أن يتم مواكبة ودعم المقاولات منذ إحداثها إلى تطوير تلك المقاولات. وفي هاذ الإطار، فالدولة تشتغل والحكومة تشتغل على إعداد برامج مواكبة المقاولات المحدثه، وانطلقنا بالنسبة للوكالة للمقاولات الصغرى المتوسطة في برامج مع حساب الألفية واللي أعطى نتائج جد إيجابية، احنا ابغينا نعمو هاذ التوجه.

ولكن في نفس الوقت من بين الأمور اللي ابغينا نركزو عليها، وهو أن نجعلو هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة تنتعش بالصفقات العمومية ديال الدولة. وفي هاذ الإطار، في هاذ المرسوم الجديد درنا على الأقل 20% ديال الصفقات العمومية كلها كيجصها تمشي للمقاولات الصغرى والمتوسطة الوطنية.

النقطة الأخرى اللي زدنا وهو أن ملي غادي يجي شي مقال كبير أو

السيد الوزير،

هذا راه خطأ فادح. الناس المقاولين، السيد الوزير، راه كاين اللي في الحبس، اللي خدم مشروع ونجزو على أحسن ما يرام وينتظر من الدولة ما خلصتو، العمال ما كيغرفوش هما (Décompte) ولا المالية ما خلصتو، العامل الآن ملي يؤدي خدمتو كيوقف يقول لك الآن.

كاين بعض المقاولين، السيد الوزير، اللي امشوا للأبنك، وملي امشوا للأبنك تزدت عليهم فوائد كثيرة، هاذ الفوائد اشكون غادي يخلصها لهم؟

السيد الوزير،

احنا اللي كنتاجلهم به هو الحكومة تراعي حالة المقاولات الصغرى والمتوسطة، لأن المقاوله هي القاطرة، هي العمود الفقري ديال الاقتصاد الوطني، إلا ما كان مساعدة المقاوله وتشجيعها والالتزام معها، والوقوف معها في السراء والضراء ما يمكنش الاقتصاد ديالنا يمشي، الاقتصاد الوطني الآن افتحتو ودرتو عدة اتفاقيات دولية، دمرت المقاوله الوطنية، المقاوله الصغرى وقفت، النسيج وقف، المقاوله ديال الفلاحة وقفت.

السيد الوزير،

احنا ابغينا الحكومة كما دارت بنك للفلاحة، واللي هو بالمناسبة نشيد بالمجهودات اللي قايم بها القرض الفلاحي لمساعدة الفلاحة واللي ساعدهم فعلا، ساعدهم في الكوارث، تكون هناك كذلك أبناك خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.

كيفاش غادي ننبو هاذ المقاولات الصغرى واحنا ملي كنعطيهو السجل يبقى واقف أمام الإدارات، ما يمكنش ياخذ الصفقة، لأنه هناك عراقيل، هناك مساطر قانونية، ما يمكنش أي مقاول يجي يشد الصفقة إذا ما كان عندو (les références)، فين غادي يجيب (les références)؟

إلى ما شجعنا المقاوله ويكون واحد المبلغ مالي محدد من مليون ديال الدرهم باش تساعد المقاوله الصغرى راه المقاوله الصغرى ما غاديش تخدم، راه مئات المقاولات الصغرى الآن اللي وقفت، دارت الوثائق ووقفت، فين غادي تخدم؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد المستشار على تعقيبه.

أولا، احترام الدستور واحترام مجلسكم الموقر للمصادقة على قانون المالية، فهذا أظن يدخل في إطار لا أظن أنه خطأ، وبالتالي فبحكم أن الحكومة السابقة لم تتمكن من تقديم مشروع قانون المالية المصادق عليه في

أشكر السادة المستشارين من فريق الاتحاد الدستوري على هذا السؤال الهام.

صحيح، أن كما جاء في التدخل السيد المستشار بأن المقاولات تضررت من الإشكالية التي طرحتموها بخصوص المستحقات ودفع هذه المستحقات بالنسبة للمقاولات.

وهذا كان ناتج أساسا عن كون أن قانون المالية، كما تعلمون، لسنة 2012 لم يتم المصادقة عليه إلا في شهر ماي ديال هاذ السنة، ولكن رغم ذلك، بحكم معرفتنا بالإشكاليات المطروحة وبحكم كذلك مراعاة الإشكاليات المطروحة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، فقامت الحكومة بتسريع وتيرة الاستشارات.

وفي هذا الإطار، ابغيت نعطيكم بعض الأرقام: إلى غاية آخر نوفمبر من هذه السنة، بلغت الالتزامات ديال النفقات ديال الاستثمار 55 مليار ديال الدرهم عوض 53 مليار ديال الدرهم السنة الماضية.

وكذلك بالنسبة لدفع الاستحقاقات، دفعنا هاذ السنة، أي إلى غاية نوفمبر 2012، 36 مليار مقابل 34 مليار السنة الماضية، أي أننا استدركنا هذاك التأخير اللي كان، صحيح أن كاين العديد من المقاولات التي لم تتوصل بعد بمستحقاتها، ولكن نشغل كل يوم من أجل تقليص هذه المدة والعمل على أن يتم استرجاع ما ينبغي استرجاعه من هذه الإمكانيات.

ومن جهة أخرى، أريد أن أقول أنه كانت إشكالية كذلك مطروحة بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، الاسترجاع ديال الضريبة على القيمة المضافة، أننا هاذ السنة رفعنا بـ 30% المبالغ التي تم استرجاعها مقارنة مع السنة الماضية، وأعطينا الأولوية للمقاوله الصغرى والمتوسطة.

هذا يبرهن على أننا الدولة لها رؤية واضحة، وتعتبر بأن من الضروري أن تساعد خزينة المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل مواجهة التحديات التي تواجهها، وسنعمل على تقليص -إن شاء الله- السنة المقبلة بحكم أننا صادقنا على قانون المالية في الوقت المناسب، على تقليص هذه التأخيرات ووضعنا خلية خاصة في رئاسة الحكومة للعمل على تتبع تقليص آجال تسديد المستحقات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

الحمد لله أن الحكومة تعترف بأنها ارتكبت خطأ.

باش يمكن لها تاخذ هاذ الصفقات لأن ما غادي نطلبولهاش هاذوك (les références) اللي كانت تتطلب، إذن احنا ماشيين في هاذ التوجه. واللي تقول مرة أخرى صحيح أن وقع تأخير ولكن الحمد لله استدركناه، وفي المستقبل غادي نحاولو كل ما يمكن باش نبقاو في المدة الزمنية ديال 90 يوم.

بالنسبة للفوائد اللي طرحتيو، اللي ابغيت نقول لكم بأن المقابلة عندها الحق، لأن كين في القانون المالية لسنة 2004 و2005 أنه كين ما يسمى بفوائد التأخير، تطالب الدولة باش تخلص لها فوائد التأخير، وهذا حق تخلصها تستعملو. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة. وشكرا لجميع من ساهم في إنجاح هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية. ومنتقل إلى الجلسة المخصصة للتشريع مباشرة.

الوقت المناسب، فبعد أن تم تعيين هذه الحكومة كان من الضروري أن تقدم قانون المالية، وأخذتم الوقت الكافي أي 70 يوما للمصادقة على قانون المالية، وبالتالي فما يمكنش للواحد يصرف إمكانيات ملي ما تيكونش قانون المالية تم المصادقة عليه، إذن هذا احترام للقانون، ودولة القانون هو الأساس.

النقطة الثانية، المقاربة اللي تكلمتم عليها أنا معكم ونشتغل وهاذ الشي اللي قلت، بأن احنا عملنا باش يمكن لنا نسرعو في تسديد الأداءات بعد أن تمت المصادقة على قانون المالية لسنة 2012 وأعطيتكم الأرقام، بالأرقام استطعنا أن نستدرك الوقت الذي ضاع مقارنة مع السنة الماضية، هاذو بالأرقام.

النقطة الثالثة كذلك، وطرحتيو الإشكاليات ديال المقاولات الصغيرة التي لم تتمكن لأن ما عندهاش مرجعية، إذا كنتو تتبعتيو الجواب اللي اعطيت بالنسبة للسؤال ما قبل، بالنسبة للمرسوم الجديد فتحنا هاذ المجال، لأن بالنسبة للصفقات الصغيرة كين الإمكانية، بالنسبة للمقابلة اللي عاد نشأت